جامعـــة العربـي التبســـي –تبســـــة

كليـة الحقـوق والعـلوم السياسيـة

قســـم العلـــوم السياســـة

العلاقات الإيرانية – التركية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2002 – 2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:

وسيلة جدي

إشراف الأستاذ:

عبد المجيد سعدي

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
إيناس شيباني	**أستاذ مساعد أ**	رئيسا
عبد المجيد سعدي	**أستاذ مساعد أ**	مشرفا ومقررا
أمين البار	**أستاذ مساعد أ**	مناقشا

السنة الجامعية:

2015/2014م

شكر وتقدير

أول الشكر والحمد لله على لطفه وتوفيقه لي على إتمام هذه الدراسة وأسأله وعده بأن يزيدنا من فضله ما احتجنا ومن علمه ما جهلنا.

يطيب لي أن اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " عبد المجيد سعدي " تقديرا وعرفانا له على قبوله بالإشراف على هذه المذكرة كما لا يفوتني أن أشكره مرة أخرى على توجيهاته وحرصه على التدقيق في كل حيثيات هذه المذكرة وحرصه على إغنائها جزاه الله عنى خيراً.

دمت في خدمة العلم وطلبته.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة الموقرة

الأستاذة الكريمة " إيناس شيباني " و الأستاذ الفاضل " أمين البار " على قبولهم لمناقشة هذه المذكرة.

الفهرس

الفهرس

العناوين	الصفحة
شكر وعرفان	
الخرائط والأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: متغيرات البيئة القرارية لإيران و تركيا	02
المبحث الأول: مرتكزات صنع القرار الخارجي الإيراني.....	03
المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية.....	03
المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجة.....	O9
المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية.....	19
المبحث الثاني: مرتكزات صنع القرار الخارجي التركي.....	20
المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية.....	21
المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية.....	25
المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية.....	38
الفصل الثاني: الفواعل المؤثرة في العلاقات الإيرانية التركية	43
المبحث الأول: أبعاد العلاقات بين البلدين.....	44
المطلب الأول: البعد الإيديولوجي.....	44
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي.....	45
المطلب الثالث: البعد الأمني.....	47
المبحث الثاني: التحولات الدولية و انعكاساتها على العلاقات بين البلدين	56
المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.....	57
المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير.....	60
الفصل الثالث: الحراك العربي ومستقبل العلاقات الإيرانية التركية	72
المبحث الأول: الرؤى الإيرانية والتركية تجاه الوضع في سوريا.....	73
المطلب الأول: الواقع السياسي في سوريا.....	73
المطلب الثاني: الموقف الإيراني من القضية السورية.....	79
المطلب الثالث: الموقف التركي من القضية السورية.....	82

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الإيرانية التركية في ظل الأزمة السورية.....	84
المطلب الأول : السيناريو الاستطلاعي – الحفاظ على الوضع القائم.....	84
المطلب الثاني: سيناريو التغيير – سقوط نظام بشار الأسد.....	92
الخاتمة	100
الملاحق	104
قائمة المراجع	109
الملخص	

قائمة الأشكال والخرائط

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	خريطة موقع جغرافي لإيران	04
02	خريطة موقع جغرافي لتركيا	21
03	خريطة موقع جغرافي لسوريا	75
04	شكل يوضح أسباب الثورة السورية	76
05	خريطة لمناطق الصراع في سوريا	80

الأشكال و الخرائط

مقدمة

تتسم العلاقات الإيرانية التركية بقدر من الخصوصية ومرد ذلك تأرجحها ما بين التعاون تارة والتنافس تارة أخرى، هذا وتعود العلاقات الإيرانية التركية في بداياتها إلى عهد الإمبراطورية العثمانية مع ما شهدته من توتر في هذه الفترة بفعل الحروب بين الفرس والعثمانيين، هذه الحروب التي استمرت حتى تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923، وهي المرحلة التي شهدت تهدئة العلاقات بين البلدين.

ومع سقوط الإتحاد السوفييتي شهدت العلاقات مسارا جديدا بين البلدين فمع اعتلاء "حزب العدالة والتنمية" لسدة الحكم سنة 2002، تبادل الطرفان الزيارات التي أكدت على ضرورة السعي نحو بناء علاقات متينة على مستوى كل الأطر، وهو الأمر الذي ساهم في تحويل مسار العلاقات بين البلدين لتتجه نحو التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية منها.

مع تغير الأوضاع في المنطقة العربية عبر ما يعرف بثورات الربيع العربي تغير مسار العلاقات الإيرانية التركية، ففي ظل تباين موقف البلدين من هذه الثورات ومع اختلاف مدى تأثيرها على كل طرف وفي ظل تزايد سياسة الاستقطاب، عاد التوتر ليسود العلاقات الإيرانية التركية، خاصة في ظل تبادل الاتهامات بين الطرفين حول تسبب كل منهما بجر سوريا نحو منزلق أمني خطير بما يؤثر لاحقا على أمن المنطقة ككل.

لقد شهد الوضع في سوريا سنة 2011 جملة من التطورات والتي ساهمت في زيادة اللأمن الداخلي فيها وهو الأمر الذي أعاد ضبط التوازن السياسي بين إيران وتركيا، فمع اتجاه إيران نحو تقديم الدعم اللوجستي والمادي للنظام السوري للقضاء على ما اعتبرته مؤامرة خارجية ضد حليفها الإستراتيجي في المنطقة، عمدت تركيا من جهتها لدعم فصائل المعارضة سعيا نحو إقامة دولة سورية ديمقراطية تحت غطاء حماية حقوق الإنسان، وفي ظل هذه التجاذب برزت سياسة المصالح لدى الطرفين من الوضع في سوريا، فانتهاء النظام القائم يعني دحض إيران وعزلها عن المنطقة وكبح جماح تدخلاتها في لبنان وفلسطين في مقابل الصعود التركي كقوة إقليمية في المنطقة والتحول نحو دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط التي تشكل فرصة إيران وتركيا نحو العالمية.

من هذا المنطلق ومع تأثير الأزمة السورية على الواقع في منطقة الشرق الأوسط وعلى تفاعلات العلاقات الإيرانية التركية، يتضح جليا ضرورة البحث في طبيعة العلاقات بين البلدين، مع التركيز على أبعاد العلاقات بين البلدين والمؤدية للتعاون أو التنافس في منطقة الشرق الأوسط.

أسباب اختيار الموضوع:

تضافرت جملة من الأسباب لتشكل أهداف تدفع للبحث في هذا الموضوع، لتفرز جملة من الأسباب الذاتية و الموضوعية يمكن إجمالها فيما يلي:

الأسباب الذاتية:

- السعي لدراسة طبيعة العلاقات الإيرانية التركية رغم الاختلافات المذهبية و الإيديولوجية و الموجودة بينهما وكشف مسار تطورها و اتجاهها.
- الرغبة في تحديد ما أفرزته التطورات الدولية و تأثيرها على العلاقات بين البلدين.
- الاهتمام بمحاولة إيران وتركيا النهوض كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

الأسباب الموضوعية:

- تزويد الباحث في ميدان العلوم السياسية بما يحتاجه حول العلاقات الإيرانية التركية.
- البحث في بنية العلاقات الإيرانية التركية.
- أغلب الدراسات المتعلقة بالشأنين الإيراني والتركي جاءت بشكل منفصل بحيث تبحث علاقات إحدى الدولتين بغيرها، أو في السياسة الخارجية لإحداها لتغيب بذلك دراسة تبحث في العلاقات الإيرانية التركية مع ما تحويه من تناقضات.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من خلال البحث في طبيعة العلاقات الإيرانية التركية لما يميزها، فرغم الاختلافات الثقافية والإيديولوجية والتاريخ الطويل من الحروب بين البلدين، وسعى كل منهما نحو نفس الهدف الطامح للريادة في منطقة الشرق الأوسط و التي ستنقلها نحو العالمية.

من ناحية أخرى وعلى غرار سقوط الاتحاد السوفييتي وانتقال البلدين نحو مرحلة جديدة لبناء علاقاتهما ومع تغير الوضع في منطقة الشرق الأوسط، ازدادت أهمية البحث في العلاقات بين البلدين لما يكتنفها من غموض.

ومع وجود دراسات تهتم بالعلاقات الإيرانية السورية والتي تتميز بالودية، وجب البحث في دراسات تبحث في طبيعة العلاقات الإيرانية التركية، وهي العلاقات القائمة رغم ما يسودها من تنافس.

وانطلاقا من ما سبق وعليه نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

كيف يمكن أن يساهم التعاون أو التنافس الإيراني – التركي في بروز إحدى الدولتين كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط؟

وقد تفرغ عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1- ماهو دور البيئة القرارية الإيرانية التركية في رسم توجهات كل منهما في علاقاته بالآخر؟

2- ماهي أبعاد العلاقات الإيرانية التركية وما مدى تأثير التحولات الدولية على مسارها؟

3- كيف أثر التفاعل الإيراني التركي مع أحداث الربيع العربي على منحى العلاقات بين البلدين؟

4- ماهو مستقبل العلاقات بين البلدين؟

وكإجابة مؤقتة عن هذه الإشكالية تقترح هذه الدراسة الفرضية التالية:

الفرضية:

كلما استغل الطرفان التركي الايراني المتنافسان أدوات أكثر قبولا في منطقة الشرق الأوسط كلما تمكنا من تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

-تساهم العوامل التاريخية و الروابط الاقتصادية والسياسية في اتجاه العلاقات الإيرانية التركية نحو التعاون.

-كلما ثبتت إيران وجودها في النادي النووي، كلما كانت أكثر قدرة على فرض هيمنتها إقليميا.

-كلما اتجهت الأزمة السورية إلى التصعيد وعدم الحل، كلما توجهت العلاقات بين البلدين نحو التنافس.

الحدود الزمانية و المكانية للدراسة:

الحدود الزمانية:

تنطلق الدراسة من البحث في مسار العلاقات الإيرانية التركية بداية من سنة 2002 إلى غاية سنة 2014 والتي تم تحديد بدايتها بسنة 2002، وهي السنة التي شهدت صعود حزب العدالة و التنمية للحكم وهي الفترة التي شهدت دفعة جديدة نحو الأمام، فمع بداية تبادل الزيارات نحو البلدين و العمل على توطيدها أكثر من خلال التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية و السياسية و الأمنية، ومن هنا يبرز التنسيق بين البلدين فاتحين بذلك المجال أمام بناء علاقات أوسع.

الحدود المكانية:

تتموضع حدود الدراسة في قارة آسيا، في كل من إيران وتركيا، ليمتد مداها إلى منطقة الشرق الأوسط مع تأثر العلاقات بين البلدين بالأزمة السورية.

الدراسات السابقة:

تم التطرق إلى موضوع العلاقات الإيرانية التركية من خلال مجموعة من الدراسات والتي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

الدراسة الأولى: دراسة طايل يوسف عبد الله العدوان بعنوان "الإستراتيجية الإقليمية لكل من إيران وتركيا نحو الشرق الأوسط "(2002-2003)، بحيث تطرقت إلى مختلف العوامل التي جذبت الاهتمام الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وتداعيات تزايد الاهتمام الدولي بالمنطقة من خلال مشاريع القوى الكبرى فيها وكذا المشروعين الإيراني والتركي مع التطرق إلى موقف البلدين مما يحدث في سوريا.

الدراسة الثانية: دراسة عبلة مزوزي بعنوان "العلاقات الإيرانية-السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة" بحيث أكدت هذه الدراسة على دور عملية صنع القرار على المستوى الخارجي في كل من إيران وسوريا في رسم حدود العلاقات بين البلدين خاصة مع وجود تحالف تاريخي إستراتيجي إيراني سوري، كما تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في استمرار العلاقات بين البلدين من خلال جملة من الأبعاد، لتختتم هذه الدراسة بمجموعة من السيناريوهات التي ترهن استمرار العلاقات بين البلدين.

الدراسة الثالثة: مداخلة الأستاذ عصام فاعور ملكاوي، ضمن الملتقى العلمي -الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية- بعنوان "تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة"، بحيث تناول في هذه الدراسة التحول في السياسة الخارجية التركية وتوجهها نحو العالم العربي مع التأكيد على بقاء علاقاتها ببقية الأطراف عبر ما يعرف بإستراتيجية التوازن والتقارب ثم تحليله لمستقبل العلاقات العربية التركية.

الدراسة الرابعة: وتتعلق بتقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ل "محجوب الزويري" بعنوان " العلاقات الإيرانية-السورية والحراك السوري الشعبي"، وتم من خلال هذا التقرير دراسة عمق العلاقات الإستراتيجية

الإيرانية السورية، وتوضيح أسباب مساندة إيران للنظام السوري فيما يتعلق بتطور الأزمة السورية مع تحديد موقف تركيا من تطور الأوضاع في سوريا.

المناهج و المداخل:

لاختبار صحة الفرضيات أو نفيها اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج بما يتوافق ومنطق دراستها بشكل يسمح بتحديد الهدف منها، والتي يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

المنهج التاريخي:

وهو المنهج الذي يعنى بالتركيز على التطور التاريخي للظاهرة، مع ما يتناسب ومتطلبات الدراسة والتي تقتضي التطرق إلى جملة من المحطات التاريخية، مع عدم الإخلال بالمحتوى والهدف الأساسي من الدراسة.

المنهج الوصفي:

وذلك لتوافقه مع مقتضيات الدراسة من خلال وصف العلاقات بين البلدين وتبيان مدى تأثير الوضع في سوريا عليهما.

مدخل صنع القرار:

بحيث يسمح هذا المدخل بتتبع عملية صنع القرار داخل الوحدات الدولية، والذي طوره ريتشارد سنايدر بطرحه لدور المتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية، ومدى تأثيرها على توجهات الدول على المستوى الخارجي.

صعوبات الدراسة:

تشكلت جملة من العراقيل لتقف أمام محاولة انجاز هذه الدراسة وتتمثل في:

1-تضارب المراجع حول طبيعة العلاقات بين البلدان، ففي الوقت الذي تحددها فئة مرجعية على أنها علاقات تعاونية محضة، تحددها فئة أخرى على أنها تنافسية في صميمها.

2-صعوبة الاعتماد على المقالات الموجودة في المجلات وانتقاء الأنسب منها، نظرا لتحيز كل كاتب فيها لإحدى الدولتين.

3-قلة المراجع التي تناولت العلاقة بين البلدين، وهو الأمر الذي دفعنا إلى الإطلاع على المراجع المتعلقة بإيران على حدى، وعلى المراجع المتعلقة بتركيا على حدى، ومن ثم دمج المعلومات بما يتوافق وموضوع الدراسة في محاولة لإزاحة هذا الحاجز.

تبرير الخطة:

بغية الإجابة عن الإشكالية موضوع البحث ولاختبار صحة الفرضيات المقترحة، عمدنا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

ففي الفصل الأول والمعنون بمتغيرات البيئة القرارية لإيران وتركيا، والذي يهتم بمحاولة فهم السياسة الخارجية للدولتين والموجودتان في القارة الأسيوية، وهو الأمر الذي يمكن من إبراز تأثير البيئة الإقليمية وكذا الدولية على كل منهما، بحيث يتطرق كلا المبحثين إلى مرتكزات صنع القرار على المستوى الخارجي الإيراني و كذا التركي وذلك عبر التطرق إلى متغيرات البيئة الداخلية والخارجية لكليهما، مع تحديد دور البيئة السيكولوجية في صنع القرار الخارجي لكلا البلدين.

أما الفصل الثاني والمعنون بالفواعل المؤثرة في العلاقات الإيرانية التركية، والذي تم من خلاله دراسة دور مجموعة من الأبعاد والتي ساهمت في اتجاه العلاقات بين البلدين نحو التعاون بداية من سنة 2002 وذلك من خلال البعد الثقافي والذي يبرز تطور العلاقات نحو الأحسن رغم الاختلافات الثقافية والإيديولوجية بين

البلدين و التي عمدا لتجاوزها، وكذا البعد الاقتصادي الذي يبرز معالم التعاون بين البلدين، ليسمح البعد الأمني بإيضاح وجه التعاون بين البلدين من خلال قضية الأكراد التي تهدد

وحدة كلا الدولتين، بالإضافة إلى الملف النووي الإيراني و الذي يبرز مدى امتلاك القوة العسكرية الإيرانية، و عوائد هذا الامتلاك على كلا الطرفين وكذا على الأطراف الإقليمية والدولية منها، في حين تطرق المبحث الثاني إلى الإستراتيجية الأمريكية الجديدة و التي تبحث وراء توجهات إيران العسكرية بعد أن أصبحت تسعى نحو النهوض كقوة إقليمية للبحث عن العالمية لاحقا، في مقابل محاولة الاحتفاظ بالحليف التركي.

أما الفصل الثالث والمعنون بالحراك العربي وتأثيره على العلاقات الإيرانية التركية، بحيث تطرق في بدايته إلى التعريف بتقنية السيناريو والتي سيبنى عليها تفسير مستقبل العلاقات بين البلدين لاحقا، ثم التركيز على ردود الفعل الإيرانية والتركية من الثورة السورية، وذلك بالحديث عن الواقع السياسي لسوريا وموقف كلا الطرفين منها، ثم البحث في مستقبل العلاقات الإيرانية التركية في ظل الحفاظ على الوضع القائم ومدى استفادة وخسارة كلا الطرفين من تحقق هذا الاحتمال، ثم طرح احتمال سقوط نظام الأسد و مدى تأثيره على العلاقات بين البلدين، مع التركيز على سعي كل منهما نحو الريادة في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الأول: متغيرات البيئة القرارية لإيران وتركيا

مقدمة الفصل:

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول تحديد طبيعة المتغيرات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية، إلا أن هناك إجماع بين العديد منهم على أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية للسياسات الخارجية للوحدات، وهو ما يبرز بوضوح في نموذج "جيمس روزنو" الذي حاول التفصيل في تصنيف الدول إلى دول صغرى ودول كبرى – دول منفتحة وأخرى منغلقة من حيث شكل وطبيعة النظام السياسي وحدد المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية في كل شكل من الأشكال.[1]

كما ساهم" سنايدر"، في وضع إطار نظري دقيق لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية مركزا في تحليله على دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين واعتبارهم أحد أطراف النظام الدولي وقد أكد في إطاره النظري على أن السلوك الخارجي في النهاية هو محصلة العملية التفاعلية بين مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

- المحيط أو البيئة الداخلية والتي تشمل بدورها: الموقع الجغرافي، ثقافة المجتمع، الرأي العام ودرجة التنمية الاقتصادية، طبيعة النظام السياسي.
- البيئة الخارجية، والتي تحوي كل العوامل المرتبطة بسلوكيات الوحدات الدولية، المحيط الجغرافي الأخلاقيات الدولية، الوضع الدولي.

البيئة السيكولوجية والمتمثلة في التكوين الشخصي لصناع القرار، الإدراك، والحوافز الشخصية.[2]

---

[1] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص. 195، 196 .

[2] المرجع نفسه، ص، 178 .

من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل تحليل تأثير البيئة على عملية صنع القرار الخارجي في كل من إيران وتركيا، بغية تبيان مواطن التأثر في العلاقات بين البلدين.

المبحث الأول: مرتكزات صنع القرار الخارجي الإيراني

تكتسب السياسة الخارجية الإيرانية أهمية كبيرة بما لها من تأثير على محيطها الإقليمي والدولي وباعتبار أن دراسة السياسة الخارجية لدولة ما يسهل علينا فهم وتحليل سلوكها الخارجي فانه وجب علينا البحث في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية المعلنة منها والخفية، والتي تتضح من خلال دراسة السلوك الخارجي، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التركيز على صناعة القرار الخارجي.

لفهم السياسة الخارجية الإيرانية ينبغي التطرق لمختلف مراحلها والتي تتغير فيها النخب الحاكمة وهو ما يساهم في تغيير السياسة الخارجية للدولة، والتي تزداد مع قيام ثورات سياسية فيها، وقد حدد أغلب دارسي السياسة الخارجية الإيرانية مواطن التغيير فيها بعد الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979 والتي اتسمت بتوجهها الإسلامي المعادي للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية:

تشكل متغيرات البيئة الداخلية عامل مهم لفهم صنع القرار الخارجي الإيراني وعليه يمكن بلورة هذه العوامل على النحو التالي:

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، ط. 2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997)، ص،105 .

العامل الجغرافي و الديموغرافي: يعتبر الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة وتحدد سياستها الخارجية والداخلية، كما تبرز أهمية الموقع الجيوبوليتيكي للدولة والذي يمكنها استثمارها لصالحها بما يتوافق وقدراتها البشرية، كما أنه يحدد طبيعة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها الدولة هذه الأخيرة التي تعمل غالبا على ربط سياساتها بمنطقتها الجغرافية.

تشترك إيران في حد مع العراق كما تطل على العراق وتركيا وأفغانستان وباكستان وبحر عمان وبحر قزوين والخليج العربي، ومساحة تزيد عن مليون كيلومتر مربع، ويشكل الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل 80 % من صادراتها إلى الخارج، هذا الأخير الذي يمثل أهمية كبيرا لها وأفرز قناعة إيرانية بأن الخليج مياه فارسية، وهو ما أكده "على أكبر ولايتي" عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية بقوله "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية".

وقد ساهم العامل الجغرافي – السياسي في تحويل اهتمام صناع القرار الإيراني إلى الاهتمام بالدائرة العربية والجمهوريات الإسلامية السوفيتية سابقا.[1] والتي تجد في الأراضي الإيرانية معبرا لها، وهذا رغم مات تشهده هذه المنطقة من صراعات وهو الأمر الذي سيؤثر على الأداء الخارجي الإيراني.

[1] نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص. 16.

خريطة الموقع الجغرافي لإيران

المصدر: http://www.israj.net/ar/images/03iran1.jpg

فالبعد الجغرافي السياسي هو أحد أهم الأبعاد الثابتة في سياسة إيران الخارجية، والتي تسعى من خلاله إلى حماية أمنها القومي الذي يعد أحد أهم أهدافها الخارجية، والواقع الجديد في أفغانستان وبعدها الحرب على العراق و تداخل حدود الدولتين مع إيران يضعها أمام تحديات جغرافية جدية تتطلب التعامل معها بحذر شديد، و مثل هذه القضايا تظهر بوضوح تأثير الجغرافيا السياسية على عملية صنع القرار الخارجي الإيراني، وبالتالي دراسة وفهم علاقات إيران بغيرها من الدول.[1]

[1] نيفين مسعد، المرجع السابق، ص، 17.

أما بالنسبة للعامل الديمغرافي فتحتوي إيران عدة إثنيات وقوميات كالأكراد، الأذريين، العرب الأتراك والفرس وهذا ما جعل سياستها الخارجية مرهونة بكل هذه القضايا خاصة وأنها تتشابك ديمغرافيا مع الوطن العربي في ثلاث محاور: الأكراد والعرب والشيعة، إذ أن الارتباط الجغرافي والديمغرافي بكل هذه الجماعات والدول، ينعكس على صنع القرار الخارجي الإيراني وحمايتها لأمنها القومي، مثال ذلك ما شكلته الأقلية الكردية من مخاطر على الأمن الإيراني حتى حتم على إيران إعادة ترتيب أولوياتها كما ساهمت في توجيه القرار الإيراني الخارجي خاصة على مستوى علاقاته مع تركيا و سوريا.[1]

العوامل القانونية: والتي يقصد بها كل ما يدخل في إطار قوانين الدولة ودستورها، وقد أثبت الدستور الإيراني لسنة 1979، والذي أدخلي عليه بعض التعديلات عام 1989 النهج الإسلامي لإيران، وتعتبر مواد الدستور ذات تأثير قوي على عملية صنع القرار كونها تمثل المرجع الأساسي الذي يتقيد به صناع القرار في توجهاتهم الخارجية.

العوامل الإيديولوجية: ولإبراز دور هذه العوامل لابد من الإشارة إلى أن منصب رئيس الدولة هو أعلى منصب بعد منصب القائد (الولي الفقيه) فالرئيس ليس المرجع الوحيد الذي يقرر سياسات الدولة كما هو معروف في بعض الدول، وهذا ما يجعل من الصعب فهم عملية صنع القرار الخارجي إلا من خلال فهم فلسفة النظام الإيراني الذي يعتمد على نظرة الولي الفقيه لذلك.وتوضح لنا ولاية الفقيه دور رجال الدين في صياغة السياسات الخارجية الإيرانية وتوجيهها وهنا تظهر أهمية دراسة النظرية الإسلامية لقائد الثورة "الخميني" حيث يتلخص تفكير هذا القائد في السياسة الخارجية على مفهومي المستكبرين

---

[1] عبلة مزوزي، العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، (جامعة باتنة: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010) ص. 23 .

والمستضعفين، والتي تفترض أنه يتعين على الدولة مراعاة ظروف الدول المستضعفة، والذهاب لنجدتها من القوى الاستعمارية وهذا ما ينعكس على علاقتها بالدول الإسلامية مقابل علاقاتها المتوترة مع الدول الأجنبية خاصة تلك التي تسعى لفرض هيمنتها سيطرتها الداخلية على الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وفي هذا الإطار يؤكد لنا الباحث الإيراني"روح الله رمضاني" في مجال السياسة الخارجية الإيرانية على دور نظرية ولي الفقيه والتي حسبه تتضمن ثلاث أطر رئيسية في السياسة الدولية، وهي الرؤية التحديثية للتهديدات الخارجية التي لم تعد تقتصر على خارج حدود العالم الإسلامي، ثم دمج الرؤية مع الثقافة الإيرانية إضافة إلى عالمية السياسة الإسلامية، بمعنى أن هناك ضرورة ملحة لتصدير الثورة إلى كل المناطق التي تعاني من الاضطهاد والانتهاكات من طرف القوى الاستعمارية، ولا يقتصر ذلك على الدول الإسلامية فقط.

وقد أشارت النظرية البنائية إلى أهمية الأفكار والخطاب السائد في المجتمع والدور الذي تلعبه في صياغة السياسات الدولية فالخطاب يحدد لنا في الكثير من الأحيان بعض المعالم المهمة لفهم هوية الجماعات الفاعلة في الدولة، ومن هذا المنطلق يبرز دور إيديولوجية ولاية "الفقيه".

مع خروج إيران من المثلث الأمريكي السابق (تركيا، إيران، سوريا) والناتج عن التحول إلى المرجعية الدينية ل "الخميني". ويعد المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي لإيران منذ العهد الصفوي عام 1501 وهو بمثابة محدد رئيسي للقومية الفارسية ومع هذا يعد الإسلام هو المذهب الرسمي للدولة وهذا حسب

[1] المرجع نفسه، ص ص.25، 26.

ما حددته المادة 12 من الدستور الإيراني لعام 1979. وبهذا تبرز الثقافة السياسية كمؤثر رئيسي في السياسة الخارجية الإيرانية.[1]

العوامل الاقتصادية: يبرز دور العوامل الاقتصادية في رسم السياسة الخارجية للدولة، وهو ما يتضح من خلال تأثر إيران بمعطيات واقعها الاقتصادي عقب حربها مع العراق وكذا الأزمات الاقتصادية المفروضة عليها من مجلس الأمن.[2]

ففي أثناء حكم "رافسنجاني" إبان الثمانينيات، كان لحكومته بعض العذر فيما حدث من تخلف اقتصادي بسبب حرب الثماني سنوات مع العراق. وفي ظل حكومة "خاتمي" كانت التغيرات الاقتصادية بعد الحرب قد أسهمت في دفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة في القطاعات الأخرى من غير الطاقة، كما نمى القطاع الخاص بسرعة أكبر من القطاع العام. أما في ظل حكومة "أحمدي نجاد" فإن هذه التحديات التي كانت تهدف لتحرير الاقتصاد قد أصابها الركود.

وتدرك إيران أن الطاقة عصب الحياة في العصر الحاضر، ولعل تطوير إيران لبرنامجها النووي احد تجليات هذا الإدراك، ولهذا نجحت في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي.

باعلان أحمدي نجاد في 11 أفريل 2006، امتلاك إيران دورة وقود نووي كاملة تكون بذلك قد امتلكت العلم والتقنية النووية، وهذا يعني أن البرنامج النووي الإيراني سوف يستخدم في تحديث الدولة، بتطوير

---

[1] المرجع نفسه، ص ص.27، 28.

[2] حسام سويلم، " صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الازمات "، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/12/26. http://www.acrseg.org/2261/bcrawl

المجال الطبي والزراعي والعسكري فالبنية الاقتصادية هي أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية والدولية الإيرانية.[1]

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية

تساهم البيئة الخارجية في رسم السياسة الخارجية للدول بما يتوافق ومتغيرات الدول على مستوى كل الأطر، وتحاول العديد من الدراسات في ميدان العلاقات الدولية تفسير السلوك الخارجي للدول على أساس تأثيرات البيئة الداخلية وتفاعلاتها السياسية خاصة، لكن يؤكد أحد الباحثين في هذا الميدان وهو"جوريفتيش" أن السياسات الخارجية ليست انعكاس لتفاعل العوامل الداخلية بالأساس وإنما هي صورة واضحة عن تأثير التحولات الدولية على تلك الدول مما يدفعها إلى التغيير في سلوكها، وهذا ما يؤكد مكانة هذه المتغيرات في فهم السلوك الخارجي للدولة.

أولا – على المستوى الإقليمي: تساهم البيئة الإقليمية بقدر كبير من مخرجات القرار الإيراني وهذا بما يتوائم وقضايا جوارها الجغرافي، هذه القضايا التي تثير الكثير من التعقيدات تحتم على صانع القرار الإيراني التفاعل معها.لذلك نجد أن قضية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وكذا العلاقات العربية الإيرانية والعلاقات الإيرانية السورية والعلاقات الإيرانية الخليجية والتي تعد من أهم القضايا المؤثرة في صنع القرار الإيراني نظرا للتقارب الجغرافي وما يمكن أن يفرزه من تأثير على علاقاتها بهذه الأطراف.

[1] عبد الله حجاب، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج (1979 – 2011)" (مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات آسيوية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012)، ص، 47 .

1- **الصراع العربي الإسرائيلي:** يتميز الموقف الإيراني بثباته اتجاه الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي يساهم بدور كبير في رسم توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ويتجلى ذلك من خلال غلق السفرة الإسرائيلية في طهران وتعويضها بالسفارة الفلسطينية. [1]

وبدخول الطرف السوري المفاوضات الغير مباشرة مع إسرائيل بوساطة تركية، شكل ذلك هاجسا لإيران بالرغم من أنها لا تعتبر ذلك تهديدا للعلاقات الإيرانية السورية النابعة من تاريخ مشترك لا يمكن أن تسقطه أي إغراءات. ومع كل ذلك فإن أي قرارات تتوصل إليها هذه الاتفاقيات ستنعكس حتما على سياسة إيران الخارجية اتجاه سوريا.

ومع ذلك فقد شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان في 2006، عاملا مؤثرا في توجيه سلوك إيران نحو سوريا، حيث أكد النجاح الذي حققه حزب الله في هذه الحرب على ضرورة توثيق العلاقات مع سوريا أكثر باعتبارها الشريك الموثوق منه في مواجهة إسرائيل، هذا ويعتبر التحول الذي يعرفه العراق بحكم تقاطعه الجغرافي مع إيران أحد أهم المؤثرات الرئيسية في السياسة الخارجية الإيرانية.

2- **العلاقات العربية الإيرانية:** تدل المراجعة التاريخية لتطور العلاقات العربية الإيرانية، إلى خضوعها لمنطق الاستقطاب الدولي وتأثيرات القوى الكبرى في توجهاتها وتموضعها، وهو ما لم يسمح بإقامة علاقات إيرانية – عربية بطابع تعاوني بحث.

---

[1] نيفين مسعد، مرجع سابق، ص . 38 .

ولكن الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979، ساهمت في إزالة العوامل المغذية للتناقض الإيراني العربي وذلك من خلال قيامها بإجراءات لإنهاء التحالف الإيراني المعادي للعرب، وإحداث تغييرات إستراتيجية في موازين قوى الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك من خلال:

- غلق السفارة الإسرائيلية في إيران وتحويلها إلى سفارة لدولة فلسطين
- و قف تدفق النفط الإيراني إلى إسرائيل
- خروج إيران من الأحلاف المعادية للعرب وتحولها إلى قوة مؤيدة للحق العربي والقضايا العربية
- تطور التوجه الإسلامي الإيراني الذي يعطي للغة العربية دورا متقدما في الثقافة الإسلامية ثم التعبير عنه بإدخال اللغة العربية في المناهج الدراسية وبتدريسها إلزاميا

ومع بداية الحرب العراقية – الإيرانية 1980 إلى 1988، وصلت العلاقات العربية الإيرانية لحد القطيعة.[1]

إن العلاقات الإيرانية العربية، لا تعود في مجملها فقط إلى غياب الموقف العربي الموحد، فمصالح الدول والتي تتباين حسب تقدير كل دولة من الدول العربية، في حجم مصالحها من إيران من جهة ومن جهة أخرى طبيعة مخاوفها.

تتصف العلاقات العربية – الإيرانية بالتفاوت، فمن العلاقات الإستراتيجية مع سوريا إلى الطبيعية مع لبنان والأردن وسلطنة عمان والجزائر ودول أخرى، إلى الباردة مع المملكة العربية السعودية والمتوترة مع مصر.

---

[1] موسى الغرير، العلاقات العربية – الإيرانية (السورية – الإيرانية نموذجا)، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص، 2.

مع بداية فترة التسعينيات شكلت هذه الفترة بداية التعاون الإيراني – العربي، فمع تشكيل لجنة وزارية يمنية – إيرانية لترتيب ودفع علاقات البلدين إلى الأمام، و بزيارة وزير الخارجية اليمني "عبد الكريم الأرياني" شهر نوفمبر سنة 1990، هذه الزيارة التي تمخض عنها توقيع اتفاق تعاون مشترك.[1]وشمل العديد من المجالات. توازى ذلك مع عقد أول مؤتمر فلسطيني في طهران في 04 ديسمبر 1990 بمناسبة مرور ثلاث سنوات على الانتفاضة، وكانت رسالة إيران التي بعثتها من خلال المؤتمر من قبيل الإثبات الحضور الإيراني في ساحة القضية الأولى للأمة العربية والإسلامية.

وبتولي "محمد خاتمى" الرأسة خلال الفترة 1997 – 2005، طرح التيار الإصلاحي الجديد قضية العلاقات مع العرب والغرب، في حين حددت مرحلة " أحمدي نجاد" 2005 – 2011 والتي أنهت الانفتاح الإيراني على الغرب في إطار تطوير العلاقات مع العرب بعد الربيع الثوري.[2]

3 – العلاقات الإيرانية السورية: بدأت هذه العلاقات بشكل رسمي عقب استقلال سورية سنة 1946 واستمرت بشكل طبيعي حتى أواسط الستينيات.[3] ومع بداية التحالف الإيراني السوري سنة 1980 في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، وبوقوف سوريا إلى جانب الطرف الإيراني فقد كسبت إيران بذلك حليف إستراتيجي على المدى الطويل، في حين مكن هذا التحالف الطرف السوري من جذب اهتمام المنطقة

---

[1] فهمي هويدي، العرب و إيران وهم الصراع وهم الوفاق (القاهرة: دار الشروق، 1991)، ص ص. 12،11 .

[2] سعود المولى، إيران والعالم العربي...لبنان نموذجا، (د . م . ن: منتدى العلاقات العربية و الدولية، د. ت) ص، 14 .

[3] موسى الغرير، العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010) ص، 175 .

العربية وكذا إسرائيل بالدولة السورية، واتخذته سوريا لاحقا كمصدر دعم مادي واقتصادي وسبيل للتعاون العسكري.[1]

بلغت العلاقات الإيرانية السورية مرحلة متقدمة مع بداية الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1989 فوجد فيها الرئيس السوري "حافظ الأسد"، الدعم في مشروع الدولة القومية الذي سعت إليه سوريا لإيجاد التوازن في القوى في الصراع العربي– الإسرائيلي وذلك بتحويل السياسات الإيرانية فيما يتعلق بإسرائيل. للصالح الفلسطيني. لتتجسد بذلك البراغماتية السورية والتي اختارت الموقف من القضية الفلسطينية مقياسا، تقيس بموجبه قرب أو بعد علاقاتها مع الدول والحركات والأحزاب فكان لابد من توثيق علاقاتها مع الطرف الإيراني الداعم للقضية الفلسطينية من جهة ومن جهة أخرى تأييدها لحزب الله في لبنان وللمقاومة الفلسطينية.[2]

باندلاع الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، فرضت هذه الحرب تحديا غير محسوب على هذه العلاقات والتي أوقفت حركية التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية مع القوى الإيرانية بمن فيهم الطرف السوري، ومن جهة أخرى ونتيجة لاستنزاف القوة العراقية لم تعد هناك جبهة شرقية يمكن أن تهب للسوريين توازنا أو تحجب عنهم خطرا، كما أدت هذه الحرب إلى ظهور سياسة محاور واستقطاب في الساحة العربية عبرت عن نفسها خصوصا بتشكيل "مجلس التعاون العربي" والذي دفع باتجاه عزل سوريا من جهة ودفع العراق للخروج كقوة عسكرية في الشرق الأوسط.

---

[1] عياد البطنيجي، " التحالف السوري – الإيراني: تاريخه، حاضره،مستقبله "، المجلة العربية للعلوم السياسية، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 21، 2009) ص، 24 .

[2] موسى الغريري، المرجع نفسه، ص . 176 .

بانهيار الإتحاد السوفييتي خسرت سوريا حليفها التاريخي، فيما جنحت إيران تحت وطأة الضغوط الأمريكية، لتأتي حرب الخليج الثانية وما تبعها من انتشار عسكري أمريكي واسع في منطقة الخليج، رأت فيه إيران تهديدا لأمنها القومي ومن جهة أخرى أنهت هذه الحرب القوة العسكرية العراقية.

ومع بداية الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، تبنى الطرفين الإيراني والسوري مقاربتين مختلفتين للتعامل مع الوضع، إلا أنهما اشتركتا في الشعور بالخطر المحدق.[1]

وفي هذا الإطار برز التعاون العسكري، الفني والتقني بين الدولتين، وخاصة على صعيد الصناعات الصاروخية، وقد ارتدى هذا التعاون مدلولا جيوسياسيا، مع الدعم الإيراني السوري المشترك لحزب الله في لبنان، حيث نقلت سوريا عمليا تجربتها الصاروخية للحزب.

يمكن القول إن التحول الأكثر راهنية في مسار العلاقات السورية الإيرانية قد حدث مع اندلاع شرارة التظاهرات في درعا، في مارس 2011، والذي تباينت فيه مواقف الطرفين من الوضع الجديد في سوريا.

4 – العلاقات الإيرانية الخليجية: تفرض الروابط الجيوسياسية والدينية والتاريخية أن ترتسم علاقات إيرانية – خليجية تتسم بالاستقرار والأمن لكلا الطرفين، ولكن هذه العلاقات شهدت فترات متفاوتة من التوتر والصراع إلى الاستقرار والتعاون.[2]

تضافرت جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية لتؤثر على مسار العلاقات الإيرانية– الخليجية بما في ذلك دور الإعلام الغربي في صوغ المرئيات الخليجية إزاء إيران، إضافة إلى دور العامل الطائفي المذهبي

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون، " قصة العلاقات السورية الإيرانية " ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/04/12.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/8/21

2 شمسان بن عبد الله المناعين، " مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية "، الشرق الأوسط، ع. 1327،(29 جوان 2014).

والذي يشكل عائقا تحتيا وراسخا في مجال العلاقات بين ضفتي الخليج: الضفة الفارسية الشيعية والضفة العربية السنية، إضافة للأطماع الغربية في المنطقة.[1]

فرضت مرحلة حكم الشاه "محمد رضا بهلوي" وخصوصية علاقاته مع السياسة الأمريكية والتحالفات السياسية والأمنية التي أدخل إيران فيها وتفاعلات سياساته مع إسرائيل وتعاونه النووي معها، حالة من الصراع الإيراني –الخليجي، دون أن يصل إلى مرحلة الحرب المسلحة، نظرًا لخلل موازين القوى العسكرية لغير صالح دول الخليج، ومغبة التصادم المباشر مع مصر الناصرية، حتى ما قبل هزيمة يونيو 1967. بيد أنه وبعد رحيل عبد الناصر، وغياب أية قوة ردع عربية مناوئة لإيران، أقدم الشاه على عدة خطوات كان من شأنها إحداث المزيد من التوتر في العلاقات الإيرانية . الخليجية، ومن أهمها خرقا لمذكرة التفاهم الموقعة في 17 نوفمبر 1971

هذا وقد ألقت الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، بظلالها على منطقة الخليج مهددة بذلك أمن المنطقة، خصوصا أن ناقلات النفط والأهداف المدنية الخليجية قد طالتها نيران الحرب. ومن ثم كان على الدول الخليجية التحرك لمواجهة نتائج هذه الحرب. فكان مجلس التعاون الخليجي الآلية الأنسب لهذه المواجهة، رغم أن الطرف الإيراني اعتبره أداة لإبعاده عن شؤون المنطقة وخطوة لمد النفوذ السعودي في منطقة الخليج، وظلت العلاقات بين الجانبين متوترة حتى وفاة " آية الله الخميني" وانتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، بدأت بوادر التقارب بين الطرفين.[2]

---

1 عبد الله فهد النفيس، إيران و الخليج ديالكتيك الدمج و النبذ (د . م . ن . دار قرطاس للنشر، د. ت)، ص،12 .

2 منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، 2008)، ص ص. 77،76 .

من خلال منظمة البلدان المصدرة للنفط (opec)، وتعززت العلاقات مع الكويت بإرجاع الطائرات المهربة إلى إيران أثناء الغزو العراقي للكويت، كما حافظت إيران على علاقاتها الوثيقة مع عمان وقطر كما شهدت علاقاتها مع الإملرات العربية المتحدة تحسنا ملحوظا بفضل النشاط التجاري من دبي إلى إيران.[1]

دعت إيران على لسان وزير دفاعها في عهد خاتمي، الدول الخليجية إلى وضع "استراتيجية أمنية مشتركة"تحقق أمنًا ثابتًا ودائمًا في المنطقة، وأكدت على أن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج يقلل من التوتر، ويزيل التهديد وأن التشاور مع الحكومات الخليجية بهدف وضع ترتيبات أمنية جديدة يعتبر أولوية رئيسية في برنامج وزراء الدفاع الإيرانية.

ثانيا على المستوى الدولي: يساهم التفاعل الإيراني مع الدول المحيطة بها من جهة ومع دول الجوار دورا رئيسيا في صناعة القرار بما يتوافق وهذه العلاقات، هذه الأخيرة والتي تلعب فيها العلاقات الإيرانية الأمريكية، والعلاقات الإيرانية الخليجية، دورا محوريا في بلورة سياسات إيران اتجاه المنطقة العربية.[2]

1 – العلاقات الإيرانية الأمريكية: تعود العلاقات الإيرانية الأمريكية في جذورها إلى الإعتراف الأمريكي بالشاه "رضا بهلوي" حاكما لإيران سنة 1925، الأمر الذي ساهم في إقامة علاقات دبلوماسية بين

---

1 تيري كوفيل، إيران الثورة الخفية، تر. خليل أحمد خليل،(بيرت: دار الفارابي، 2008)، ص. 378 .

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص . 40 .

البلدين لفترة من الزمن.[1] ورغم ذلك فقد تخللت هذه العلاقات فترات من التوتر ولعل قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإغلاق سفارة إيران في واشنطن سنة 1936خير دليل على ذلك.

مباشرة وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، ومع تولي " آية الله الخميني" السلطة حدد نظامه أهم أهدافه للسياسة الخارجية الإيرانية بعد إزالة كل مراكز النفوذ والتأثير الموالي للغرب، وبدأ بالتحرك السياسي المعادي للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص من خلال تطهير واسع في صفوف الجيش والسافاك (الجهاز الاستخباري السري).

ويمكن تقسيم العلاقات الإيرانية – الأمريكية عبر المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** التي تبدأ من سنة 1979، والتي ساد فيها نوع من التحفظ.
- **المرحلة الثانية:** وتنطلق من فترة الحرب الإيرانية – العراقية منذ سنة 1981 – 1988 والتي عرفت تراجعا شديدا مع تنامي الموقف الإيراني المعادي للسياسات الأمريكية، وهو ما أدى إلى جملة من المساومات التي نتج عنها الوفاق السري (1984 – 1986) وذلك بحكم مبادلة الرهائن الأمريكيين بالسلاح، وانتهت بالمواجهة النهائية بعد انكشاف الدعم الأمريكي للعراق بغية القضاء على إيران.[2]
- **المرحلة الثالثة:** والتي امتدت منذ (1988 – 2000) والتي طرحت فيها فكرة الحوار الإيراني – الأمريكي خاصة بعد ترأس النظام الإسلامي في إيران وجاءت الشروط الأمريكية متمثلة في:

---

[1] آمال السبكي، " إيران السياسي بين ثورتين "، عالم المعرفة، ع. 250، 1990، ص . 91 .

* على إثر نشر مقالات في الصحف الأمريكية عن الشاه و إيران عقب توقيف السفير الإيراني " جعفر ديجلال " في إحدى العواصم الأمريكية بسبب مخالفة مرورية، متجاهلين بذلك حصانته الدبلوماسية، فكان الغضب الإيراني من الصحافة الأمريكية التي تطرقت لماضي وحاضر الشاه " رضا بهلوي "

[2] عبلة مزوزي، مرجع سابق، ص . 38 .

- وقف إيران لسياسة المعارضة لعملية التسوية، عدم تدعيمها للحركات الإرهابية.
- التوقف عن تطوير أسلحة الدمار الشامل.
- المرحلة الرابعة: والتي تتحدد زمنيا منذ سنة (2000 – 2008)، والتي عرفت توترا كبيرا خاصة بعد 11 سبتمبر 2001، وهذا بعد ازدياد الاتهامات الأمريكية لإيران إلى درجة وصفها بالدولة المارقة، ومع الحرب على أفغانستان وكذا العراق ومع وصول التيار المحافظ إلى الحكم سنة 2005 وتصاعد أزمة الملف النووي الإيراني وسياسة التشدد التي برزت إلى السطح وهذا ما جعل الإستراتيجية الإيرانية تبنى على ما يلي:
- إستراتيجية المساومة، وتعني القدرة على الحركة والتلاعب الدبلوماسي وهو ما يظهر بشكل واضح من خلال إدارتها للملف النووي.
- إسترتيجية التصلب، التي تؤكد عدم تبعية إيران للغرب مع التأكيد على قدراتها المتطورة

من هذا المنطلق يتبين أثر المتغيرات الخارجية على عملية صنع القرار الخارجي للدول وهذا ما تبين من خلال هذه الدراسة وكذا توجيهها لنمط التفاعلات الخارجية على مستوى علاقاتها مع غيرها من الدول وما يتوافق ومكانتها الدولية.[1]

[1] المرجع نفسه، ص . 39 .

- **المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية**

تعتبر العوامل النفسية والسيكولوجية أحد متغيرات السياسة الخارجية، والتي يمكن من خلالها دراسة صناعة القرار الخارجي للدول، والتي ترتبط بإدراك صانع القرار ورؤيته، بما في ذلك جملة الإدراك والتصورات.

وفي ظل النظام السياسي الإيراني المتعدد الفواعل في الدولة، بما للمرشد الأعلى من دور في صناعة القرار وهذا انطلاقا من فكرة ولاية الفقيه التي ادخلها الخميني سنة 1979، ثم يأتي دور رئيس الجمهورية و لذلك نجد أن الأفكار التي ترافقت مع وصول الخميني للحكم في إيران ساهمت لدرجة كبيرة في بلورز شخصية رئيس الدولة.[1]

تميزت فترة "على أكبر هاشمي رفسجاني"، بالعمل وفق مبدأ "الوسطية" والعمل على تخليص إيران من مشاكلها الاقتصادية بالانفتاح على العالم والاعتماد على مبادئ السوق الحرة وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، وإبقاء بلاه بعيدة عن الصراعات الدائرة في المنطقة واستمر في شق طريق وسط وازن فيه بين الضغط الذي تمارسه الأطراف المحافظة ورغبته في الحداثة والانفتاح والعمل على تجديد علاقاته مع الغرب والتعاون مع الصين في تطوير برنامج التسلح النووي.[2]

وتعتبر فترة محمود أحمدي نجاد، فترة محسوبة على التيار المحافظ الذي يتزعم إيديولوجية عالم الدين الفيلسوف "محمد تقي مصباح اليزدي" وهو مقرب من قائد الثورة الإسلامية الإيرانية "على خامنني" ويشتهر أحمدي نجاد بحياته البسيطة وشن الحملات ضد الفساد ورفضه للتدخل الأجنبي في السياسة

---

[1] عبلة مزوزي، مرجع سابق، ص ص. 40،41 .

[2] محمد صادق اسماعيل، من الشاه إلى نجاد..إيران...إلى أين؟ (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د. ت)، ص. 104 .

الداخلية ودفاعه عن البرنامج النووي الإيراني، وهو ما جعلها قوية في مفاوضاتها حول برنامجها النووي بإتباعها سياسة النفس الطويل وانغماس الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان وتورط إسرائيل في حرب تموز.[1]

بهذا يبرز دور العوامل السيكولوجية في صناعة القرار واتخاذه، والذي يبقى منوطا بالتطورات السياسية من جهة ومن جهة أخرى التطورات الاقتصادية، وهذا ما تجلى من خلال انتقال إيران من سياسة الاعتدال، سياسة الإصلاح وسياسة التشدد والهجوم.

كل هذا ساهم في التأثير على علاقات إيران بدول الجوار العربية منها والغربية وبناء على ما سبق يمكن التأكيد على دور العوامل الخارجية في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية منها على حد سواء، نظرا لما لها من تأثير على توجهات الدول خاصة في ظل نمو طموح تحقيق حلم الريادة الإقليمية بقيادة إيرانية ومحاولة دحض الدور التركي في المنطقة العربية.

المبحث الثاني: مرتكزات صنع القرار الخارجي التركي

يقتضي الحديث عن السياسة الخارجية التركية التطرق لمختلف مراحل تطورها، بغية تحديد التطور المرحلي فيها بما انتهجته الدولة التركية لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا وذلك وفق مجموعة من الأولويات التي تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية منها على حد سواء.

---

[1] شنين محمد المهدي، "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001 – 2013)" مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة ، 2013)، ص ص. 57-59

من هذا المنطلق سيركز هذا المبحث على مرتكزات صناعة القرار الخارجي التركي، لما له من دور في فهم توجهات صناع القرار التركي.

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية

تساهم البيئة الداخلية التركية في صناعة القرار للدولة التركية وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

العامل الجغرافي و الديمغرافي: تعتبر الجمهورية التركية التي تأسست بتاريخ 1963/10/29. وريثة الإمبراطورية العثمانية التي بدأت بالانهيار في أواخر القرن التاسع عشر، وتعرضت في الحرب العالمية الأولى سنة 1914 إلى غزو الحلفاء الأوروبيين الذين قاموا باحتلال جزء من الأراضي التركية المسمى بالأناضول.[1]

ومن ثم قام الجيش التركي بتحريرها بعدة حروب ضد قوات الحلفاء في الاراضي التركية، ويطلق عليها المؤرخون الأتراك اسم حرب التحرير التي قادها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك. وعندما توفي هذا الأخير في 1938/11/10. ترك لورثته موروثا ضخما من التنظيمات السياسية التي تم إعدادها للمحافظة على النظام .

وتحتل تركيا موقعا جغرافيا مرموقا في غرب آسيا، والزاوية الشمالية الشرقية من البحر الأبيض المتوسط حيث نجد أن الموقع القاري لتركيا جعل منها وحدة ذات تركيبة بالغة الأهمية في الإستراتيجية العالمية

---

[1] ابراهيم اسماعيل كاخيا، " اليقظة التركية والموقع الاقليمي "، مجلة الدفاع العربي ،(14 تموز 2014).

* تطل تركيا على عدة بحار مثل: البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، وبحر ايجة وبحر مرمرة، وتقع تركيا في آسيا الصغرى يحدها في الشرق كل من :إيران وأرمينيا، ومن الغرب بلغاريا واليونان، ومن الشمال جورجيا وشواطئ البحر الأسود ومن الجنوب: العراق وسوريا وشواطئ البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحة تركيا حوالي 814578 كيلومترا مربع.

فهي تمثل الطريق الموصل بين نقطتي الارتكاز الحيويتين "القلب الشمالي" و "القلب الجنوبي"، الممتد من الفولجا وشرق سيبيريا إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وهي بذلك تقع في قلب الجزيرة العالمية التي تشمل قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا.

خريطة الموقع الجغرافي لتركيا المصدر:

http://www.arabtravelers.com/storeimg/travel_tours_images_.jpg

تبين هذه الخريطة الموقع الجغرافي لتركيا والذي يحدد النطاق الذي تقع في قلبه كما يحدد دول الجوار: الأردن كمنافس لها في المنطقة والعراق التى تحوى دولة كردية بداخلها وسوريا التي يمكن أن يزحف خطر إقامة دولة كردية فيها إلى تركيا.[1]

[1] شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول محطم الصنم الأتاتوركي، (دمشق: دار الكتاب العربي للنشر، 2011) ص . 155.

خلال مرحلة الحرب البادرة لعبت تركيا دورا محوريا في الإستراتيجية الأطلسية الخاصة باحتواء الإتحاد السوفيتي، مستندة إلى موقعها الجغرافي، الذي يسيطر على المدخل الجنوبي للجمهوريات السوفيتية الآسيوية، والذي مكنها من تقديم نفسها على أنها صلة وصل بين الشرق والغرب بالمعنى القيمي والحضاري وذلك بموازاة كونها جسرا لإمدادات الطاقة المتجهة للغرب من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط. بل إن تركيا عادت لتكتشف أهمية هذا الشرق في تعزيز مكانتها الدولية وازدهارها الداخلي.

ومع انهيار الإتحاد السوفييتي وحلف وارسو وبروز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، تغيرت التوجهات التركية نحو الجنوب ولاسيما دول الخليج العربي وقد كان الدور التركي نشطا في الجمهوريات ذات الأصول العرقية التركية والتي تربطها بتركيا روابط مشتركة تاريخية وثقافية ودينية.

من ناحية أخرى فإن سياسة التغريب والعلمنة والتحديث للمجتمع التركي، لم تلغ حقيقة تركيبة هذا المجتمع من حيث درجة التقبل لهذه السياسة ولا سيما في المناطق الريفية، وهو الأمر الذي لا يمكن تجاهله في التوجهات الغربية لتركيا من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتباط جزء كبير ومهم من القطاعات الاجتماعية بانتماءاتها القيمية الدينية والتراثية من ناحية أخرى.[1]

الاقتصاد: في ظل تزايد الفساد وانتشار الاضطرابات في منطقة الشمال الذي يعد ملجأ للأكراد الساعين إلى إقامة دولة منفصلة، تزايد الدين الخارجي التركي في ظل هذه الظروف حتى بلغ 25مليار و400 مليون دولار بنسبة عجز تفوق .70% من وازنة الدولة سنة 2003 وبدأت خطة إنقاذ الاقتصاد من خلال الاستفادة من أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة لزيادة الدخل القومي للبلاد دون فرض ضرائب جديدة فارتفع إنتاج القطاع الاقتصادي من 4% إلي 12 %من نسبة الناتج القومي ورفع قطاع الصناعة بنسبة

[1] المرجع نفسه، ص ص،11- 13 .

58% من الناتج القومي كما تمت إعادة هيكلة القطاع السياحي وزيادة نسبة الخدمة، وضخ استثمارات جديدة من خلال إعادة استغلال الساحل الجنوبي للبلاد فزاد الدخل القومي من 16 إلي 18مليار دولار أمريكي سنويا، ووصل عدد السياح في تركيا إلي 30 مليونا.[1]

هذا و قد بدأ إهتمام تركيا بالوضع الاقتصادي مقابل تراجع كبير لسطوة الايدولوجيا، بالاتجاه صوب الواقعية العملية المعتمدة على الاقتصاد، بعد الأزمة التي شهدتها في نوفمبر سنة 2000 والتي بلغت ذروتها سنة 2001 بانخفاض الإنتاج القومي الإجمالي بنسبة 9،5 % خلال نفس السنة، وهو ما شكل أسوأ آداء للاقتصاد التركي منذ عام 1945.[2] ومع الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002، شرع في سلسلة إصلاحات سياسية واقتصادية وحتى على مستوى السياسة الخارجية، وغيرها من المجالات الرئيسة التي يشار إليها باسم .«تركيا الجديدة».

وضعت الانتخابات نهاية لتعاقب الحكومات الائتلافية التي شلّت البلاد 11 عامًا ضمنت إعادة تركيا لهيكلة قطاعها الحقيقي ولحيائه إمكانية أن تساهم جميع قطاعاتها في النمو الاقتصادي وأتاحت للاقتصاد أداء جيدًا للغاية في 2010 و2011. خلال هذه الفترة، سجل الاقتصاد التركي نموًّا سنويًّا بمعدل 8.5 % ليصبح ثاني أسرع اقتصاد نموًّا في العالم، بعد الصين التي بلغ نموّها 9.2 % في 2011.[3]

---

[1] محمد أبو العينين، " تركيا من صفر إلى نمر "، الأهرام المسائي، أنظر الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1094869&eid=11888

[2] عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الإسلامية، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008)، ص . 70 .

[3] رؤية تركية، " الاقتصاد التركي خلال حزب العدالة والتنمية "، أنظر على الرابط التالي:
http://rouyaturkiyyah.com

ويمكن إرجاع تفوق حزب "العدالة والتنمية" التركي كونه الخيار الأول للأقليات والأكثر دعما لقطاع الأعمال والاقتصاد الحر، في الوقت الذي ترتكز فيه قاعدته الشعبية الصلبة على الطبقتين الوسطى والفقيرة كما أنه الأكثر قبولا لدى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية

تؤثر تركة الدول التاريخية وكذا التطورات الدولية والإقليمية على استراتيجيات وطريقة التفكير السياسي داخليا وخارجيا، فالصراعات التي دامت لمئات السنين والإحساس بالتيه في إيجاد تركيا لتحديد لجغرافيتها وهويتها بين نظامين كبيرين في الشرق وفي الغرب، مع عدم قبولها كواحد من بلاد الشرق الأوسط ولا حتى كبلد أوروبي. كلها عوامل ساهمت في خلق تناقض على صعيد السياسة الخارجية بما يعرف "بالطبيعة المزدوجة لعملية صناعة السياسة الخارجية التركية". [1]

أولا على المستوى الإقليمي: تكتسي السياسة الخارجية لدى صانع القرار التركي أهمية كبيرة لما لها من دور في تحقيق أهداف الدولة التركية، وفي مقدمتها أمنها القومي نظرا لما واجهته الدولة التركية وريثة الإمبراطورية العثمانية في بدايات القرن العشرين من خطر وعدم اليقين تجاه المستقبل، في ظل ضغوط البيئة الداخلية والإقليمية، والتي رسمت توجهات السياسة الخارجية التركية المتسمة با "**الحذر النسبي**" والمترددة

[1] بولنت أراس، " التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا و أثرها على السياسة الخارجية "، مجلة: شرق نامه مركز الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتيجية، (ع. 07، أكتوبر 2010) ص. 102.

والمتمزقة بين الشرق والغرب، والاتجاه نحو أن تكون دولة بمقياس إقليمي مرتبط بالبحث عن الأمن وعدم التدخل في دول الجوار.[1]

لا تعد النخبة السياسية التركية نفسها من المنطقة الشرق أوسطية فيما لا يبدي السكان اهتمام كبير بذلك ورغم ذلك فهي تتأثر بتيارات المنطقة السياسية كما أن لسياساتها تأثيرات على العلاقات مع منطقة الشرق الأوسط، ولابد لميدان الاهتمام المباشر لتركيا في الشرق الأوسط أن يكون مع الدول المتاخمة لها، أي العراق وسوريا وإيران.[2]

1-العلاقات التركية العراقية: تملكت تركيا في فترة سابقة رغبة ضم منطقة " الموصل" العراقية إليها بحجة أن أكثرية سكانها من الأكراد ويضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من السكان الأتراك في الموصل، ثم إن المضامين الاقتصادية والأمنية والديمغرافية لفقد الموصل بالنسبة لتركيا لا تزال تثير شكوك العراق بشأن مطامع أنقرة بالمنطقة، غير أن الانتداب البريطاني من قبل عصبة الأمم المتحدة سنة 1921 وقف حاجزا أمام الرغبة التركية.

لطالما كانت القضية الكردية من أهم العوامل التي تكفلت في أحيان كثيرة بامتناع أنقرة عن الانخراط في سياسات منطقة الشرق الأوسط. ديموغرافيا، يمكن القول إن سكان المناطق الجبلية يشكلون أغلبية العرقية الكردية ونظرا لجود الكثير من الفوارق القبلية والدينية واللغوية والعشائرية بين الأكراد جغرافيا تتاخم مناطق

---

[1] رابح دشدوشة، "السياسة الخارجية الإيرانية والتركية تجاه المنطقة العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة تحليلية مقارنة" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012)، ص.44.

[2] فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم خوري (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993)، ص. 62.

كردستان العراق جميع المناطق الأخرى المأهولة تقليديا بالأكراد، والتي تتوزع بين "تركيا وإيران وسوريا". انطلاقا من هذا التاريخ الحافل بالاضطرابات بما يجعل العقيدة الأمنية التركية لا تتضمن أي فصل حقيقي بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا، لأن كل واحدة من هاتين المنطقتين تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي والإثني للمنطقة الأخرى، ففي نظر العديد من الأتراك يمس مستقبل العراق عموما ومستقبل أكراد العراق بوجه خاص جوهر المصالح الأمنية التركية.[1]

وجدير بالذكر أن الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، لم يحظى بالدعم التركي وفي الحقيقة لم يتبدد قلق تركيا من أسلوب التفكير الأمريكي أو عدم ارتياحها له حتى بعد ظهور حكومة حزب العدالة والتنمية سنة 2002، والذي يمثل فئة الناخبين الأكثر تعاطفا مع الطابع الإسلامي لتركيا مع جيرانها المسلمين[2].

وقد عكست معارضة أنقرة للحرب على العراق موقف الرأي العام التركي الذي كان بأغلبيته معارضا لأي غزو أمريكي يستهدف العراق سواء شاركت فيه تركيا أم لم تشارك، ومن ناحية أخرى وبعد انطلاق المفاوضات الجدية بين واشنطن وأنقرة حول شروط التعاون التركي في تلك الحرب، والتي كان الهدف من ورائها حصول الأتراك على الحد الأقصى من المكاسب، و هذا بعد اقتناعهم أن جميع المحاولات لإقناع أمريكا بالعدول عن قرارها بغزو العراق كانت قد باءت بالفشل، يضاف إلى ذلك اعتماد تركيا اقتصاديا وإستراتيجيا وسياسيا على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل لا يسمح لأنقرة بالاستمرار بمعارضة واشنطن إضافة إلى إصرار تركيا على الاحتفاظ بحرية التدخل عسكريا في شمال العراق من أجل ملاحقة مقاتلي

---

[1] بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات و الآفاق المستقبلية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص ص 13- 15 .

[2] المرجع نفسه، ص ص. 35- 38 .

حزب "العمال الكردستاني" الموجودين هناك، هذا وقد حددت أنقرة مبررات أخرى لوجودها العسكري في شمال العراق ومنها مراقبة أسرى الحرب العراقيين وضرورة الاستعداد لأي أزمة مماثلة لأزمة نزوح الأكراد التي برزت سنة 1991، ولحماية خط أنابيب النفط الممتد من "كركوك" إلى "يومورتاليك" والذي ينقل النفط من شمال العراق إلى الساحل التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط.

وفي جانفي 2003، قدمت الحكومة التركية لبرلمانها طلب الموافقة على السماح بدخول القوات الأمريكية إلى تركيا، وبعد جولة من الاجتماعات رفض البرلمان التركي طلب الحكومة. وهو ما أدى لاحقا إلى انحدار في نفوذ أنقرة لدى واشنطن.[1]

2-العلاقات التركية السورية: ترتبط سوريا وتركيا تاريخيا وجغرافيا بصلات واسعة، فقد كان القسم الأكبر من تركيا تابعا لبلاد الشام منذ العهد الأموي مرورا بالعهد العباسي وانتهاء بالدولة العثمانية التي كانت بلاد الشام إحدى ولاياتها طوال أربعة قرون كاملة، وفي الوقت نفسه كانت معظم المناطق الحدودية بين الدولتين مثل "مرعش، أورفة، كلز، عينتاب، ولواء إسكندرون" تابعة لولاية حلب السورية لذلك تبدو العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين تلك المناطق التركية والمدن السورية الشمالية كلها قوية للغاية، وبخسارة الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى فقد تخلت سوريا لتركيا عن منطقة "أضنة ومرسين (كيليكيا)، ومرعش و ديار بكر" بمقتضى معاهدة سيفر سنة 1918، ثم تخلت في اتفاقية أنقرة سنة 1921 عن "عينتاب وكلز وأورفه وجزيرة ابن عمر" وجرى تثبيت الحدود بعد ذلك على طول 700كم.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص . 44 .

[2] وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا و تركيا (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2006)، ص. 24 – 43.

يضاف إلى ذلك الأزمات المائية على المستوى الإقليمي، فبما ان تركيا هي دولة المنبع بالنسبة إلى الأنهار التي تجتاز سوريا و هي: الفرات، دجلة، جغجغ، عفرين، الساجور، بينما يصب لواء إسكندرون السوري نهر "العاصي" الذي ينبع من لبنان، وهذا ما أدى لنشوب أزمات مائية بين تركيا وسوريا على غير نهر الفرات إن كانت أقل منه خطورة وأهمية.

اعتمدت الإستراتيجية التركية تجاه سوريا تاريخياً علي أدوات القوة الصلبة، خاصة مع تقديم سوريا الدعم لحزب العمال الكردستاني منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وفي محاولة لإنهاء دعم دمشق للحركة الانفصالية المسلحة التي حاربت أنقرة لعقود، ومع الهزيمة التي مني بها حزب العمال الكردستاني تم تطبيع العلاقات التركية السورية، وبتوقف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني تمكن البلدان من التوصل إلي علاقات أكثر رضائية، وشارك الرئيس التركي"أحمد نجدت سيزار" في جنازة الرئيس "حافظ الأسد" في العاشر من يونيو عام 2000، بما ساهم بشكل ملحوظ في تحسين العلاقات بين البلدين، كما رحبت أنقرة بتولي "بشار الأسد" مقاليد السلطة بسوريا، خاصة لاهتمامه بتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع تركيا.[1]

ثانيا على المستوى الدولي: أدرك صناع القرار التركي أن توجهات السياسة الخارجية التركية المرتكزة على سياسة الاغتراب وعدم الاكتراث بالشرق الأوسط واجتنابه، لم تجدي نفعا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وبداية التطلع التركي للريادة الإقليمية والسعي نحو احتلال مكانة قيادية على مستوى النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يلي سيتم توضيح هذا الانتقال في توجهات السياسة الخارجية التركية

---

[1] تر: هاجر أبو زيد، " الثورة السورية: العلاقات التركية السورية على المحك "، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، تم تفح الموقع بتاريخ: 2014/12/27.
http://www.baghdadcenter.net/details-53.html

مع التركيز على محاور اهتمامها من قضايا، كتطوير العلاقات التركية العربية والتفاعل إلى حد ما مع القضية الفلسطينية والحديث عن العلاقات التركية الأمريكية والعلاقات التركية الإسرائيلية.[1]

العلاقات العربية التركية: القرب الجغرافي وعوامل الثقافة الدين والتاريخ، كلها عوامل يشترك فيها الأتراك العرب وعلى الرغم من ذلك لم تكن علاقاتهم في بداياتها بالوطيدة، نتيجة الاعتقاد التركي السائد بأن العرب تآمروا في الحرب العالمية الأولى مع القوى الاستعمارية لتفكيك الإمبراطورية العثمانية فيما يعتقد العرب ولاسيما المشرق العربي منهم أن الوجود التركي في الوطن العربي كان استعمارا تحت شعار الدين الأمر الذي مهد الطريق للاستعمار الأوروبي.

تعددت أبعاد السياسة الخارجية التركية بما يتوافق ومنطق " تصغير المشكلات" مع دول الجوار الذي أصبحت تعتمده، سعيا نحو إعادة صياغة دورها في المنطقة باعتبارها دولة محورية فاعلة إقليميا وعربيا وقد تحكم بالنظرة التركية تجاه الدول العربية خيار تركيا الاستراتيجي المرتبط بالغرب، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في 28 آذار عام 1949 وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950، وفي إطار دورها في الأحلاف العسكرية (الأطلسي 1952- بغداد 1955- السنتو 1959) كثيراً ما مارست تركيا سياسة تجاه الدول العربية قوامها التوتر والضغط، كما حدث عام 1957 عندما حشدت قواتها العسكرية على الحدود السورية الشمالية في أعقاب المطالبة الواسعة في سورية بالوحدة مع مصر، وتكررت هذه المواقف في أثناء إنزال القوات الأمريكية في لبنان بنقل هذه القوات من قاعدة "إنجرليك التركية" مباشرة وكذلك وقفت إلى جانب فرنسا ضد الجزائر في الأمم المتحدة عام 1958، في

[1] خورشيد حسين دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية (د.م. ن: إتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص . 35 .

حين لم تنظر تركيا إلى مسألة إقامة علاقات إيجابية مع الدول العربية سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري إلا مع بروز عاملين:

1-الأزمة القبرصية بعد عام 1974 حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان في الجزيرة بعدما وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب اليونان.[1]

2-بروز دور النفط في السبعينات وتأثيره على السياسة الدولية وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية كانت تركيا تشهدها.

وفي نهاية الستينيات اعتمدت تركيا على عدم التدخل في النزاعات العربية والتوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازنة مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع إسرائيل وإيران. ويمكن القول إن السياسة التركية في التسعينات تجاه العالم العربي والإسلامي انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها:

1-إن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيداً في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

2-إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيو- أمني

[1] المرجع نفسه، ص. 37 .

لتركيا.[1]

3-تركيا بدورها شهدت تغييرات متسارعة في الداخل أهمها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، والذي يحظى بتأييد جماهيري كبير ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995- 1996، وهذا العامل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية حيث يعمل التيار الإسلامي جاهداً للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية. وهو الأمر الذي ساهم في بداية تفعيل العلاقات التركية-العربية على مستوى العديد من المجالات، ففي المجال السياسي:

- ازدادت الزيارات الرسمية بين تركيا والدول العربية، وازدادت وتيرة الدبلوماسية الهاتفية المباشرة.
- أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، وانتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- المشاركة التركية في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم.[2]
- بذل المزيد من الجهود في حل الخلافات في كل من لبنان وفلسطين والعراق، إضافة للوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل.

أما على مستوى المجال الاقتصادي، فبحسب تقرير أعدته إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربية في ماي 2009، بعنوان: " العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية التركية – آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي". تضمن التقرير محور التجارة والصناعة

---

[1] المرجع نفسه، 38 .

[2] سعيدي السعيد، " سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية – العربية "، مجلة المفكر، العدد: 10، جامعة محمد خيضر بسكرة. ص. 476 .

وكذا محور الاتحاد الجمركي العربي – التركي وكذا محور زيادة الاستثمارات المتبادلة بين الدول العربية وتركيا، ويخلص التقرير إلى تقديم فكرة موجزة عن منتدى التعاون العربي – التركي والذي أقامته الجامعة بهدف رسم الخطوط الرئيسية للتأسيس لشراكة عربية– تركية، وفق جملة من المبادرات العملية خصوصا مع أخذ ما تشهده الأوضاع الدولية حاليا من متغيرات معقدة وعميقة أين أصبح للتعاون والتنمية مكان في علاقات وإستراتيجيات الدول. [1]

الموقف التركي من القضية الفلسطينية: إن القضية الفلسطينية حاضرة تاريخيا، لدى الشعب التركي منذ عهد السلطان "عبد الحميد الثاني"، حيث رفض إعطاء أرض في فلسطين لإقامة دولة اليهود عليها ويبقى الموقف التركي ثابتا، فكان بعض القادة الأتراك يعبرون عن مشاعرهم الضمنية تجاه فلسطين كلما أتيحت الفرصة لذلك، ولكن ارتباط النخبة السياسية التركية المتشددة بعلاقات تحالفيه مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، كان يحول دون إتباع سياسات مؤيدة للقضية الفلسطينية.

ومع اعتلاء حزب " العدالة والتنمية " لسدة الحكم سنة 2002، ساهمت الجذور الإسلامية لهذا الأخير في اتخاذ مواقف تضامنية قوية لجانب الشعب الفلسطيني، معتمدة في ذلك على الدعم والحضور القوي للقضية في أوساط الشعب التركي، ومع اعتماد تركيا على "الدبلوماسية الاستباقية" الرامية لحل النزاعات بأدوار بسيطة بين الأطراف المتناقضة، كان لزام عليها أن تتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع بما في ذلك إسرائيل.[2] وقد نجحت في ذلك فحافظت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع

---

[1] منير الحمش، وجهة نظر عربيةفي واقع العلاقات الاقتصادية العربيية – التركية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) ص . 250، 252.

[2] محمد نور الدين، " مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين "، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: 82، 2010. ص ص .26، 27 .

إسرائيل، ولكن هذا التعاون بدأ بالتراجع ببداية العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية سنة 2009، حيث اتهم "رجب طيب أردوغان" إسرائيل بتدمير عملية السلام.

ورغم ذلك فالقضية الفلسطينية لم تعد تحتل الموقع المتقدم ذاته في الأجندة التركية، نظرًا لتفاقم التحديات على صعيد السياسة الخارجية التركية، لاسيما العلاقة مع سوريا وإيران، وانعكاسات الأزمة السورية على السياسة التركية.[1]

العلاقات التركية الأمريكية: اتسمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة "الاحتواء" الأمريكية وتتبع هذه العلاقة من التصور الإستراتيجي الأمريكي الذي يحاول الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا بين آسيا وأوروبا في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار. فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة، و بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي برز دور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعه الجيوسياسي الحيوي ،وبرز الدور التركي في القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن.[2]

وبعد أحداث 11سبتمبر 2001، وفي إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستعانة بحلفائها في حربها هذه، فتركيا شريك إستراتيجي لها ومرتبط معها بتحالفات أمنية وعسكرية، ولهذا انضمت تركيا إلى التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة للتدخل عسكريا

---

[1] علي حسين ياكير، وعدنان أبو عامر، " تركيا و القضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي "، مركز الجزيرة للدراسات.

[2] خرشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص . 29 .

في أفغانستان بغية إسقاط نظام حركة "طالبان" وهو الأمر الذي عزز الروابط الإستراتيجية بين البلدين بشكل كبير.[1]

مع صعود حزب " العدالة والتنمية " لسدة الحكم، فقد شكل عدم سماح مجلس الأمة التركي "البرلمان" استخدام الأراضي التركية لغزو العراق مسارا جديدا على مستوى العلاقات بين البلدين ويمكن القول أن هناك سببان رئيسان في تغيير طبيعة العلاقات التركية الأمريكية، أولهما بداية تركيا تبني لسياسة خارجية قائمة على "الثقة بالنفس" بشكل ملحوظ في البلاد المحيطة بها واستندت هذه السياسة الجديدة التي قدمها حزب "العدالة والتنمية" على تبني مواقف داعمة لانتقاد "إسرائيل"، وتأكيد حق الشعوب في اختيار حكامها خلال ثورات الربيع العربي. وهذا يعني أنها تبنت سياسات متشابهة أحياناً، ومختلفة أحياناً أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية حيال الثورات في كل من سوريا والعراق ومصر.[2] وثانيهما كان التغير في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حيث الأولوية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمن "إسرائيل" وكذلك نقل النفط للأسواق العالمية.

العلاقات التركية الإسرائيلية: أدركت إسرائيل ومنذ عهد زعيمها "ثيودور هرتزل" أهمية تركيا بالنسبة إلى العالمين العربي والإسلامي، فاستعانت بالضغوط الغربية وخاصة الأمريكية منها من اجل تحقيق انعطاف في الموقف التركي، فكانت تركيا أول دولة عربية تعترف بإسرائيل سنة 1949، وأقامت علاقات تجارية معها وعلى حد تعبير" ابا ايبان " وزير خارجية إسرائيل الأسبق عام 1950 "أن قيام علاقات إسرائيلية-

---

[1] محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص . 120 .

[2] برهان الدين دوران، " الطبيعة المتغيرة في العلاقات التركية – الأمريكية "، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/01/02. http://www.turkey-post.net

تركية متينة يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل".[1]

وقد رغبت إسرائيل في بناء هذه العلاقات نظرا للموقع الإستراتيجي لتركيا بين أوروبا والشرق الأوسط والذي يمثل قيمة كبيرة لعلاقات تل أبيب الإقليمية، كما أن الأغلبية السكانية التركية المسلمة شكلت عامل جذب آخر لإسرائيل بما يساهم في تخفيف التوتر الديني في الصراع العربي – الإسرائيلي، وكذا اعتبار هذه العلاقات ضمانة لعدم عزلة إسرائيل إقليميا.[2]

ومنذ مطلع التسعينيات شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورات متنامية بلغت ذروتها بعقد اتفاق التعاون العسكري سنة 1996. الذي يختص بصناعة الطائرات الإسرائيلية، وتهدف تركيا من وراء هذا التعاون إلى استعراض القوة العسكرية والنفوذ عبر المنطقة الكردية المبهمة ومنع عودة النشاط الكردي لأراضيها، ويضع التعاون الإسرائيلي تركيا في وضع يتصف بأفضلية إستراتيجية عند مقارنته بوضع كل من إيران والعراق.[3]

لكن العلاقات بدأت تتذبذب مع بداية الألفية الثالثة، حيث ندد رئيس الوزراء التركي الأسبق "بولند أجاويد" من حزب الشعب الجمهوري، بالسلوك الإسرائيلي تجاه الزعيم الفلسطيني الراحل" ياسر عرفات " سنة 2001

---

[1] حسين غازي، " تركيا والعرب وإسرائيل الحلف التركي – الإسرائيلي"، الفكر السياسي، ع. 54، 1999 ، ص. 137 .

[2] سمير العيطة و سيار الجميل و طارق المجذب و آخرون، العرب و تركيا تحد يات الحاضر و رهانات المستقبل، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2011)، ص. 702.

[3] أحمد شكارة، إيران و العراق و تركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد، 75، 2003)، ص . 25 .

ومعركة جنين سنة 2002، التي وصفها أجاويد بأنها " تقترب من المذبحة الجماعية " واستمر التراجع النسبي في العلاقات بين البلدين مع فوز حزب "العدالة والتنمية" في الانتخابات النيابية في تركيا.

صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد إسرائيل بسبب بنائها للجدار العازل سنة 2003، و وصفه بالعمل الإرهابي ومع الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، بدعم و تأييد من اللوبي الصهيوني في واشنطن تغيرت البيئة الإقليمية مع تبدل التوازنات في المنطقة حيث خرجت تركيا والدول العربية خاسرة من جراء ذلك الاحتلال.[1] رغم ذلك شهد عام 2005 وساطة تركية علنية بين إسرائيل وباكستان كما زار رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردغان " إسرائيل في العام نفسه وفوق ذلك توسطت تركيا في خمس جولات من المفاوضات بين سورية وإسرائيل خلال سنة2008.

شكل العدوان الإسرائيلي على غزة (2008 – 2009)، نقطة فارقة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل فقد جاء العدوان في وقت بذلت فيه تركيا جهودها لإعادة الطرفين السوري والتركي لمائدة المفاوضات مرة أخرى ومع هذا العدوان أصبحت المفاوضات مع سوريا غير فاعلة.[2]

وفي ظل الحصار المفروض على قطاع غزة، أرسلت تركيا قافلة إغاثة إنسانية أطلق عليها اسم "أسطول الحرية" سنة 2010، ومع قيام الجيش الإسرائيلي بالاعتداء على هذه القافلة وقتله لتسعة أتراك كانوا على من سفينة " مرمرة " التركية.[3] فقد أدى هذا الاعتداء إلى رفع درجة التأزم في العلاقات التركية الإسرائيلية إلى

---

[1] مصطفى اللباد، تركيا و إسرائيل واقع العلاقات آفاقها و تداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012) ص . 708 .

[2] المرجع نفسه . ص . 709 .

[3] محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية – التركية في ضوء رفض إسرائيل الإعتذار، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص . 1 .

حدود غير مسبوقة.[1] وبقي الوضع على ماهو عليه في ظل المطالبة التركية بالاعتذار الإسرائيلي وتعنت هذا الأخير، إلى غاية إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، بتقديمه لاعتذار رسمي لرئيس الوزراء التركي من خلال اتصال هاتفي في مارس 2013.[2]

ومع نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011، واندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي برز الاهتمام الإسرائيلي بثورتي مصر وسوريا لما لهما من تأثير على العلاقات التركية – الإسرائيلية، فتركيا تتخوف من تأزم قضية الأكراد خاصة في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا 877 كم، في الوقت الذي يشكل فيه الجوار السوري لإسرائيل عامل خطر يهدد بالتغيرات التي يمكن أن تمس أمن إسرائيل.

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية

تمد العوامل الإيديولوجية المختلفة صانعي القرار على مستوى السياسة الخارجية، بالأداة التي يفسرون بها الواقع من نطاق تصوراتهم، وما ينسجم مع معتقداتهم ومبادئهم وبناء على هذا تظهر أحزاب سياسية مختلفة لكل واحد منها عقائد ومبادئ، تسعى للوصول إلى السلطة لتطبيق تلك المبادئ والقيم من خلال القرارات التي تتخذها باسم النظام.[3]

---

[1] Gencer ozean Turkish – Israeili in Crisis: How to Cut the Gordian Knot?, (Israel European policy Network, 2011) , p . 2 .

[2] سمية حوادسي، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013)، ص. 137- 140.

[3] احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة فى عملية اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية، مجلة الدراسات الدولية العدد: 42 ، ص . 14 .

حدد دستور 1924، نظام حكومة المجلس الوطني التركي، بانحصار السلطتين التشريعية والتنفيذية بيد "مصطفى كمال أتاتورك" والذي تغلبت شخصيته على ما سواها فاستأثر بكل شئ ومارس نظاما دكتاتوريا واقعيا إلى جانب حزب الشعب الجمهوري الذي كان مصدرا حقيقيا لقوته السياسية لانتماء معظم نواب المجلس الوطني للحزب نفسه، وهو ما مكنه من الحصول على التأييد للإصلاحات على الإصلاحات التي قام بها خلال فترة حكمه بهدف قطع تركيا عن جذورها الإسلامية والتحول نحو الغرب. هذا واستطاع الحفاظ على منصبه كرئيس منذ قيام الجمهورية سنة 1923 إلى غاية وفاته سنة 1938.

وعلى خلاف ذلك فإن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية، بعد "مصطفى كمال أتاتورك" كانت محصورة في السلطة التنفيذية وكان ذلك على حساب السلطة التشريعية " المجلس الوطني التركي الكبير "، أما خلال السنوات 1973 – 1980، فإن عملية صنع القرار سواء الداخلي أو الخارجي كانت تتم من أعلى وحدة قرارية و تتمثل في الأمن القومي التركي، وبعد انقلاب 1980 حيث سيطر الجيش التركي برئاسة الجنرال "كنعان إيفرن"رئيس أركان حزب الجيش التركي الذي ألغى العمل بدستور 1961 وحظر كل النشاطات السياسية للأحزاب وهكذا توسع دور الجيش في صنع القرار السياسي التركي الداخلي والخارجي بعد ذلك الانقلاب، وقد مثلت فترة حكم الرئيس "توغوت أوزال" خلال الفترة 1989 – 1998 والذي اتسم دوره في صنع القرارات الخارجية التركية، بالهيمنة فيما يتعلق بأزمة الخليج الثانية 1990 – 1991، واتخاذه قرار بتأييد العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق اثر اجتياحه للكويت.[1]

[1] حنا عزو بهنان، " موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا " (محاضرة: جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية) .

وفيما يتعلق برئيس الجمهورية "سليمان ديمريل" فإن دوره لا يختلف كثيرا عن دور الرئيس السابق "توغوت أوزال"، فقد تجاوز صلاحياته الدستورية ومنها عدم معارضته للتواجد الأمريكي على الأراضي التركية لحماية أكراد العراق، وكذا استمرار القوات التركية في اجتياز الحدود العراقية، ولكنه عارض العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق.

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" كان له دور مهم في رسم خطوط التحول في السياسة الخارجية التركية، فقد تميز "رجب طيب أردوغان" رئيس وزراء تركيا، باعتباره القائد التركي الأكثر تأثيرا حتى وصف "برجل الدولة"، لما له من إسهامات في قيادة السياسة الخارجية التركية و توجيه الرأي العام، بعد تراجع دور الجنرالات الكماليين بمجلس الأمن القومي في صناعة هذه السياسة التي لم تكن تأخذ الرأي العام التركي في اعتبارها، وهو الأمر الذي دفع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ضرورة جعل السوسيولوجيا السياسية لتركيا لتدعم سياستها الخارجية، وذلك بأن تكون هذه السياسة في خدمة مصالح المجتمع المدني التركي.

وقد أشار بعض الباحثين للسمات الشخصية التي ساعدت رجب طيب أردوغان على النجاح ومن بينها ما ذكره"ستيفن كوك من أنه" حاد الوعي والإدراك لما يريده الشارع السياسي في تركيا" في حين ركز"سونير تشاجابتاي" على دور الخطاب السياسي التعبوي لأردوغان إضافة لتميزه بالدهاء وتفاعله مع تغيرات المجتمع المدني، وكذا ملكة الخطابة التي يملكها والتي ساعده التعليم الديني على صقلها.[1] واستعانته بالنصوص الدينية والشعرية في خطبه وكذا ثقافته وشخصيته الجادة المتأثرة بالتاريخ التركي إضافة إلى إيمانه بأهمية استباق الأحداث لتحقيق الأهداف السياسية.

---

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان ، جامعة أسيوط: رؤى إستراتيجية، 2003)، ص . 9 .

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق يتأتى لنا دور صناعة القرار في البيئتين الداخلية والخارجية لكل من إيران وتركيا وذلك من خلال تحديدها لنمط التفاعل بين البلدين، فرغم الاختلافات الموجودة بين البلدين والممتدة من المعارك التاريخية بينهما إلى الاختلافات الإيديولوجية والتي عمل البلدان على تجاوزها بغية بناء علاقات تعاونية بحثه.

في الوقت الذي تركز فيه إيران على موقعها الجغرافي لحماية أمنها القومي، تروج تركيا لموقعها الجغرافي على أنه فرصة لوصل الشرق بالغرب.

من ناحية أخرى فإن علاقات الدولتين على المستوى الإقليمي والدولي تجعل مسار العلاقات يتأرجح بين الهدوء والتوتر الحذر، كما العوامل السيكولوجية لقيادة البلدين في تحريك عجلة العلاقات بين البلدين، فإيران التي تتبنى قيادتها الوسطية كسبيل لتحقيق أهدافها على مستوى السياسة الخارجية، تقابلها تركيا التي تخلت عن سياسة التغريب والاتجاه نحو الإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، والسعي نحو اكتساب تركيا العمق الثقافي والتاريخي والجغرافي للإمبراطورية العثمانية من جديد.

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الإيرانية التركية

مقدمة الفصل:

سيحاول هذا الفصل التطرق إلى بيان أبعاد العلاقات الإيرانية – التركية بما يسمح وتحديد أبرز العوامل المؤثرة فيها. بداية بالبعد الاقتصادي والذي يسمح بفتح المجال أمام سيادة منطق التعاون بين البلدين بعيدا عن الإختلافات الإيديولجية والتاريخية، وذلك من خلال المبادلات التجارية البينية.

كما سيتم دراسة تأثير القضايا الأمنية على اتجاه العلاقات بين البلدين، من خلال الملف النووي الإيراني والقضية الكردية، وكذا الإستراتيجية الأمريكية الجديدة والتي تفتح الباب أمام انتشار التهديدات بين الدولتين، وكذا مشروع الشرق الأوسط الكبير ومدى تأثيره على مسار العلاقات وعلى سعي البلدين نحو الريادة في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: أبعاد العلاقات بين البلدين

تتأثر العلاقات بين الدول بجملة من المتغيرات والتي تتحكم في حاضرها وترهن مستقبلها، في الوقت الذي تسعى فيه الدول اليوم لتطوير علاقاتها ببعضها البعض رغم ما تواجهه من تغيرات في ظل الواقع الدولي بانتقاله إلى الأحادية القطبية من جهة وتأثره بالحراك الاجتماعي من جهة ثانية، وبناء عليه يمكن رصد المتغيرات التالية في العلاقات الإيرانية التركية.

المطلب الأول: البعد الإيديولوجي

لعب الاختلاف الإيديولوجي والمذهبي وكذا الاختلاف في طبيعة التوازنات الداخلية في كل من إيران وتركيا دورا مهما في مسار العلاقات بين البلدين، فمع تشكل الجمهورية الإسلامية الإيرانية سنة 1979، هذه الثورة التي حاولت إيران تصديرها لدول الجوار، الأمر الذي آثار مخاوف الطرف التركي الذي كان يخشى الأصولية الإسلامية والتي كانت تراها العدو الرئيسي لها.

يضاف إلى ذلك تأثير البعد الأمريكي الذي استغل الدولتين أثناء فترة الحرب الباردة في محاولة منه لوقف المد الشيوعي نظرا لموقع البلدين الإستراتيجي، الأمر الذي ساهم في إيجاد تنسيق بين إيران وتركيا.[1] ورغم مخاوف الطرف التركي من انتقال الثورة الإسلامية إليها، إلا أنها بادرت إلى الاعتراف بالنظام الجديد في إيران خلال فترة حكومة "بولنت اجاويد" في جانفى 1980، وذلك بما يتوافق والسياسة الخارجية التركية تجاه إيران والتي تؤكد على مبدأ التعايش الإيديولوجي بين البلدين.

1 خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص . 172 .

بنهاية الحرب العراقية – الإيرانية ومع وفاة "آية الله الخميني"، بدأ الخلاف بين المحافظين والإصلاحيين بشأن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، وتأثير ذلك على العلاقات الإيرانية – التركية ففي فترة الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي" والذي ينتمي للتيار الإصلاحي الذي لم يحسن العلاقات بالشكل المنتظر بسبب تركز السلطة في يد رجال الدين الذين تبنو مقتربا مغايرا لما تبناه الرئيس السابق "محمد خاتمي" فيما يتعلق بعلاقاته بلاده مع الطرف التركي فبدا بذلك تأثير الاختلافات الإيديولوجية واضحا من جديد.

رغم ذلك وفي ظل الفترة الثانية لرآسة "محمد خاتمي"، سعت الدولتان إلى تنحية خلافاتهما الإيديولوجية والتركيز على تطوير العلاقات البينية.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

تتميز العلاقات الإيرانية التركية بالقوة في شقها الاقتصادي، إذ اعتمدت إيران على الطرف التركي في هذه العلاقة باعتبار تركيا المنفذ الوحيد لها نحو أوروبا وهو ما ساهم في ارتفاع المبادلات التجارية بين البلدين خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها. [1]

كما تشكل الصادرات النفطية الإيرانية حصة كبيرة، الأمر الذي ساهم في تنمية العلاقات بين البلدين، هذا وتعتبر اتفاقية سنة 1996 المبرمة بين البلدين و لمدة 22 عاما، بخصوص تصدير 4 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا سنويا، عاملا يساهم في بناء علاقات متينة بين الطرفين، إلا أن هذا الاتفاق توقف نتيجة رفض الإدارة الأمريكية له، لتعارضه مع قانون " داماتو" الأمريكي والخاص بالعقوبات المفروضة على إيران و ليبيا وسوريا في ظل سياسة الاحتواء الأمريكي.

1 المرجع نفسه، ص. 173 .

لكن تركيا قامت باستكمال المشروع في سنة 2000، وتم رفع مدة العقد إلى 25 سنة كما تم الاتفاق على زيادة كمية الصادرات الإيرانية لتركيا من الغاز الطبيعي إلى 228 مليار متر مكعب.

هذا وتشكل منظمة التعاون الاقتصادي (1985)، أهم عوامل التقارب حيث تمثل منطقة تركيا – إيران ومجموع أعضاء المنظمة تجمعاً متماسكاً جغرافياً، يمتد من الهند والصين شرقاً إلى أوروبا غرباً، ومن جنوب روسيا شمالاً إلى الخليج العربي وبحر عمان جنوبا.[1]

لقد ظلت العلاقات الاقتصادية تتنامى بين تركيا وإيران، وما يدل على ذلك حجم المبادلات التجارية والذي بلغ 20 مليار دولار، ولاتزال الصادرات الإيرانية تتدفق على تركيا كما أن عوائد هذه الصادرات تدفع إلى شراء الذهب والفضة وتزويد السوق الإيرانية. كما يعتمد الاقتصاد التركي المتنامي على النفط والغاز الطبيعي الإيراني وهو يضمن لنظام طهران مصدرا كبيرا للحصول على العوائد بالدولار الأمريكي.

مع استمرار انحصار الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تجد دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وإسرائيل من ناحية ثانية – موضوعيا – في جبهة واحدة في معارضتها لإيران. لذلك قد تجد تركيا نفسها تلعب دورا مركزيا بفضل العلاقات التي تربطها بإيران. ولاشك أيضا أن شراكة ما بين تركيا وإيران ستلقى الترحاب من الغرب – فالروابط الاقتصادية قد تساهم في تحقيق نمو تجاري كبير في إيران وهو ما سيساهم بدوره في تعزيز المكانة السياسية للمعتدلين في طهران.[2]

1 هدى رزق، " الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا "،مجلة الأخبار، العدد: 2009 .

2 فالي ناصر، " هل تتحالف تركيا مع إيران "، أخبار الخليج، العدد: 13107، (فيفري، 2014).

أما المكاسب الحقيقية فإنها قد تتحقق إذا ما بدأت العلاقة الوطيدة مع تركيا تساهم في نخر وتقويض التحالف الايراني مع المليشيات والقوى الدينية الراديكالية التي تراهن عليها إيران في توسيع نطاق نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثالث: البعد الأمني

يؤدي الجوار الجغرافي واشتراك الدول في القضايا الممتدة ضمن حدود الدول ببعضها البعض، إلى ضرورة التنسيق بين الدول بغية العمل على الحد من مخاطر القضايا المشتركة، كالقضايا الأمنية والتي تعتبر أبرز سبل تفعيل العلاقات فيما بين الدول، وفي هذا الإطار نجد القضية الكردية والملف النووي الإيراني، كأبرز الأبعاد المتحكمة في مسار العلاقات الإيرانية – التركية.

أولا – القضية الكردية: ينبغي أولا التطرق إلى التعريف بالأكراد كشعب ثم التطرق إلى بدايات القضية الكردية ومدى تأثيرها على العلاقات بين البلدين.

تختلف آراء الباحثين والمختصين حول تحديد أصل الأكراد، أهم من أصل عربي أم تركي أم من الأريين وما غذى هذه الاختلافات هو تركزهم في دولة " كردستان " بين تركيا وإيران والعراق وسوريا مع مستعمرات في القوقاز وأرمينيا.[2]

يتركز أغلب أكراد إيران في المناطق الغربية والشمالية، المحاذية لتركيا والعراق وشمال شرق إيران في محافظة خراسان، وتقدر مساحة هذه المناطق في غرب إيران بين 70 إلى 100 ألف كيلو متر مربع وفي شمال شرق إيران ما يقارب 80 ألف كيلومتر مربع ويتراوح عدد أكراد إيران بين 7 إلى 8 مليون نسمة.

---

[1] المرجع نفسه.

2 أحمد تاج الدين، " الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001)، ص . 29 .

أكثر أكراد إيران هم من السنة ويتبع جزء من أكراد منطقة " كرمانشاه " في الغرب وشمال شرق إيران المذهب الشيعي ويتكلم أكراد غرب إيران باللغة الكردية السورانية وأكراد " خراسان " باللغة الكرمانجية وأكراد " كرمانشاه" باللغة الفارسية.

أ – **أكراد إيران:** أثناء حكم الشاه "رضا بهلوي"، قام هذا الأخير بضم الأراضي الكردية للدولة الإيرانية وتمكن الحزب "الديمقراطي لكردستان إيران" بدعم من جيش الاتحاد السوفييتي السابق من تأسيس حكومة كردية مستقلة باسم "جمهورية كردستان" سنة 1946 وبعد الاتفاق الإيراني الأمريكي تمكن الجيش الإيراني من اسقاط جمهورية كردستان بعد 11 شهرا من تأسيسها، وتم قمع نشاط الأكراد لفترات زمنية طويلة مع منع النشاطات الحزبية الكردية الخفية والمعلنة وتحديد عقوبة الإعدام أو السجن لفترات زمنية طويلة. كما عملت الحكومة الإيرانية على انفصال مصير أكراد إيران عن مصير أكراد العراق وتركيا، ورغم ذلك فمن المنطقي أن يتأثر أكراد إيران بمجريات الساحة الكردية سواء في العراق أو تركيا أو سوريا.[1]

ب – أكراد تركيا: تقدر أعداد الأكراد في تركيا بحوالي اثني عشر مليون مواطن كردي، وتضم تركيا أضخم مجموعة من الأكراد المقيمين في المنطقة، ويشكل الأكراد تهديدا لتركيا على اعتبار التمرد السابق لأكرادها في مناسبات عدة، وقد انهارت آخر حركة تمرد سنة 1999 بالقبض على "عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمال الكردستاني وسجنه، ومع الحرب العراقية الإيرانية وبعد حرب الخليج الثانية، حرصت أنقرة على التعاون مع بغداد بغية القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني.[2]

---

1 محمد المدحجي، " أكراد إيران: تحزب وانخراط في الحياة السياسية وعزوف عن الانفصال "، القدس الأسبوعي، العدد: 7881، 2008 .

2 هنري باركي، " تركيا و العراق أخطار وإمكانات الجوار" تقرير معهد السلام الأمريكي، جوان 2005. ص. 3.

بعد الإطاحة بنظام الرئيس الراحل "صدام حسين"، ازدادت مخاوف الطرف التركي من الوضع في العراق فاحتمال تفتت هذه الأخيرة قد يؤدي لظهور كيانات جديدة متعصبة دينيا من الشيعة أو السنة، الأمر الذي سيؤثر على تركيا بتصدير العنف و عدم الاستقرار لها ولدول الجوار. من جهة ومن جهة أخرى فتفتت العراق سيؤدي لتهديد تركيا بشكل مباشر نتيجة العنف الموجود بدولة في جوارها المباشر الأمر الذي يمكن أن يدفع تركيا إلى داخل العراق لحماية التركمان، أو لمصالح أخرى، كما يمكن أن يجعل هذا الأمر الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في انضمام تركيا له.[1]

برزت إمكانية قيام دولة كردية لأول مرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى عبر إنشاء نواة لهذه الدولة في كردستان العراق في المنطقة التي دمجتها الإمبراطورية البريطانية بالدولة العراقية بين سنتي 1918 – 1962. ويعود الاهتمام البريطاني بإنشاء الدولة الكردية إلى محاولة إنشاء منطقة عازلة بين أتراك الأناضول والأقوام التي تتكلم التركية في آسيا الوسطى وأغلبهم من أهل السنة، ومن جهة ثانية عزل تركيا عن أذربيجان وإقامة منطقة عازلة بين تركيا وآذربي إيران.[2]

وبازدياد تدخل الأطراف الخارجية سعيها نحو دعم الأكراد في إنشاء دولة كردية مستقلة، من هذا المنطلق تتأتى أهمية القضية الكردية في العلاقات الإيرانية – التركية، فاحتمال ظهور إقليم فدرالي كردي في شمال العراق، يثير قلق الطرفين الإيراني والتركي وهو ما شكل حافزا للحكومة التركية للسعي نحو تمتين سبل التعاون و التنسيق مع إيران و حتى سوريا، والتي توجد بها أقلية كردية ستتأثر حتما بالوضع في المنطقة.[3]

---

1 المرجع نفسه، ص . 6 .

2 روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية – الإيرانية، تر: محمد احسان رمضان (أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر،2001)، ص. 12 .

3 سعد حقي توفيق، " العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران " محاضرة بكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص. 4 .

كل هذه المخاوف دفعت الطرفين الإيراني والتركي إلى السعي نحو تكثيف جهودهما في سبيل دحض الخطر الأقلوي الكردي، وفي هذا الإطار وقع البلدان معاهدة مصالحة وتسوية قضائية وتحكيم في 23 جانفي 1932، وأعقبت هاتين المعادلتين معاهدة صداقة وقعت في شهر نوفمبر 1932 وشكلت المعاهدتين أساسا للعلاقات الإيرانية التركية. مع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1989، بدأ التخوف التركي من تشتت الدولة الإيرانية وقيام دولة كردية ما يهدد بامتدادها إلى النطاق التركي، فكانت سياسة تركيا تجاه الثورة الإسلامية تقوم على تجنب زحفها والتهديد بقيام الدولة الكردية لأراضيها.

شهدت العلاقات بين البلدين مرحلة من التوتر مع منع تركيا سنة 1991، لسفينة تحمل العلم الإيراني قادمة من بلغاريا بحجة أنها تحمل أسلحة لحزب "العمال الكردستاني"، الأمر الذي أثار استياء الطرف الإيراني فيما قام الطرف التركي بعبور الحدود الإيرانية بحجة تعقب عناصر حزب العمال الكردستاني الأمر الذي اعتبرته إيران تجاوز لحدودها خاصة مع عدم وجود اتفاقية بين الطرفين تعالج هذا الأمر.

كذلك شكل اعتقال "عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمال الكردستاني، وذلك باختطافه من كينيا والحكم عليه بالإعدام في نفس السنة، وهو الأمر الذي أدى لتوتر العلاقات الإيرانية – التركية بحيث أعلن "بولنت أجاويد" رئيس الوزراء التركي آنذاك عن وجود شكوك بدعم إيران للحزب قد انتهى بصورة شبه كاملة من سوريا. [1] وتأكيده على أن إيران اتجهت لتأخذ مكان سوريا، وفي سياق هذا الجو المتوتر وفي سنة 1999، اتهمت طهران أنقرة بتعديها لمجالها الجوي بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني فيما رد الطرف التركي بأن هذا الأمر جاء في إطار محاولة كبح الخطر الكردي، وفي نفس السنة ألقي القبض على جنديين تركيين يعبرون الحدود الإيرانية بطريقة غير شرعية، كما وجهت إيران اتهامات لتركيا بإيواء بعض العناصر من منظمة " مجاهدي خلق المعارضة " لإيران.

---

1 خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص . 164 .

رغم هذه التطورات إلا أن الطرفين الإيراني والتركي عملا على تحسين علاقتهما، ففي سنة 2003 قام البلدان بتبني نفس الخيارات وذلك من خلال تصنيف حزب "العمال الكردستاني التركي"و منظمة" مجاهدي خلق الإيرانية"على أنهما جماعات إرهابية، كما ساهمت الزيارات المتبادلة بين البلدين في تمتين هذه العلاقات.[1]

2 – الملف النووي الإيراني:

تسعى الدول لاحتلال مكانة متميزة في النظام الدولي، الأمر الذي يقودها نحو عدم الاكتفاء بتطوير اقتصادياتها، بل السعي نحو تعظيم قوتها العسكرية، وفي هذا الإطار تصل إلى نقطة العمل على اكتساب السلاح النووي. وهو الأمر الذي جعل إيران تعمل على امتلاك السلاح النووي.

يمتد اهتمام إيران بامتلاك السلاح النووي إلى عهد الشاه "محمد رضا بهلوي"، وهذا لسعيها نحو تثبيت دورها كقوة إقليمية رائدة، ومع العلاقات الودية التي أقامها الشاه مع الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة، لم تلقى إيران اعتراض لامتلاك قدرات نووية خاصة مع امتلاكها للبترول.[2]

ازداد الاهتمام الإيراني بتطوير قدراتها النووية خلال فترة الخمسينيات، ومع إطلاق الرئيس الأمريكي السابق " أيزنهاور" مشروع الذرة من اجل السلام، بفتح الطريق النووية أمام دول العالم عبر نقل التكنولوجيات النووية، فكان أول اتفاق نووي أمريكي إيراني سنة 1957 الذي حصلت بموجبه إيران على أول مفاعل للأبحاث بقوة 5 ميغاواط.

---

[1] المرجع نفسه، ص . 165 .

2 عبد الشافي عصام، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات، التطورات، السياسات (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2004) ص. 18 .

و تجدر الإشارة إلى أن توقيع إيران على معاهدة " الحد من إنتاج وتجربة الأسلحة النووية "تم في 1 جوان 1968، وقد جاء في نص القرار الذي وقعته إيران في الفقرة الرابعة منه أن معاهدة الحد من إنتاج الأسلحة النووية وتجربتها تعترف بالحق الإيراني في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز يذكر، وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية.

على جانب آخر، تطورت العلاقة الإيرانية الأمريكية النووية بعد حرب أكتوبر عام 1973، حين امتنع الشاه من أن يدخل لعبة استعمال البترول كأداة ضغط على الولايات المتحدة، وتمكنت إيران من ضخ بترولها إلى الأسواق العالمية وبكميات كبيرة سدت الاحتياج المطلوب في وقته . ولهذا مع عام 1973م كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع على تطوير المشروع النووي الإيراني السلمي بحجة حاجة إيران إلى طاقة أخرى غير الطاقة النفطية مع مطلع عام 1990 لسد احتياجاته من الطاقة.[1]

في سنة 1975، بدأ المشرع النووي الإيراني السلمي يأخذ طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية، حين أصدر معهد ستانفورد للبحوث التابع للحكومة الأمريكية تقريراً جاء في مضمونة : 'على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إيران على بناء 5-7 مفاعل نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية' ، وبالتالي خلال ثلاثة أشهر من هذا التقرير قامت الشركات الأمريكية ببناء تلك المفاعلات في أماكن متفرقة من إيران.

بعد سقوط الشاه توقف البرنامج النووي الإيراني من عام 1979 إلى عام 1984 نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) من ناحية ومن ناحية أخرى لأن قائد الثورة الإيرانية الإسلامية (الإمام الخميني) كان له رؤية أيديولوجية تتمثل في تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل.

[1] حمدان مجزع الشمري، الملف النووي الإيراني : إلى أين ؟ (الكويت: دار الرياض للنشر، 2007)، ص . 6 .

و مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية توسعت إيران في تطوير برنامجها النووي، وخصوصا في فترة ما بعد تفكك الإتحاد السوفييتي والتي انتشرت بعدها تجارة المفاعلات النووية، وحاولت إيران الاستفادة من البرامج النووية لكل من باكستان وكوريا الشمالية، في مجال تطوير قدراتها في فصل البلوتونيوم وكذا تخصيب اليورانيوم.[1]

وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979، توقف العمل في مشروع مفاعل "بوشهر" ورغم تحول موقف الدول الغربية من المشروع، فقد واصلت إيران مشروع بناء المفعل النووي بالاتجاه نحو روسيا والصين والأرجنتين، فاستكملت بذلك إيران ما ينقصها من تكنولوجيات بالاستعانة بالمساعدات الروسية سنة 1995 وذلك بتوقيع عقد بقيمة 800 مليون دولار للوصول بالمفاعل إلى درجة إنتاج 1000 ميجاوات أي بنحو 18% من الخطة الإيرانية لإنتاج 6000 ميجاوات بحلول سنة 2020.[2]

خلال هذه الفترة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل الضغط على روسيا و كوريا الشمالية من أجل وقف برنامج إيران النووي ولكن رفضت روسيا كل الضغوط معتبرة أنها معنية بحظر الانتشار النووي مع وجوب عدم احتكار التكنولوجيا النووية للصالح الأمريكي فقط.

رغم التهديدات الدولية الرامية لوقف البرنامج النووي الإيراني إلا أن الطرف الإيراني استمر في تخصيب اليورانيوم وعقب إعلانه عن هذا في أوت 2005، وعلى إثر ذلك قام مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالطلب من إيران إيقاف إنتاج الوقود النووي مع إصرار الطرف الإيراني على عدم الخضوع لهذه المطالب، وهو الأمر الذي أكده الرئيس الإيراني " محمود أحمدي نجاد " وذلك بقوله في هيئة الأمم المتحدة بحق إيران الثابت في التحكم في دورة الوقود النووي، لكن الوكالة الذرية اتخذت قرارا بإحالة الملف على

---

[1] sipri, year book 2004, (oxford university press, 2004) pp . 604 – 612.

[2] عبد الشافي عصام، ص ص، 20،21.

مجلس الأمن ورغم تحذيرات ومساعي هذا الأخير إلا أن الطرف الإيراني استمر في مسعاه إلى غاية إعلانه سنة 2006 بنجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 5,3 %، وهو الأمر الذي أقر بموجبه مجلس الأمن الدولي قرارا بشأن إيران وذلك بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي يفتح الطريق أمام الخيار العسكري.[1]

بإعلان إيران عن برنامجها النووي بدأت المساعي الدولية للتفاوض معها، بغية تحديد أهدافها من تطوير قدراتها النووية ومن ناحية أخرى منع تحالف دولي ضد إيران، وكان التفاوض في تلك الفترة يجري في ظل حكومة الرئيس الأسبق محمد خاتمي الإصلاحية وبرئاسة رئيس مجلس الأمنوضا القومي آنذاك و الرئيس الإيراني الحالي " حسن روحاني "، ومع تولي الرئيس " أحمدي نجاد " لمقاليد الحكم فقد قرر الاستمرار في تخصيب اليورانيوم، الأمرد الذي أبدى بشأنه المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية قلقا من عدائية الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد " للغرب ولإسرائيل.[2] وهو الأمر الذي أدخل الطرف الأمريكي للمفاوضات إلى جانب بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ومع استمرار إيران في مساعيها لتطوير برنامجها النووي تم فرض عقوبات اقتصادية عليها عبر قرارات مجلس الأمن رقم " 1737 و 1747 و 1835 "، هذه الأخيرة التي أنهت جولة المفاوضات الأولى مع الطرف الإيراني وفي ظل هذا الفراغ الدبلوماسي دخلت الجهود الدبلوماسية التركية البرازيلية سنة 2009، واقترحت استبدال اليورانيوم منخفض التخصيب والموجود لدى إيران بيورانيوم مخصب جاهز، يتم تزويد إيران به لأغراض توليد الطاقة، ولكن ومع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على وقف عملية تخصيب اليورانيوم وتمسك الطرف الإيراني بمشروعها ومطالبتها برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، فقد حالت الشكوك الغربية من جهة ومن جهة أخرى عدم رغبة إيران في منح

---

[1] محمد بلال و أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جاد الله أبو ركبة، "الصراع النووي الإيراني الإسرائيلي: المخاطر والتحديات "، (بحث: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية)،2012. ص. 38 .

[2] محجوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا: ماذا بعد (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2014)، ص. 3 .

تركيا أي نقطة تفوق دبلوماسي لها مستقبلا من خلال نجاح دورها في حل مشكلة الملف النووي الإيراني ويعود هذا الأمر إلى حالة القلق الإيراني من السياسة الخارجية التركية فيما يتعلق بالحديث عن مزيد من الحقوق للأكراد، لاسيما وأن الأكراد في إيران قد يحاولون تقليد أكراد تركيا.[1]

هذا ويشكل سعي إيران نحو تطوير قدراتها العسكرية أحد مصادر القلق لتركيا خاصة في ظل التعاون الإيراني الروسي في هذا الصدد، والذي بدأ سنة 1995 مع قبول روسيا استكمال بناء مفاعلات محطة بوشهر النووية الإيرانية، إضافة لتوقيع العديد من الصفقات العسكرية بين البلدين.

وتعتبر تركيا هذا الأمر بمثابة تهديد لأمنها رغم إدراكها أن هذا الأمر ليس موجها ضدها، فهذا الأمر قد يؤدي إلى إيجاد تعاون إيراني روسي في آسيا الوسطى.[2] هذا وتعتبر المؤسسة العسكرية امتلاك إيران للسلاح النووي عاملا مؤثرا على ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط على حساب الطرف التركي هذا من جهة ومن جهة أخرى يشكل احتمال التدخل العسكري ضد الطرف الإيراني مصدر تهديد لتركيا مع احتمال فتحه لجبهة جديدة على الحدود الجنوبية الشرقية التركية والمؤدية بدورها إلى تحريك الأكراد فيها للانفصال عن إيران كما في العراق ومن ثم سوريا، وحينها يصعب وقف التحام أكراد تركيا بالدولة الكردية الجديدة مما يشكل تهديدا للنسيج الوطني التركي، كما يشكل احتمال التدخل العسكري في إيران أضرارا بالاقتصاد التركي المتشابك مع المصالح الإيرانية لاسيما في مجالي النفط والغاز والتقليل من حظوظ تركيا بالانضمام للإتحاد الأوروبي في ظل انتشار الفوضى والحروب في محيطها.[3]

ومع سعي البلدين نحو إيجاد سبل أكثر لعلاقات تعاونية إيرانية تركية على كل المستويات، فقد برزت المساعي التركية لحل أزمة الملف النووي الإيراني وذلك من خلال دخولها كطرف في مفاوضات سنة 2006

---

[1] المرجع نفسه، ص. 4 .
[2] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص ص . 169 . 170 .
[3] فيصل جلول، " عرب الألفية: تركيا تناقض أم تناغم إزاء الملف النووي الإيراني "،صحيفة 26 سبتمبر، العدد: 1264، ص . 3 .

إلى جانب البرازيل وكذا عقد مسؤلون أتراك و إيرانيون سنة 2009 لاجتماع لمناقشة اقتراح الوكالة الدولية والذي تمخض عنه قبول طهران في ماي 2010 باحتفاظ تركيا باليورانيوم الإيراني لمبادلته خارج أراضيها مع تأكيد إيران على الاطلاع التركي بحسن النوايا الإيرانية فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وهو ما جعلها تسمح بمشاركة الطرف التركي في المفاوضات.[1]

المبحث الثاني: التحولات الدولية و انعكاساتها على العلاقات بين البلدين

مع إنتهاء الحرب الباردة سنة 1989 وبتصدع المعسكر الشيوعي انتهت مرحلة الثنائية القطبية وتغير النظام الدولي لتنتقل الزعامة للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي عملت على تجديد فحوى إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، والتي كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 الدور الكبير في تحديد معالمها، من خلال الانتقال لمكافحة الإرهاب الدولي، وكانت البداية مع الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 و من ثم تحديد كل من إيران و العراق وسوريا، كمحور للشر (الدول المارقة) هذا من جهة ومن جهة أخرى سعت نحو تغيير توجهاتها اتجاه الطرف التركي، وانطلاقا من هذا سنحاول إيراد مجموع التحولات الدولية و انعكاساتها على العلاقات الإيرانية – التركية بالتأكيد على تأثير الأستراتيجية الأمريكية الجديدة ودور مشروع الشرق الأوسط الكبير.

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، " البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي "، (مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات العليا، دراسات الشرق الأوسط، غزة، 2011) ص ص ، 96، 97.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة

جعلت أحداث 11سبتمبر 2001 الولايات المتحدة الأمريكية تعيد بناء إستراتيجية جديدة تتوافق وتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي استحوذت على اهتمامها منذ فترة ما قبل الحرب الباردة نظرا للموقع الإستراتيجي للمنطقة وما تتمتع به من ثروات نفطية. [1]

تتضح معالم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط من خلال تصور الأصولية الإسلامية "الإرهاب"، كتهديد للقيم الأمريكية والغربية على حد سواء، إضافة إلى العمل على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل على اعتبار هذا الإجراء كجزء من السعي نحو تحقيق أمنها القومي، وهو الأمر الذي تولدت عنه العديد من الاتفاقيات والعمل على تفتيش الدول التي يعتقد بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل واتخاذ فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على الدول التي يثبت امتلاكها للأسلحة النووية من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى التهديد بالتدخل العسكري فيها في حالة عدم استجابتها للتحذيرات الأمريكية.

من هذا المنطلق واجهت إيران الرفض الأمريكي بمحاولتها لحيازة وتصنيع السلاح النووي، بحكم أن هذا الأمر يهدد الأهداف الإستراتيجية الأمريكية بشكل مباشر في منطقة الشرق الأوسط نتيجة إخلاله بموازين القوى في المنطقة والتي تهدد امن إسرائيل كحليف لأمريكا في المنطقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فامتلاك إيران للسلاح النووي سيشكل تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج

فتصبح بذلك إيران منافس ومنازع إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أنها دولة إسلامية تمتلك نفوذ و ومكانة سياسية يجسدها دعم إيران لحركة "حزب الله في لبنان" وحركة "حماس" في فلسطين إضافة للتحالف الإيراني السوري وإمتدادها الشيعي في منطقة الخليج.

---

1 سنية الحسيني، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط " الحوار المتمدن، العدد: 2924، 2010، ص.

إن امتلاك إيران للسلاح النووي يعتبر تهديدا للمصالح الأميريكية في المنطقة والتي تتضمن منطقتين متميزتين هما جوار إسرائيل والخليج النفطي. [1] كما يمكن أن تؤدي محاولتها للنهوض كدولة رائدة إقليميا إلى خلق منافس جديد لها، وهو الأمر الذي يبرز من خلال تصريحات وزيرة الخارجية السابقة (كونداليزا رايس) في كلمتها أمام لجنة الميزانية في الكونغرس عندما قالت: " إن أحد أكبر التحديات في الشرق الأوسط هي سياسة النظام الإيراني في زعزعة الوضع في أكثر مناطق العالم هشاشة إن سياسة إيران الإقليمية تثير قلقاً كبيراً فهي مع شريكتها سوريا تزعزع استقرار لبنان والأراضي الفلسطينية وحتى جنوب العراق".[2]

وكانت الولايات المتحدة قد وضعت إيران على قائمة محور الشر إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، وقد وصف الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) إيران بالدولة "الراعية للإرهاب". ورغم اختلاف "التكتيك" وسائل الولايات المتحدة لمنع وصول إيران لامتلاك القوة النووية بين الإدارات المختلفة، فما بين سياسة كلينتون "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق، منذ عام 1993، وسن قانون الحظر (دامتر) عام 1996 ثم الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم مع الجمهورية الإسلامية إلى سياسة بوش الابن "التهديد المباشر" لإيران والدول الأخرى في المنطقة، وأخيراً سياسة الحوار المشروط لإدارة الرئيس (باراك أوباما)يبقى الهدف الأمريكي واحداً ومحدداً باتجاه القضاء على قوة ومكانة إيران في المنطقة. [3]

وعلى طرف آخر وفي منطقة الشرق الأوسط نجد منافس إيران – تركيا هذه الأخيرة التي تمتلك عضوية في منظمة "حلف شمال الأطلسي" (NATO)، والتي تتمتع بارتباطات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الباردة، ونظرا لما تتمتع به هذه الدولة الإسلامية من موقع جغرافي وما استحدثته من إصلاحات

---

1 حسين حافظ وهيب، إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، دراسات دولية، العدد: 46، 2010. ص. 59 .

2 سنية الحسيني، مرجع سابق، ص. 3 .

3 المرجع نفسه، ص. 3 .

وهو الأمر الذي زاد من الاهتمام الأمريكي بها.[1] فقد برزت الحاجة الأمريكية للدور التركي كفاعل في المنطقة لتحقيق مصالحها، الأمر الذي أعاد إبراز الدور التركي في إطار إستراتيجية الصراع الإقليمي والدولي على المنطقة.[2]

ومع اعتلاء حزب " العدالة والتنمية لسدة الحكم سنة 2002، انتقلت التوجهات التركية نحو الاهتمام بالدائرة العربية الإسلامية و تعاملها مع دول المنطقة على مختلف الأصعدة، اقتصاديا وسياسيا وأمنيا وهو ما جعل منها الشريك الأساسي في منطقة الخليج العربي، وبرز هذا التحول من خلال توقيع دول مجلس التعاون الخليجي لمذكرة تفاهم للحوار الاستراتيجي مع تركيا في سبتمبر 2008.[3] وهذا ما تؤكده المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فالتغير العمدي الذي تقوم به الدول يأتي نتيجة جهود واعية أو إرادية من جانب قوة معينة وهذا على اعتبار الدولة كمرجعية وحيدة في النظام الدولي.

وفي ظل سعي الدول نحو زيادة قوتها بدافع تحقيق مصالح أكبر في مختلف المجالات، تقوم الدول بتقنين الأوضاع الجديدة بما يحقق أهدافها ومصالحها وهو الأمر الذي دفع تركيا تغير سياستها نحو الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط.[4]

ومع تسارع التطورات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط فقد أصبحت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة تشكل تهديدا لأمن الطرف التركي، حيث يعتبر الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، قد يفتح الباب أمام تبلور دولة كردية أو شيعية عراقية تنتقل لاحقا لتعصف بالوحدة القومية التركية وفي باقي بلدان المنطقة.

---

1 Stephen kinzer,” the next power triangle – why America’s future partners in the middle east should be turkey and Iran?,” American prospect , 2010, p. 1 .

2 سرمد عبد الستار أمين، " الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا – إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط" دراسات دولية، العدد: 49، ص. 62 .

3 المرجع نفسه، ص. 68 .

4 عصام فاعور ملكاوي، " تركيا و الخيارات الإستراتيجية"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي بعنوان : الرؤى المستقبلية العربية و الشركات الدولية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الخرطوم، 2013، ص . 5 .

إضافة إلى زيادة المخاوف التركية من ضعف الحكومة المركزية العراقية، الأمر الذي قد يؤدي لتقوية حزب " العمال الكردستاني " و حزب " الحياة الحرة " المعرض لأنقرة و المتمركز بشمال العراق، مما قد يؤدي لهجمات المسلحين الأكراد على إيران وسوريا وتركيا.أو نجاح القوى الشيعية في إقامة دولة طائفية بما يشكل تهديدا لأن المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي.

ومن ناحية أخرى بدت المخاوف التركية من امتداد الغزو الأمريكي للعراق لمناطق أخرى في سبيل تحقيق المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وفق إستراتيجيتها الجديدة.

وقد أثار هذا الأمر قلق تركيا رغم التطمينات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص ضمان وحدة التراب العراقي ومعارضتها لاستقلال الأكراد. ومع وعي الولايات المتحدة الأمريكية بدور تركيا في المنطقة، فقد شكل هذا دافعا نحو العمل على تحسين علاقاتها بها من خلال زيارة الرئيس الامريكي الحالي " باراك اوباما " ، إلى تركيا بعد تسلمه لمنصبه سنة 2009، وذلك لضمان عدم تحول تركيا ضد إسرائيل والتي تشكل حليفا مهما للمصالح الأمريكية في المنطقة. [1]

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير

سيتدرج هذا المطلب من تعريف منطقة الشرق الأوسط إلى التفصيل في مشروع الشرق الأوسط الكبير

1 – مصطلح الشرق الأوسط: اليعتبر ألفريد ماهان، أول من استخدم عبارة " الشرق الأوسط "

سنة 1902، وذلك خلال مناقشته للاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران واستخدمت هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي (الفارسي)، ثم استخدم

1 المرجع نفسه، ص. 71-81.

مصطلح الشرق الأوسط سنة 1911 من قبل حاكم الهند "اللورد كيرزون" حيث تم تحديدها بمناطق تركيا والخليج العربي و إيران باعتبارها تمثل الطريق إلى الهند 39 ثم انتشر استخدام المفهوم منذ الحرب العالمية الثانية.[1]

تشكل منطقة الشرق الأوسط المجال الذي تلتقي فيه قارات أوربا وأفريقيا وآسيا ، ويضم البحار: المتوسط والأحمر والأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي ، كما يتحكم بأهم المضايق في العالم، هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور، الدردنيل ، وتروى أراضيه أنهاراً مهمة كدجلة والفرات والنيل والأردن، وهو موطن الحضارات القديمة ومهد الأديان السماوية ويضم فوق ذلك كله أكبر ثروة نفطية في العالم .

جعلت هذه الامتيازات الولايات المتحدة الأمريكية تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية ، ويشكل الدعامة الحيوية في سياستها الكونية الى جانب أوروبا وكان تشكيل قوة الانتشار السريع الأميركية سنة 1980 دليلا واضحا على ذلك، فقد حدد" رونالد ريغن" رئيس الولايات المتحدة في الأول من أيلول 1982هدف هذه القوة بقوله : "علينا وضع سياسة مشتركة مع أصدقائنا وحلفائنا واستخدام القوة اذا ما اقتضت الضرورة للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط".

2 – مشروع الشرق الأوسط الكبير: شكلت نهاية الحرب الباردة فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة مشروع الشرق الأوسط بما يتوافق والمتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة، فتم الترويج لهزيمة العراق أمام التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية على أنها هزيمة للعرب ككل.[2] لتعمل بذلك

---

1 ممدوح محمود مطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط. (القاهرة: مكتبة مدبولي، د. ت) ص ص. 39، 40.

[2] خليل حسين، " الشرق الأوسط الكبير: المفهوم و الخلفيات "، أنظر على الرابط التالي:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post_9533.html

الولايات المتحدة الأمريكية على فرض تصورها الشرق أوسطي عبر قضايا ذات أبعاد إقليمية وعالمية في نفس الوقت كالتسلح و قضايا اللاجئين والمياه والبيئة والتعاون الاقتصادي، مع السعي نحو تأسيس أطر للتعاون والتكامل الاقتصادي و كذا الأمني على أسس جيو إستراتيجية و جيو اقتصادية بهدف تقويض النظام الإقليمي العربي، وفي هذا الإطار تقاطعت المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة بما يسمح بإدخال إسرائيل في قلبها.[1]

وقد شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001 والعدوان على العراق واحتلاله والإطاحة بنظام صدام حسين مناسبة هامة لواشنطن لفرض تصوراتها عما أسمته "الشرق الأوسط الكبير" والذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو إستراتيجية للمنطقة العربية، ثم تم طرح المفهوم على يد الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش الابن " في فيفري سنة 2004 بغية تحديد إستراتيجية أكثر موائمة للتعامل مع الأزمات في المنطقة على اعتبار أنها منطقة أزمات ودساتير غير ديمقراطية، وما ينبثق عن ذلك من تهديدات تزحف لبقية دول العالم، وهو الأمر الذي أكد من خلاله مشروع الشرق الأوسط الكبير على ضرورة السعي نحو التغيير في المنطقة بعد أن أصبح ذلك التغيير يسير في اتجاه الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي.[2]

هذا وقد ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية العربية لسنتي 2002 – 2003 اللذين حددا جملة من المشاكل التي تعانيها الدول العربية، كان أبرزها نقص الحرية والمعرفة وتمكين النساء من الحياة السياسية، وهو ما جاء على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية " كونداليزا رايس " في صحيفة " واشنطن بوست " سنة 2003، حيث قالت: ((منطقة الشرق الأوسط يؤخرها العجز في الحرية، فيؤمن الشعور باليأس في أنحاء عديدة منها أرضا خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عن تعلمهم

---

[1] خليل حسين، المرجع السابق.

2 نبيل السهلي، " مشروع الشرق الأوسطي الكبير "، أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/6/28

الجامعي ومهمتهم وعائلاتهم و بالطموح إلى تفجير أنفسهم. أي منطق هذا البعيد عن الواقع والصادر للأسف عن قمة الإدارة الأمريكية. [1]

جاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير لتؤكد على مجموعة من القيم التي تدعو إلى تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمعات معرفية وتوسيع الفرص الاقتصادية، من خلال إزالة الحواجز والقيود التجارية والاقتصاد الحر وتدفق البضائع لها، كل هذه الأهداف تجعل من الضروري البحث في الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية لطرح هذه المبادرة.

تتيح لنا مراجعة تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية الاطلاع على نتائج سعيها نحو تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، والتي ساهمت بالإطاحة بأنظمة ديمقراطية المنتخبة خلال فترة الحرب الباردة، كما حدث مع إسقاط حكومة محمد مصدق في إيران سنة 1953 وحكومة السلفادور الليندي المنتخبة في تشيلسي في سبتمبر 1973، وهو ما دفع البعض إلى القول بأن هذه المبادرة تشكل عودة لما أطلقه "بوش الأب" في أعقاب حرب الخليج الثانية برفعه شعار "النظام العالمي الجديد" خاصة وأن ما طرحه "بوش الأب" من شعارات الديمقراطية والحرية، هي في جوهرها نفس الآراء التي تحرك مبادرة الشرق الأوسط الكبير.[2]

من ناحية أخرى يشكل مشروع الشرق الأوسط الكبير، أهم ملامح الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في منطقة آسيا الوسطى و الخليج العربي وبقية الدول العربية، تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب غربا إلى هضبة التبت شرقا وتضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان.

---

[1] عبد الله رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص. 60.

[2] أحمد سليم البرصان، الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة مشروع الشرق الأوسط الكبير. القسم الأول (قطر: مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، 2004)، ص . 20.

مع هذه الأهداف المسطرة تحت راية مشروع الشرق الأوسط الكبير برز تيارين، التيار المحافظ الحزب المتمثل في الحزب الجمهوري ويؤمن بفلسفة القوة العسكرية والاقتصادية لتحقيق والحفاظ على تلك المصالح والتي يطلق عليها القوة الصلبة، وعلى الجانب الآخر برز التيار الليبرالي والمتمثل في الحزب الديمقراطي ويرى أن المصالح الأمريكية يمكن حمايتها وتحقيقها من خلال تبني القيم الأمريكية ونشرها مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعلاقات الاقتصادية أو ما يعرف "بالقوة الناعمة". في سبيل تحقيق مآربها من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير من خلال محاولة تغيير البيئة الثقافية في المنطقة العربية الإسلامية بما يخدم أهدافها.[1]

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 اتجهت الجهود الأمريكية نحو دراسة وتفهم الأسباب والدوافع وراء وقوع هذه الأحداث، فبرزت دراسة "صمويل هنتغتون" والتي أوجدت عدوا جديدا للولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثل في العداء للإسلام والحضارة الإسلامية، وهو الأمر الذي يساعد بشكل كبير في تحقيق أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير، وذلك بعد فشل إستراتيجية استعمال القوة للتوجه بذلك الرؤى الأمريكية نحو إستراتيجية غسل العقول والتحول الديمقراطي من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة، رغم أن هذه الإستراتيجية أيضا لم تحضى بالتصديق الكلي في المنطقة العربية خاصة أن إستراتيجية القوة الناعمة التي تتبناها الإدارة الأمريكية متمثلة في مبادرة الشرق الأوسط الكبير تحمل في جوهرها جوانب خطيرة كما سبق الإشارة إليه.

من هذا المنطلق ية مبرز ترويج هذا المشروع إلى العمل نحو تشجيع الديمقراطية والعمل على بناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية و إيجاد أطر تعاونية تكفل إخراج الدول العربية إضافة إلى كل من إيران وتركيا و إسرائيل من رحم المعاناة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 21.

لم يلقى المشروع الدعم العربي على اعتبار أنه مشروع يسعى بكافة الوسائل السلمية والعسكرية لوضع اليد على المنطقة ولمصادرة ثرواتها الطبيعية، وهو ما عبر عنه الأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسى" بقوله" << ان هذا المشروع هو عبارة عن أفكار ناقصة وغير متوازنة وهناك الكثير من التساؤلات والشكوك حول الأهداف يجب التعرض لها كما أن هذا المشروع يهمل القضية الأساسية الأولى والمحورية في الشرق الأوسط وهي القضية الفلسطينية>>. وهو ما تجلى لاحقا بغزو أمريكا للعراق وقد جاء في تصريح "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي سابقا أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بتاريخ 6 فيفري 2003 بقوله <<...إن الإطاحة بصدام حسين ونظامه يمكن أن تؤدي إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط بطريقة إيجابية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها>>، ويتضح من خلال هذا التصريح عزم الولايات المتحدة الأمريكية على الشروع في إعادة تشكيل المنطقة.

مع الغزو الأمريكي للعراق اتضحت طبيعة هذا التدخل هو جزأ من إستراتيجية الإدارة الأمريكية وفق أسلوب تعاطيها وتواجدها وسعيها نحو وضع يدها على واقع المنطقة ككل، فالعراق يشكل الزاوية الجغرافية السياسية والاقتصادية والاجتماعية كمركز قيادة حقيقي لترتيب أوضاع المنطقة على حدود إيران وتركيا والكويت وسوريا والسعودية حتى الخليج العربي عبر إطلالته على شبه القارة إضافة إلى الأردن كممر على إسرائيل.[1]

وشنها الحرب على أفغانستان واستخدام حقوق الإنسان والسعي الأمريكي نحو إعادة استعمار العالم ونزع أسلحته الحمائية الذاتية وهو ما تسعى إليه من خلال متابعة الملف النووي الإيراني ومحاولة ثنيه عن اكتساب السلاح النووي. وهو الأمر الذي عملت بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية على تشديد الرقابة على الدول التي تسعى نحو تطوير قدراتها العسكرية بشكل سري، على اعتبار أن ها الأمر سيهدد مكانتها في المنطقة

[1] المرجع نفسه، ص. ص 30- 36.

وسيسمح ببروز قوى إقليمية فيها قد تتطور لتصبح قوة عالمية موازية لها أو تنافسها على قيادة النظام الدولي، وقد أسفرت سياسة رقابتها في المنطقة على اكتشاف السعي التركي واليونان لاقتناء عدة أنواع من الأسلحة من سوق الأسلحة العسكرية السرية وذلك عقب إعلان معهد أمريكي بريطاني متخصص في شؤون الدفاع عن بيع بعض الدول الغربية كميات هائلة من الأسلحة إلى اليونان وتركيا أثناء انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحرب الخليج الثانية.[1]

رغم ردود الفعل العربية الرافضة لإصلاحات هذا المشروع والتي كان في مقدمتها الرفض السعودي والسوري وكذا اللبناني، بحجة التدخل في المنطقة عبر سياسات أمريكية جديدة سعيا نحو ثرواتها وعملا بالاستفادة من موقعها الجغرافي وكل خصائصه، إلا أن المشروع تم تنفيذه على ارض الواقع في ظل تقاعس الأنظمة العربية نحو تبديد الأسباب التي أدت لخلق مثل هذا المشروع الذي سيمزق المنطقة.

في ظل هذه التجاذبات في المنطقة والناجمة عن مشروع الشرق الأوسط، سعت تركيا لتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم توجهاتها نحو الريادة الإقليمية في المنطقة مع الوعي الأمريكي بذلك في الوقت الذي سعت فيه إيران إلى التوجه نحو الخيار الروسي، والذي يهف لإرساء ما يعرف " بالمشروع الروسي الكبير "، والرامي للإقامة مشروع الدولة الوطنية الموحدة والمتماسكة، والذي يحتاج لتحقيقه خطوتين الأولى تأمين مصدر طاقة قوي، فكانت ترى في الخليج العربي وإيران مصدراً مهماً وقريباً لها، إلى جانب كون مشروعها النووي قد تهالك كثيراً بعد انتهاء الحرب الباردة وما لاقاه من نكبات مثل كارثة تشرنوبيل وسيطرة الرأسماليون على الحكم فيها، والخطوة الثانية هو التصدي للتوسع الأمريكي في المنطقة المحيطة لها

1 خير الدين العايب، " البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية و انعكاساته على الأمن الإقليمي العربي " ، الفكر السياسي، العدد 79، ص. 7.

كي تستطيع تأمين حدودها الإستراتيجية، فشرعت بإيجاد حلف دولي، وليس اتحادي فدرالي على شاكلة الاتحاد السوفيتي، فرأت في إيران والصين وكوريا الشمالية شركاء يمكن الاعتماد عليهم.

وبعد سقوط نظام صدام حسين، توجهت روسيا نحو دعم إيران ماديا و لوجستيا في سبيل الدفاع عنها لتحقيق مشروع النووي، دافعت عن مشروعها النووي وحلفائها في المحافل الدولية، فأنشأت المفاعل النووي، بالإضافة لتبادل نقلات تكنولوجية بين إيران وروسيا، فإيران صدرت تكنولوجيا الصناعات الخفيفة لروسيا والصين، في المقابل قامت الصين بتصدير تكنولوجيا الصناعات الالكترونية الدقيقة لروسيا وإيران، وقامت روسيا بتصدير تكنولوجيا التصنيع الحربي لإيران والصين.

وتبرز المساعدات الروسية لإيران في هذا المجال من خلال صفقة تسليم أنظمة صواريخ أرض جو من طراز "تور –أم1 "إلى إيران في 27 ديسمبر 2006، وهو الأمر الذي زاد من التوتر في المنطقة بتضارب المصالح الأمريكية الإيرانية في المنطقة، في الوقت الذي تم فيه الضغط الأمريكي على تركيا للانضمام للحلف الأمريكي مقابل السماح لها بالانضمام للإتحاد الأوروبي ضمن شروط أوروبية أمريكية. [1]

رغم هذا كله فلم يؤثر مش روع الشرق الأوسط الكبير على مسار العلاقات الإيرانية – التركية، وذلك لاقتناع البلدين أن قبول أحد الطرفين لهذا المشروع لا يستدعى تصعيد الموقف، ومرد ذلك اشتراك البلدين في مواجهة العيد من الملفات الأمنية، والتي تعتبر القضية الكردية أهمها، على اعتبار أن الأكراد باتوا أيضاً في قلب الديناميكيات الجيو – إستراتيجية التي تشابكت عناصرها في المنطقة. فمصير كيانهم الذاتي في شمال العراق، بات مرتبطاً بمستقبل "غرب كردستان" في سوريا، كما في مآل التسويات (أو الحروب) الخاصة

1 مهند صلاحات، " إيران و سوريا و المشروع الروسي في مقابل الشرق الأوسط الأمريكي في المنطقة"، الحوار المتمدن، العدد: 1804، 2007 .

بأكراد تركيا، ولاحقاً أكراد إيران الذين يخوضون منذ سنوات حرباً استقلالية منخفضة الوتيرة وغير معلنة في مناطقهم.

فالقضية الكردية التي باتت حجر رحى كل التمخضات الجغرافية والخرائطية في المنطقة، ستجد حلولاً سريعة لها، لأن الأكراد ستكون لهم مصالح ضخمة في هذا المشروع: الحكم الذاتي في تركيا وإيران وسوريا والعراق، والتواصل بين مناطقهم والاعتراف بقوميتهم في كل الدول الإقليمية المعنية، والمصالح الاقتصادية الضخمة التي سيجنونها من سوق أوسطي واحد، كل هذه العوامل ستشكل فرصة جيدة لإنشاء الدولة الكردية المستقلة والتي تزحف على غيرها من مناطق الدول المجاورة التي تضم أقليات كردية. [1]

فإذا تحقق الحلم الكردي مع استفادة الأقليات الكردية من هذا المشروع بإيجاد الدولة الكردية، ستضيع الهوية التركية في صيغة اتحاد إقليمي حضاري يعترف بالمساواة والاحترام لباقي الأقليات، فيما سيضيع الحلم الإيراني بتحقيق مشروعهم الإقليمي، والذي سيختفى مع قيام الدولة الكردية على أراضيها، وهو الأمر الذي جعل إيران وتركيا تبتعدان عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى توتير العلاقات بينهما أو قطعها، وهذا لاقتناع كل منهما أن مصلحتهما في بقاء الإطار التعاوني سيدا لعلاقات البلدين.

اطلاع الطرفين الإيراني والتركي بالسعي الأمريكي لخلق شكل إقليمي جديد تضطلع فيه الولايات المتحدة الأمريكية، بدور كبير بما يخدم رؤيتها الجديدة للمنطقة، وذلك من خلال إعادة بناء وهيكلة قواعد اللعبة السياسية في المنطقة لصالح قوى جديدة، وهو ما قد يتم من خلال آليتين هما: تفكيك تحالفات قديمة وإنشاء تحالفات ومحاور حركة جديدة، وهو ما يتضح جليا من خلال السعي الأمريكي لفكيك المحور الإيراني

[1] سعد محيو، " الحل – الحلم: كنفدرالية عربية – تركية – إيرانية – كردية – يهودية" ، أنظر على الرابط التالي:
http://www.swissinfo.ch/ara

السوري اللبناني، ومحاولة استبداله بمحور جديد وهو محور، إسرائيل والعراق الجديد بالاضافة إلى تركيا سعيا نحو حلفاء تابعين للولايات المتحدة الأمريكية.

مع رفض الجناح الإيراني الخضوع للشروط الأميركية والمرتكز على بناء قوة إيرانوجعلها ثقلاً كبيراً في المنطقة، والداعم للقوى العربية الرافضة للاحتلال الإسرائيلي والرافضة للسير في ركاب أميركا.[1] وهنا يمكن القول أن واشنطن وإسرائيل وأوروبا وجدت نفسها عاجزة عن إقامة الشرق الأوسط الكبير الذي تريده عبر حلفائها في المنطقة. ومع استمرار السعي الإيراني والتركي للاحتلال مكانة قيادية في منطقة الشرق الأوسط يصطدم هذا الواقع مع المشروع الصهيوني الرامي لتقسيم إيران ببث الفتن وتقسيم الاوطان العربية، وذلك من خلال زرع الفتنة بين أوساط الأقليات الكردية، الأمر الذي يترافق مع الوعي الإيراني بخطورة هذا الموقف وهو ما يستدعى مزيدا من التعاون مع الطرف التركي بغية دحض هذه المخططات الغربية الرامية لتفتيت وجود كل من إيران وتركيا من جهة، ومن جهة أخرى ازاحة كل من إييران وتركيا المنافسين الإقليميين الجديدين في منطقة الشرق الأوسط.[2]

[1] سعد محيو، المجع السابق.
[2] فادي عيد، "إيران وإسرايل وتركيا...الشرق الأوسط الجديد" أنظر على الرابط التالي:
http://www.globalarabnetwork.com/studies

خلاصة الفصل:

حاول هذا الفصل البحث في طبيعة العلاقات الإيرانية التركية وذلك عبر تحديد أهم أبعاد العلاقات بين البلدين، ليتسنى تحديد مسار العلاقات الذي يبدأ في إطار تعاملاتي اقتصادي بحث وذلك سعيا نحو تحسين العلاقات أكثر، كما تم تأكيد فاعلية العوامل الثقافية وتأثيرها على العلاقات بين البلدين بحيث تساهم طبيعة الثقافة السائدة في كلا البلدين في سعي كل منها لنشر ثقافته في منطقة الشرق الأوسط، بحثا عن القبول أكثر وهو الأمر الذي يمنح إيران أو تركيا الريادة في الإقليم.

كما تم التأكيد على دور البعد الأمني في تحويل طابع العلاقات بين البلدين من التعاون إلى التنافس وذلك من خلال الملف النووي الإيراني الذي يسمح ببروز إيران في المنطقة على حساب تركيا، كما يبرز دور القضية الكردية، هذه الأخيرة والتي تهدد بامتدادها إلى أحد الرفين وذلك في حالة غياب التنسيق والحرص الأمني الإيراني التركي فيما يتعلق بمحاولة إيجاد دولة كردية.

من ناحية أخرى فقد تطرق هذا الفصل إلى الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، مع إبراز ما تسطره من إستراتيجيات اتجاه إيران وتركيا ودول المنطقة المنطقة ككل، وكذا التأكيد على تأثير مشروع الشرق الأوسط الكبير على العلاقة بين البلدين وعلى حظوظهما في المنطقة.

الفصل الثالث: الحراك العربي وتأثيره على العلاقات الإيرانية التركية؛

مقدمة الفصل:

تأثرت المنطقة العربية بموجة ما يعرف "بثورات الربيع العربي" هذه الأخيرة التي أحدثت الكثير على مستوى الدول التي شهدت هذه الثورات، وكذا على مستوى دول الجوار التي باتت تزحف نحوها، فبعد الثورة التونسية التي بدأت بتارخ 17 ديسمبر 2010 ومن ثم انتقلت لمصر التي اندلعت فيها الثورة بتاريخ 25 جانفي 2011، لتصل هذه الموجة إلى سوريه بداية من مارس 2011، والتي تحول مسارها بفعل تدخل أطراف عربية وإقليمية ودولية عديدة، والتي غطت بتدخلها هذا على الأهداف الداخلية لهذه الثورة.

من هذا المنطلق سيحاول هذا الفصل إبراز تأثير الثورة السورية على العلاقات الإيرانية – التركية من خلال سياسة الاستقطاب في كلا الدولتين، وذلك عبر تسليط الضوء على السعي الإيراني إلى العمل على إمداد الحكومة السورية بما تحتاجه من مساعدات على مختلف الأصعدة، وهذا من منطلق العلاقات الإستراتيجية التاريخية الجيدة بين البلدين، في الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى إسقاط النظام القائم للاستفادة من دحض حليف إيران الإستراتيجي في المنطقة، سعيا نحو الريادة الإقليمية والتي ستمنحها الفرصة لتحققها حلمها بأن تصبح قوة عالمية.

المبحث الأول: الرؤى الإيرانية والتركية تجاه الوضع في سوريا

يتباين الموقف الإيراني عن نظيره التركي من الوضع في سوريا، ولمعرفة هذا التباين وجب علينا أولا تحليل الواقع السياسي في سوريا ومن ثم إبراز موقف كلا البلدين من هذه الأزمة السورية.

المطلب الأول: الواقع السياسي في سوريا

تمتلك سوريا جملة من المقومات الطبيعية جعلتها محط اهتمام القوى المتصارعة، فمساحتها الإجمالية والتي تقدر ب 185180 كم ^{2} وتنوعها الاثني الذي يتقطع بين الأكراد والأرمن، بالإضافة إلى إطلالتها على الطرف الشمالي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط حيث يحدها من الغرب لبنان وإسرائيل ومن الشمال تركيا ومن الشرق العراق ومن الجنوب الأردن، ومن الداخل منطقة استبس. أما في الشرق فتوجد الصحراء السورية وفي الجنوب سلسلة جبال الدروز، في حين يخترق نهر الفرات الذي ينبع من شمال شرق تركيا، يخترق سوريه ويجري في اتجاه الجنوب الشرقي إلى العراق حيث يتحد مع نهر دجلة مكونين بذلك شط العرب.

تعرضت سوريه للغزو المغولي سنة 1260 ثم سقطت في يد الأتراك العثمانيين سنة 1516 وظلت ولاية تركية حتى الحرب العالمية الأولى، ثم خضعت للانتداب الفرنسي، وحققت استقلالها سنة 1942 ليتولى المرحوم " حافظ الأسد " السلطة فيها سنة 1980. [1]

1 محمد عتريس، معجم بلدان العالم (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2002)، ص. 273 .

خريطة تمثل الموقع الجغرافي لسورية

المصدر :https://encrypted-tbn0.gstatic.com

تعتبر مجموعة الضغوطات الداخلية والواقع الإجتماعي المتدهور نتيجة زيادة نسبة من هم تحت خط الفقر إضافة إلى التأثر برياح ثورات الربيع العربي والتدخل الخارجي، من أهم العوامل التي كانت سببا رئيسيا في انفجار هذه العوامل جملة من الأسباب أدت بانفجار الوضع في سورية ودخولها في قلب ثورة تعتبر حدثا مفصليا في منطقة المشرق العربي، وفضلا مهما من فصول التغيير وإعادة بناء الأوطان على مفاهيم إنسانية تشاركيه فاعلة، خاصة بعد فشل الأنظمة الشمولية في إدارة التفاعلات الاجتماعية.[1]

هذا و تتحدد أهمية الحدث السوري مع العنف الذي رافق هذه الثورة، والتي يمكن شرح أسبابها من خلال الشكل التالي:

[1] معن فهد، الثورة السورية قصة البداية (سورية: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014)، ص ص. 2، 3 .

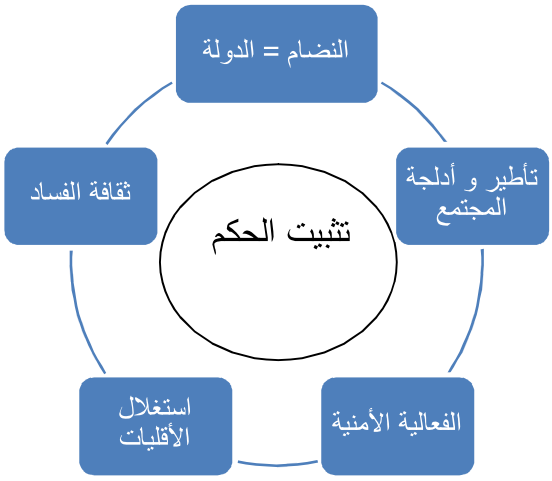

بحيث يعتبر عامل انتقال الحكم من يد الأب " حافظ الأسد " إلى الابن " بشار الأسد "، عاملا ساهم في عزل بقية أطياف المجتمع عن ممارسة السلطة من جهة، ومن جهة أخرى المراقبة والضبط الأمني للمجتمع كافة بحيث أصبحت المؤسسات الأمنية، مصدرا بالمعنى العرفي للقوانين الناظمة للمجتمع، مع تهميش الأقليات الموجودة فيها وعدم السماح بإنشاء دولة كردية مستقلة وفرض حالة الطوارئ منذ 1963.[1]

إضافة إلى انتشار الفقر وغياب العدالة التوزيعية بمعدل 34% من إجمالي السكان، وانتشار البطالة بنسبة 16%شكلت هذه العوامل منظومة رديفة للحكومة ونخب إما خائفة أو طامحة، وتدافع عنها وتراقبها مؤسسات دفاعية أو أمنية. الأمر الذي ساهم في تشكيل منظومة يصعب إصلاحها من الداخل بسبب فساد أقنيتها وأدواتها.

أوجدت نظريات العلاقات الدولية على اختلاف تفسيراتها لمختلف الوقائع الدولية، جملة من التفسيرات للأزمة السورية، والتي تباينت من نظرية لأخرى.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 4 .

تعالج النظرية الكبرى في العلاقات الدولية – الواقعية – ما يجرى في سورية من منطلق اعتباره صراع على القوة، فإيران تسعى لدعم الحكومة السورية سعيا نحو الاحتفاظ بحليفها الإستراتيجي في المنطقة وحشد الدعم العربي عبر الترويج لهذه الأحداث على أنها مؤامرة خارجية، وهو ما يسمح بإيجاد صورة حسنة لها في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يمكنها من الظفر بالقبول في المنطقة وبالتالي التفوق والريادة إقليميا والسعي نحو العالمية.

وفي نفس الوقت نجد هذا الرغبة نحو القوة لدي تركيا التي تسعى هي الأخرى للظفر بمكانة قيادية في المنطقة، ولكن من خلال دعم المعارضة السورية المنادية بإسقاط النظام القائم، ففي ذلك دحر لحليف إيران في المنطقة الأمر الذي يسمح بإيجاد قبول تركي أكبر في المنطقة. [1]

بينما ترى الليبرالية أن الوضع في سورية، على أنه محاولة لإيجاد نوع من التوافق يركزون فيه على المعايير والفواعل والقوانين والتعاون من أجل حل الوضع، كما ينوهون إلى مجهودات كل القادة والرؤساء الذين يحاولون إحلال السلام في المنطقة، وهم يرون أن دور الأمم المتحدة مركزي وأساسي لما لها من قدرة تأثير لقراراتها.

أما الماركسية فتنظر للوضع في سورية على أنه صراع أساسه البترول والرغبة الدولية في الاستفادة من الموقع الجغرافي المركزي السوري في منطقة الشرق الأوسط، والمستفيد من هذا الوضع هم

[1] ستيف سميث، "سوريا ونظريات العلاقات الدولية" تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/04/28.
http://www.hiwarat-hurra.com

التنظيمات الحاكمة والقوى الاقتصادية من منطلق الصدام بين المصالح الاقتصادية، بحيث يعتبر رواد النظرية الماركسية أن رؤساء النظام السياسي السوري تمثل أطراف لها مصالح اقتصادية عالمية.[1]

في ظل الاختلاف حول تفسير الأسباب التي تبرز ما آل إليه الوضع في سوية، يوجد اتفاق حول انفجار الوضع في سورية، والذي اندلع مع بداية الاحتجاجات في منطقة "درعا" مطالبة بإصلاح الأوضاع في المنطقة، هذه الاحتجاجات التي واجهها النظام السوري بخطاب "الفتنة الطائفية" والمؤامرة التي تستهدف "الاستقرار الاجتماعي"، وهو ما أوجب قمع هذه الفآت عبر الاستعانة بالجيش في ذلك مع رفض المطالب التي تم رفعها خلال هذه المظاهرات، وهو الأمر الذي صرح به الرئيس "بشار الأسد" لصحيفة "وول ستريت جورنال" في جانفي 2011، حين رفض تبني إصلاحات سريعة وجذرية وهذا لحاجة سورية لبناء مؤسساتي متين وتحسين التعليم قبل انفتاح النظام السياسي، وعدم جاهزية المجتمع السوري للانفتاح الديمقراطي.

ساد الاعتقاد لدى النظام السوري بعدم قدرة النظام السياسي في كل من تونس ومصر على التحكم في المظاهرات التي اندلعت في كل منهما، وعدم استخدامهما للقوة نتيجة عدم موالاة الجيش للنظامين وهو الأمر الذي يحضى به النظام السوري، الأمر الذي مكنه من قمع المظاهرات في درعا وهو ماساهم في تردد الفأت المدنية في الانضمام إلى الثورة.[2]

ورغم ذلك ومع تسارع الأحداث أخذت المظاهرات منحى جديدا مع انتقالها إلى حمص وبانياس ومواجهة الأمن لها بإطلاق النار والتفريق والاعتقال ومع ازدياد عدد القتلى والجرحى نتيجة هذه

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عزمي بشارة، ،سورية: درب الآلام نحو الحرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013. ص. 34-36.

الأعمال القمعية، تدخلت الأحزاب المعارضة والتي اندمجت في لتشكل "المجلس الوطني السوري" لتمثيل الثورة السورية في المحافل الدولية بغية التحرر من الاستبداد وبناء دولة ديمقراطية في الوقت الذي واجه فيه النظام السوري هذه المعارضة والمظاهرات المتكررة بالقمع ونشر احتمال انتقال سورية إلى وضع اللأمن في حالة سقوط نظام الأسد.

على المستوى الخارجي توجهت جهود النظام السوري نحو ضمان التأييد الإقليمي والمحلي مثل روسيا والتي تضمن لها خدمة المصالح الحيوية الروسية الجيبوليتيكية في المنطقة، ونجد كذلك إيران التي تمثل لها حليفا إستراتيجيا ثابتا في منطقة الشرق الأوسط 25، كما سيوقف هذا الدعم الإيراني لنظام الأسد، سيوقف التحركات الاجتماعية والثورية الشعبية السورية والتي ستحد من مخططات المعارضة الإيرانية المترقبة للإحداث في سورية كالحركة الخضراء. كما أن سقوط نظام الأسد بالنسبة لإيران يعني ضياع فرصة تحقيق المشروع الإيراني الرامي للريادة الإقليمية في المنطقة.[1]

مع استمرار الحرب في سورية وتسارع الأحداث فيها، برز تأثيرها على الوضع الداخلي السوري بانتشار التوتر و انعدام الأمن فيها، ونزوح المواطنين إلى دول الجوار وكذا ارتفاع معدلات الفقر الذي تجاوز 10 %.[2] في حين تجاوزت نسبة البطالة و التضخم إلى نحو 18،3%.[3]

في ظل هذه الأوضاع المزرية انتشرت الصراعات في مناطق متفرقة من سورية، الأمر الذي أدى بالعديد من الأطراف الإقليمية و الدولية الفاعلة، بالتدخل وفق منطق المصلحة الفردية.

---

1 معن فهد، مرجع سابق، ص. 17-25.

2 تقرير حول " الربيع العربي..سيناريوهات المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطيني، ص . 8 .

3 باري ميركن، " الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية "، تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2013. ص. 22.

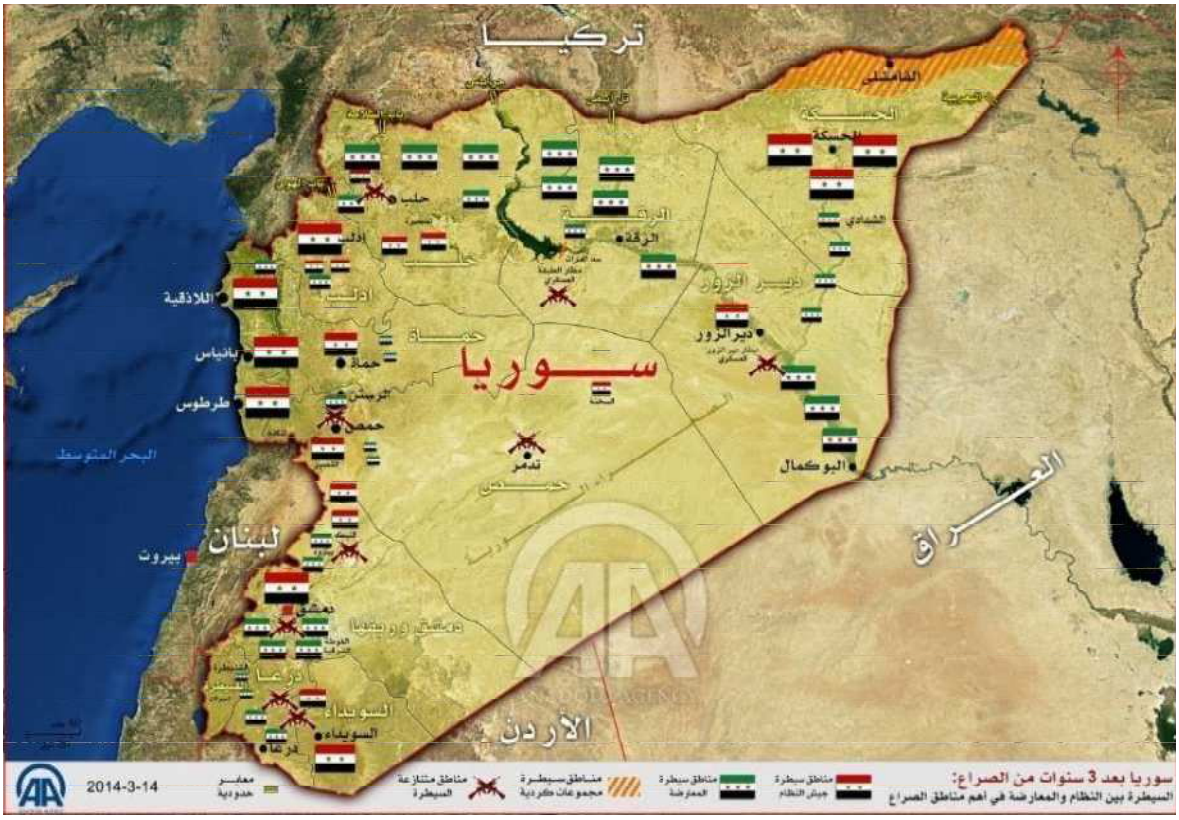

خريطة مناطق الصراع في سورية

المصدر : http://www.hakaekonline.com

المطلب الثاني: الموقف الإيراني من القضية السورية

تتميز العلاقات الإيرانية السورية بالتماسك التاريخي، و ينبع الاهتمام الإيراني بإقامة علاقات متينة مع سورية نظرا للموقع الجغرافي المتميز لها في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي يسعى الطرف الإيراني لتحقيق حلم الريادة إقليميا فيها، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد الدعم السوري لإيران أثناء حربها على العراق.[1]

[1] محجوب الزويري، " العلاقات الإيرانية – السورية و الحراك السوري الشعبي" تقرير شبكة الجزيرة، أوت 2011، ص . 2 .

كانت إيران تراقب الوضع في سورية منذ البداية واقتصر موقفها على الصمت حول ما يجري، ولكنها خرجت عن صمتها بعد أن عبرت المؤسسة الرسمية الإيرانية عن اعتبارها لما يحدث في سورية شأن داخلي لا يجوز التدخل فيه من قبل أطراف خارجية، وقد برز هذا الموقف من خلال تصريح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية " رامين مهمانبرست " يوم 16 أوت 2011 بقوله << الأزمة السورية شأن داخلي لا يجوز التدخل فيه لأن ذلك له عواقبه السلبية على سورية والمنطقة ككل...>> وعلى طرف نقيض نجد موقف الحركة الخضراء بزعامة "حسن موسوي" المرشح الخاسر في الانتخابات الرئاسية سنة 2009، والذي اعتبر ما يحدث في سورية سعي نحو الديمقراطية والحرية والعدالة. [1]

من هنا برز الانقسام الإيراني بين المؤسسة الرسمية والقوى المعارضة بزعامة الحركة الخضراء وكذا الانقسام في وسط المؤسسة المرجعية الدينية، ففي الوقت الذي ترى فيه المؤسسة الرسمية بزعامة "آية الله مكارم الشيرازي" وجوب دعم النظام السوري، يرى "آية الله دستغيب" عضو مجلس خبراء القيادة، يرى أنه على النظام السياسي الإيراني المحافظة على الأموال الإيرانية وعدم إرسالها للنظام السوري لقمع الشعب.

امتد الموقف الإيراني الداعم للنظام السوري ليصل لمحاولة الدفع بروسيا للعب دور في مجلس الأمن لتعطيل أية قرارات دولية ضد النظام السوري، ويعود التمسك الإيراني بدعم النظام السياسي السوري إلى اعتبار الوضع في سورية مؤامرة خارجية تستهدف سورية وكذلك إيران، واعتبار ما يقوم به النظام

[1] المرجع نفسه، ص . 4 .

السياسي السوري جملة من الإصلاحات، لذلك فالتخلي عن سورية وفق النظرة الإيرانية هو تخلي عن مبادئ الثورة الإيرانية التي تنادي بنصرة المستضعفين. [1]

مع خروج إيران عن صمتها وكشفها لموقفها من الوضع في سورية، تشكلت طبقة شعبية سورية ساخطة على الدعم اللوجستي والمادي والمعنوي للنظام السياسي السوري، ما اعتبرته الأوساط الشعبية دعما عبر القمع والاغتيالات، وهو ما عبر عنه المتظاهرون السوريون بحرق العلم الإيراني في مظاهراتهم.

دفع هذا الأمر إيران إلى محاولة تحسين صورتها، من خلال دعوة المعارضة والنظام السياسي السوري إلى المفاوضات ومحاولة إنهاء الحرب القائمة وإيقاف آلة الدمار، وهي في ذلك تسعى للإشراك المعارضة في السلطة، داعية لحل الأزمة مع عدم تدخل أطراف خارجية، ويرجع موقفها هذا في مجمله إلى سعيها الدائم نحو الحفاظ على النظام السياسي السوري القائم، والذي يخدم توجهاتها في المنطقة.[2]

تنظر إيران إلى الموقف التركي من هذه الحرب، على أنه تدخل يساهم بإطالة أمد الصراع في سورية فهي بذلك تدعم الجماعات الإرهابية التي أسقطت أعدادا كبيرة في صفوف المدنيين السوريين

ويقول مدير المركز العربي للدراسات الإيرانية "محمد صالح صدقيان" لإذاعة العراق الحر في اتصال هاتفي من طهران إن تركيا أصبحت طرفاً في الصراع السوري بإصرارها على إسقاط النظام السوري

---

[1] المرجع نفسه، ص.5.

[2] علي حسين باكير، قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص. 4.

موضحاً أنه بعد سيطرة مسلحي "داعش" (تنظيم الدولة الإسلامية) على الموصل مطلع حزيران الماضي بات واضحاً أن تركيا تدعم الجماعات "الإرهابية" والمتطرفة في سوريا، مسلطاً الضوء على اختلاف وجهات النظر بين تركيا وإيران فيما يتعلق بالملفين العراقي والسوري، وذكر "صدقيان" أن إيران تُحمِّل الدول الغربية مسؤولية صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" التي تسيطر اليوم على مساحات واسعة من الأراضي في سوريا والعراق، هذه السيطرة التي قد تمتد إلى إيران و تركيا على حد سواء.[1]

المطلب الثالث: الموقف التركي من القضية السورية

تميز الموقف التركي بالتباين إزاء الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، ومع وصول هذه التغيرات إلى سورية والتي تجسدت في بداية الاحتجاجات فيها والمنادية بإسقاط النظام، وهو الأمر الذي جعل تركيا تحدد موقفها من هذه الأحداث، نظرا لوجود العديد من الملفات المشتركة بين الطرفين التركي والسوري، أبرزها المسألة الكردية وما يمكن أن يترتب على التغيير في سوريا من تداعيات على الداخل الكردي التركي، بالإضافة إلى رغبة تركيا في لعب دور إقليمي مؤثر تجاه قضايا المنطقة بشكل عام.[2] من هذا المنطلق أبدت الحكومة التركية تحفظها بداية بشأن موقفها من الوضع في سورية، وذلك لإدراكها إلى أن أي تصعيد في الموقف السوري سيجلب غضب إيران والعراق من الجنوب والشرق وروسيا من الشمال، وهم حلفاء النظام السوري الأساسيين وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقات معهم، و هذا عملا بسياسة حل المشكلات مع دول الجوار، هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإن أي

---

1 سميرة على مندي، " تركيا و إيران تتبادلان الإتهامات بالتورط في الأزمة السورية"، أنظر على الرابط التالي:

2 إياد عبد الكريم مجيد، " الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا " مجلة العلوم السياسة، العدد: 46، ص. 2.

تدخل عسكري في سورية لا يمكن أن يتم بمعزل عن تركيا التي تشترك مع سورية بمساحة تصل نحو 900 كم، يسكن على معظم جانبيها الأكراد، كما أن عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين فرو إلى الأراضي التركية.

قوضت تركيا من سياسات إيران الرامية لتغيير النظام في سوريا عبر دخولها ساحة المنافسة في الهلال الخصيب، حيث ألقت بثقلها خلف الأحزاب السورية والعراقية التابعة لـ «الإخوان المسلمين». وهذا التحرك صوّر أنقرة ودمشق كأعداء وعمل على فتور العلاقات بين أنقرة وبغداد وهذا نتيجة موقفها الرافض لدعم إيران للمعارضة السورية.[1] ويبرز الرفض التركي لموقف إيران الداعم للنظام السوري من خلال قيامها باعتراض شحنات عسكرية إيرانية موجّهة لدعم النظام القائم في سورية، وكانت تعلن عن ذلك بصورة مباشرة على غير المعتاد في مثل هذه الحالات، دون أن يظهر ردّ فعل رسمي من جانب إيران للتبني بذلك موقفا رافضا لسياسة الحوار أو أية حلول تقدمها الدول الإقليمية وخاصة روسيا والتي تدعم خيار استمرار النظام القائم في سوريا، ليتماثل بذلك الموقف التركي بالموقف الأمريكي الذي ينادي بخيار اسقاط النظام السياسي في سوريا[2].

بنت تركيا مدخلا مزدوجا للتعامل مع الوضع في سورية يجمع ما بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور

---

[1] سونر جاغبراتاي، "إعادة تشكيل الشرق الأوس: تركيا ضد إيران ضد المملكة العربية السعودية"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/04/29.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-reconfigured-turkey-vs.-iran-vs.-saudi-arabia

[2] نبيل شبيب، "موقف تركيا من ثورة سوريا...مصالح واقعية"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/04/12.
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis

المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية، لكن هذا الموقف تطور لحد المطالبة الرئيس السوري "بشار الأسد" بالتنحي عن السلطة.[1]

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الإيرانية التركية في ظل الأزمة السورية

ألقت الثورة السورية بظلالها على العلاقات الإيرانية التركية، وهذا مع تزايد سياسة الاستقطاب بين البلدين فيما يتعلق بالاختلافات الجوهرية في موقف كل منهما من الثورة السورية من جهة، ومن جهة أخرى رغبة البلدين في تحقيق أكبر قدر من المكاسب من الثورة السورية، والتي يمثل فيها الحفاظ على الوضع القائم، فرصة لتحقيق الجهود الإيرانية الرامية لكسب الريادة في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الذي يمثل فيه احتمال سقوط النظام القائم لتركيا، فرصة لكسب مكانة مرموقة في ذات المنطقة.

من هذا المنطلق يبرز تأثير الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية التركية، وعلى مكانة كل منهما في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما سيحاول هذا المبحث إبرازه.

المطلب الأول : السيناريو الاستطلاعي – الحفاظ على الوضع القائم

قبل الدخول في تحليل هذا السيناريو يجب أولا التطرق إلى أسلوب التخطيط ثم تعريف أسلوب السيناريو في الدراسات الإستشرافية ثم تحديد أنواعه وكذا أهدافه وهذا لتبني سيناريوهات تركز على احتمالات تطور الوضع في سوريا.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 7.

الفرع الأول: تعريف التخطيط

عرفه "جورج تيري" بأنه "الاختيار المرتبط بالحقائق ووضع استخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة"

أما " هنري فايول" فيرى أن التخطيط يشمل ما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل. وبهذا المعنى فالتخطيط يمكن اعتباره "نشاط إنساني عام يمارسه الأفراد والجماعات في كل شئون حياتهم. [1]

كما يشير مفهوم التخطيط إلى أن الخيارات السياسية هي القناة الأساسية في إحداث تغيرات في التوجه الإنمائي.وبهذا المعنى فالتخطيط يمكن اعتباره "نشاط إنساني عام يمارسه الأفراد والجماعات في كل شئون حياتهم، كما يشير مفهوم التخطيط إلى أن الخيارات السياسية هي القناة الأساسية في إحداث تغيرات في التوجه الإنمائي.[2]

فهو أداة للسياسة الاقتصادية تستهدف تحديد الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية تستهدف تحديد الاختيارات الإستراتيجية للتنمية تستهدف تحديد الاختيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسب الوسائل اللازمة لتمويلها.2

بهذا نستخلص أن التخطيط هو دراسة المستقبل والتنبؤ بما سيكون عليه وبالتالي الاستعداد له.

---

[1] مبروك ساحلي، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، (الجزائر: 2008)، ص.2.

[2] مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص. 03.

يستعين الخبراء في مجال التخطيط بالعديد من التقنيات المستقبلية لترشيد عملية التخطيط بدأ من تحديد المشكلة إلى غاية مرحلة والتنفيذ والتقييم مثل تقنية السيناريو، تقنية التنبؤ، تقنية المحاكاة، تقنية نظرية المباراة، بحوث العمليات، نظم المعلومات، وما يهمنا هو تقنية السيناريو.

تقنية السيناريو: تدخل هذه التقنية ضمن إطار الأدوات الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات، كالقول مثلا تتجه الدولة في العالم العربي نحو التكامل أو التفكك، لذلك فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر، انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، ومن ثم يمكن القول أن السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين.

تنقسم السيناريوهات إلى عدة أنواع يمكن الحديث عن أبرز ما تناولته مدارس الدراسات المستقبلية والتي عمدت لتقسيمها لثلاثة أنواع سيتم توضيحها من خلال ما يلي:

1-السيناريو الاستطلاعي: وتعتبر نقطة البدء في هذه السيناريوهات الواقع القائم والقوى المؤثرة فيه أو التى أدت له.[1] في محاولة لاستطلاع ما يمكن أن تؤدي إليه الأحداث أو التصرفات المحتملة

[1] رمضان أحمد الصباغ، سيناريوهات المستقبل التربوب: الاستطلاع أم الاستهداف الإمكانية أم الاحتمال"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/04/06.

http://www.almarefh.net

والممكنة من تطورات في المستقبل، وذلك دون التزام مسبق بصورة أو أهداف محددة نسعى لبلوغها. وهنا يمكن القول إن هذا السيناريو يتيح الفرصة لعدد كبير من الاحتمالات أو البدائل ويثري النقاش، مما يجعلنا نطلق على مثل هذا النوع من السيناريوهات أحيانًا سيناريوهات متوجهة للأمام.

2-السيناريو الاستهدافي: وحينما يمثل الوضع المستقبلي في نهاية الفترة محل الاستشراف (الدراسة والتحليل) وصفًا مرغوبًا فيه يمكن القول إننا بصدد سيناريوهات استهدافية أو سيناريوهات مرجوة ونقطة البدء هنا مجموعة أهداف محددة ينبغي تحقيقها في المستقبل ويتم ترجمتها إلى صورة مستقبلية متناسقة، ويرجع الباحث إلى الحاضر لكي يكتشف المسار أو المسارات الممكنة لتحقيق هذه الأهداف المرجوة أو الصورة المستقبلية المبتغاة.

-3 السيناريو الإصلاحي : يركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة.

أهمية بناء السيناريو:

-تنبيه صانع القرار بطبيعة المشاكل والنتائج التي تترتب عن اختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث والظواهر، مما يساعد على إصلاح أو تكييف القرارات السياسية أو حتى التراجع عنها في حالة ما إذا اقتضت الضرورة ذلك. [1]

[1] مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص. 6 .

– تساعد على التعبئة لمواجهة الآثار التي قد تنجم عن اختيار مسار معين.

– قد يؤدي السيناريو إلى تعبئة صانع القرار في التخطيط أو التقويم لعمل ما وفك ارتباطه بالماضي.

– توفير الفرصة للإطلاع الكافي على مختلف جوانب الظاهرة محل الدراسة.

لدراسة مستقبل العلاقات الإيرانية التركية في ظل الأزمة السورية، اخترنا السيناريو الإستطلاعي والذي يقتضي دراسة تأثير بقاء الوضع القائم على العلاقات الإيرانية التركية، وكذا السيناريو الإستهدافي والمتعلق بدراسة احتمال سقوط النظام السوري وتأثيره على العلاقات الإيرانية التركية.

–عكست الأزمة السورية التنافس بين إيران وتركيا سعيا نحو احتلال مكانة متميزة في منطقة الشرق الأوسط وهو الأمر الذي ترافق مع تعقيد الوضع أكثر في سورية.

يبرز احتمال بقاء الوضع القائم والذي يعني تواصل هجمات جماعات المعارضة في جنوب البلاد مع احتمال امتدادها إلى مناطق أخرى من سورية، واستمرار المعارضة في تلقى التمويل والدعم اللوجستي والمعلومات الاستخبارية والسلاح من أطراف حليفة سواء دول أو غيرها، وهو الأمر الذي يفتح احتمال انضمام المزيد من المدنيين للجماعات المسلحة بحثا عن الحماية والرزق.[1]

كما يفتح هذا السيناريو احتمال استمرار القتال المكثف في جنوب سوريا، حيث توجد جماعات المعارضة المسلحة بشكل مستمر جهودها للسيطرة على مناطق سيطرة الحكومة السورية.

[1] " سيناريوهات سوريا "، مشروع تحليل الاحتياجات الإستراتيجي (snap)، 2014 . ص. 3.

يفتح هذا الاحتمال الباب لإيران لتحافظ على حليفها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وكذا المحافظة على علاقاتها مع "حزب الله" اللبناني ومساندة القضية الفلسطينية، فتحظى إيران بذلك بفرصة نشر إيديولوجيتها في المنطقة لجلب المزيد من القبول الذي يمكنها من أن تحتل الريادة في منطقة الشرق الأوسط. في الوقت الذي يشكل فيه هذا الاحتمال هاجسا لتركيا مع إمكانية تزايد النشاط والعمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، الذي أصبح له عمق استراتيجي داخل الأراضي السورية، في المناطق الكردية الشمالية التي تخلى عنها النظام السوري لصالح حزب الاتحاد الديمقراطي –الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني – علماً بأنه يبلغ عدد الأكراد ما بين ١٥ و ٢٠ مليون نسمة في تركيا لوحدها، يضاف إلى ذلك الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مشكلة اللاجئين السوريين إليها، الذين فروا هرباً من قصف وتدمير النظام السوري للمدن والبلدات وقد تجاوز عددهم المائة ألف. وكل ذلك يرمي بثقله على الحكومة التركية.[1]

تعتبر تركيا احتمال بقاء نظام الأسد يشكل عاملا مؤثرا على توازن القوى الإقليمي على "الصعيد الجيوسياسي" والذي سينتقل في هذه الحالة مؤقتا وعلى المدى القصير والمتوسط إلى الجانب الإيراني ليكون بذلك المحور الرئيسي السوري – الإيراني في موقع يسمح له بتحديد طبيعة علاقته مع بقية الأنظمة الأخرى من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، وسيختار هذا المحور على الأرجح الانتقال من الحالة الدفاعية حاليا على الصعيد الإقليمي إلى الحالة الهجومية، مستهدفا الدولتين الأكثر فعالية وأهمية على الصعيد الإقليمي " تركيا والسعودية ".

[1] غيات نعيسة، " هل يمكن أن تصبح سوريا فيتنام تركيا "، الثورة الدائمة، العدد 03، 2013.

ووفق سياسة التحالف السوري – التركي، ففي حالة بقاء نظام بشار الأسد في سدة الحكم، ستكون الأولوية الإيرانية العمل على تفكيك التركيبة الجيوسياسية للتأثير التركي في المنطقة، نظرا لدعم تركيا لفصائل المعارضة المنادية باسقاط النظام السوري القائم. [1]

من جهة ثانية سيعمد التحالف الإيراني – السوري إلى قطع التواصل التركي مع دول المنطقة في محاولة لعزل تركيا، وتقليص دورها في الشرق الأوسط إلى أقصى حد ممكن عبر منعها من التواجد في العراق والوصول إلى منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي.

في ظل هذه المرحلة المتقدمة من الأزمة السورية، بدت الانقسامات العميقة بين السياستين الإيرانية والتركية، حيث تواصل إيران موقفها المؤيد للنظام في سوريا والمغاير تماما لموقفها من الثورات العربية الأخرى، إذ أعلنت إيران بكل وضوح عن علاقاتها الإستراتيجية مع النظام السوري، مستمرة في تقديم الدعم اللوجستي والعسكري لدعم الحكومة السورية.

في الوقت الذي طالبت فيه تركيا النظام السياسي بتغيير سياساتها الدموية القامعة للمتظاهرين، ومع عدم استجابة النظام السياسي السوري للوعود المقدمة إلى تركيا، فقد اعتبرت هذه الأخيرة الأمر نقطة نهاية المحادثات مع النظام السياسي السوري سعيا نحو تغيير الوضع القائم، وهو الدافع وراء الدعم التركي للمعارضة السورية، هذا الأمر الذي تعتبره إيران بمثابة سعي نحو دحر حليفها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، مما يعني السعي التركي نحو تثبيت مكانته في المنطقة، وهو ما ساهم في

---

[1] علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية: المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 22 .

دخول العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التوتر والاتهامات المتبادلة، بتعقيد الوضع أكثر في سورية من منطلق تحقيق المكاسب في المنطقة على حساب سورية.[1]

هذا وقد ساهم الموقف التركي الداعم للمعارضة السورية في جلب رضا بعض الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

من ناحية أخرى فقد ساهم الحظر الإيراني على العناصر المسلحة لحزب العمال الكردستاني، في الكشف عن استعدادها للتضحية بعلاقاتها الجيدة مع تركيا لسنوات طويل، من أجل إنقاذ حليفها الإستراتيجي سوريا، وهو الأمر الذي جعل العلاقات السورية التركية تأخذ طابع تكتيكي، وهو ما يستدعى من الطرف الإيراني العمل على الضغط على سوريا لتحقيق انتقال سلس وسلمي للسلطة أو المضي في مواقفها الحالية، وفي هذه المرحلة يبقى الوضع مرهونا بالدعم الإيراني السوري لحزب العمال الكردستاني.[2] وهو الأمر الذي يهدد أمن تركيا الحدودي كرد على الموقف التركي الداعم للمعارضة، وهو العامل الذي سيساهم في تغيير مسار العلاقات الإيرانية التركية نحو العداء من جهة ومن جهة أخرى سيعرضان أمن واستقرار المنطقة للخطر وذلك لدخولهما في حالة صراع مع دولة قوية تعتبر من أهم دول المنطقة، وسيؤدي ذلك إلى خسارة كلا الدولتين لتركيا التي حالة دون في كثير من الأحيان دون فرض عقوبات دولية عليهما، وفي حالة تخليهما عن تركيا فلن تجد إيران وسوريا في المستقبل أي قوة إقليمية تحميهما من فرض مثل تلك العقوبات.

---

[1] المرجع نفسه، ص . 23 .

[2] المرجع نفسه، ص.24.

وبالتالي يبقى موقف الحكومة الإيرانية والنظام السوري برد فعلهما تجاه الثورة في الداخل السوري يشكل دافعا لزيادة العزلة لكلا النظامين في المجتمع الدولي، مع إمكانية دخول العلاقات الإيرانية التركية والتي كانت تلعب دورا مهما في تخفيف حدة توتر العلاقات الإيرانية – الدولية، مرحلة جديدة بعد تعرضها لنكسة بسبب اختلاف المواقف تجاه سوريا، مع تراجع الدور التركي في محاولاته لتهدئة حدة الأزمات الناشئة بين إيران والمجتمع الدولي.

المطلب الثاني: سيناريو التغيير – سقوط نظام بشار الأسد

اختلف الطرفان الإيراني والتركي في تقييم الأزمة السورية وفي مقاربة هذه الأزمة. فمن الناحية الأمنية – الإستراتيجية مكانة سورية وأهميتها بالنسبة لإيران تفوق مكانتها بالنسبة لتركيا، وعليه يبرز تأثير احتمال سقوط سوريا على كل من إيران وتركيا، وكذا تأثيره على العلاقات الإيرانية التركية. [1]

ومع تطور الوضع في سوريا فهناك احتمال لتحقيق سقوط سوريا على أرض الواقع فرغم سيطرة الجيش وجهاز الأمن وثبات نظام الحكم إلا أن سيطرة جماعات النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية على مناطق متفرقة من الداخل السوري، وازدياد مجازر النظام السياسي بدعوى مكافحة الثوار، كلها دلالات على تهاوي النظام السوري.

في الوقت الذي تتموضع فيه الإستراتيجية الجيوسياسية، الروسية– الصينية– الإيرانية واللتان تؤكدان على دعمهما المستمر للنظام السياسي، وذلك عبر المعارضة الروسية للتدخل الغربي في الشأن الداخلي السوري بدعوى احترام حقوق الإنسان، على اعتبار أن هذه السيطرة قد تفتح السيطرة الغربية

[1] المرجع نفسه، ص . 25 .

على سوريا ضد روسيا والصين، في مقابل الرغبة في انزلاق الولايات المتحدة الأمريكية أمنيا في سوريا وتركيزها على منطقة الشرق الأوسط بدل تركيزها على روسيا والصين. ولكن التجربة الأمريكية السابقة في حربها على أفغانستان والعراق حالت دون الاندفاع الأمريكي في المنطقة وهو ما جعل الجهود الروسية الصينية تتجه نحو دفع الطرف الإيراني لمساندة النظام السياسي السوري القائم، والمعتمد أساسا على الدعم اللوجستي والمادي له. والذي يمنح إيران فرصة لزيادة النفوذ الإيراني في العراق ويساهم في خلق منطقة نفوذ إيرانية تمتد من غرب أفغانستان إلى لبنان حيث يوجد حليف حليف إيران "حزب الله".

من ناحية أخرى فإن احتمال سقوط سوريا يعرض الطرف الإيراني لانكشاف وضعها وإمكانية خسارة نفوذها في المنطقة تراجعها كقوة صاعدة في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يفتح المجال أمام الصعود التركي، فتكون سوريا أوضح مكان يتراجع منه النفوذ الإيراني. [1]

يعتبر الدور التركي في الأزمة السورية رهانا على نجاح المعارضة السورية ودعمها في مواجهة النظام الحاكم، وهو ما ادخل تركيا في صراعات مع العديد من دول الجوار: سوريا والعراق وإيران، كما جاءت بارتدادات سلبية على الأمن التركي، مما دفع أنقرة إلى محاولة التخفيف من التوتر الإيراني من موقفها الداعم للمعارضة السورية والمنادية بإسقاط النظام السياسي.

هذا وقد ارتبت الأزمة السورية بفرص عديدة حاولت تركيا الاستفادة منها، من خلال السعي للإقامة دولة سورية فيما بعد إسقاط النظام السياسي القائم، والعمل على إيجاد نظام جديد يشكل حليفا

[1] محمود إسماعيل، " تركيا بين أزماتها الداخلية و الخارجية "، الوحدة الإسلامية، العدد: 146، 2014، ص. 7.

إستراتيجيا لتركيا، وهو ما من شأنه أن يعيد ترتيب المشهد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط لتغدو تركيا بؤرة هذا التغير ومركزه الأساسي فيما تصبح إيران المنافس الإقليمي التاريخي بدون فاعلية إقليمية.

حملت الأزمة السورية الراهنة جملة من المتغيرات دفعت بتركيا إلى إعادة صياغة مقارباتها حيال بعض أطراف هذه الأزمة بفعل التأثر بجملة من العوامل يمكن إبرازها فيما يلي:

1- إرهاب الداخل الذي ازداد تعقيدا مع نجاح العديد من الجماعات الإرهابية المتمركزة في بعض المدن السورية في اختراق الحدود التركية وتحويلها إلى بوابات عبور من سوريا وإليها، مما سبب مشكلات أمنية عديدة لأنقرة.

2- الانقسام السياسي نتيجة تباين الرؤى والتوجهات بين أحزاب المعارضة وداخلها وهو ما أثر على علاقات أنقرة مع أغلب البلدان المجاورة لها لاسيما وأن الأزمة السورية حولت تركيا من موقع الدولة الوسيط إلى موقع الدولة الطرف، كما أثار حساسيات قومية عربية حيال مواقف تركيا الإقليمية الأخرى[1].

3- التطور الإقليمي المفاجئ ففي ظل التحولات في العلاقة الإيرانية – الأمريكية خلال الأشهر الأخيرة، وبالتحديد منذ انتخاب الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني، الذي اتخذ من الاعتدال والتدبر شعاراً أساسياً لسياسته، فكان هذا التطور بمثابة انعطافة طارئة أفضت إلى بدء جولات التفاوض المباشر للتوصل إلى تسوية الملفات العالقة بخصوص البرنامج النووي الإيراني. كما أن هذا التطور بات يلقي بتبعاته على مسار علاقات تركيا بالولايات المتحدة التي تشهد

[1] المرجع نفسه، ص. 8.

بالفعل حلقات من التوتر المكتوم، ذلك أن تركيا ذاتها كانت جزءاً مركزياً من عملية حصار إيران، من خلال نصب منظومة الدفاع الصاروخي على الأراضي التركية وبالقرب من الحدود الإيرانية، كما لا تغيب عن ملفات التوتر بين البلدين مسألة تأجيل الضربة العسكرية لسوريا وإعلان واشنطن أن الهدف من أي عمل عسكري هو استهداف القدرات العسكرية للرئيس الأسد وليس إسقاط نظام حكمه، الأمر الذي يتناقض مع الإستراتيجية التركية القائمة أساسا على العمل لإسقاط النظام القائم في دمشق.

4- الدور الروسي في المنطقة وذلك من خلال إعادة إحياء الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما بعد إستراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين في تجنيب سوريا للضربة العسكرية من خلا ل صفقة الكيماوي، وهي الصفقة التي تعتبرها تركيا بمثابة إقرار بزيادة نفوذ موسكو في منطقة الشرق الأوسط وتراجع الدور الأمريكي، وهو الدور الذي اتسم بالتردد وعدم الحزم في الإقدام على أي عمل عسكري خشية أن يتحول إلى حرب إقليمية شاملة. [1]

بعد سنوات قليلة مما بدا أنها علاقة أوثق بين تركيا وإيران، تأرجح بندول الساعة إلى الوراء، ويقف الجانبان اليوم على طرفيْ نقيض بشكل متزايد. فقد جعلت الاضطرابات الجارية في سوريا التنافس القديم بين أنقرة وطهران على النفوذ الإقليمي يتصدر الواجهة. إذ ضاعفت إيران رهانها على دمشق وبأن بإمكان النظام الحالي في سوريا الصمود في وجه العاصفة، في حين تراهن تركيا على أن سوريا ما بعد الأسد ستكون أكثر انحيازاً لمصالحها الإقليمية الخاصة، والتي ألقت الاختلافات في السياسة

[1] آرون ستين فيليب بليك، " العلاقات التركية الإيرانية من أصدقاء أصحاب مصالح إلى علاقة معقدة "، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/05/02.

http://www.rsgleb.org

الضوء على الرؤى السياسية المتباينة والتنافسية لتركيا وإيران بخصوص الشرق الأوسط .ففي الشرق وما عداه، يدعم الجانبان حماس وحزب الله، رغم أن ذلك لأسباب مختلفة تماماً. فقد دعمت إيران المجموعتين بسبب برامجهما المعادية لإسرائيل، ولاعتقادها بأن الاثنين جزء من الفريق الكبير والمؤلف من مجموعات ودول تعمل بشكل معارض للسياسات الأميركية في المنطقة.

واعتقدت تركيا بأن دمج المجموعتين في نظام سياسي للمنطقة سيقودهما إلى تلطيف مطالبهما السياسية وتخفيف تكتيكاتهما، الأمر الذي سينتهي حتماً بسلام واستقرار أكبر لذا، فقد وجدت إيران وتركيا نفسيهما داعمتين لهاتين المجموعتين ومنخرطتين معهما. لكن التباينات التي تحدد ذلك الدعم المبدئي ساهمت في نهاية المطاف بوجود التوترات الحالية. وما زاد من هذه العدائية خاصة انتشار الثورات العربية، التي فضحت الغايات السياسية القديمة المختلفة والتي أدت إلى عودة بروز التنافس القديم على القيادة الإقليمية.

ألقت الأزمة السورية بظلالها على العلاقات الإيرانية – التركية والتي شهدت تجاذبات بين البلدين لكل طرف فيها مبرراته تجاه موقفه من الأزمة السورية على اعتبار تنافسها حول الريادة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى اختلاف الرؤى حول تأثير الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية التركية. [1]

ثمة من يرى أن العلاقات التركية الإيرانية لن تتأثر كثيرا بالأزمة السورية، نظرا لحجم المصالح الكبيرة التي تربط بين البلدين بعد أن بلغ حجم التبادل التجاري بينهما أكثر من عشرة مليارات دولار، فضلا عن العديد من القضايا الحيوية التي تجمعهما، ومن أهم تلك القضايا القضية الكردية والمخاوف

[1] المرجع نفسه.

المشتركة من ولادة دولة كردية قومية في المنطقة، حيث يخوض الجانبان حربا مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني بفرعيه التركي (بي كي كي) والإيراني (بيجاك).[1]

وعليه فإن كل طرف يسعى للحفاظ على فوائد هذه العلاقة دون أن يعني ذلك الحرص غياب الصراع على المشهد السوري واحتمال خروجه إلى العلن إذا تطور الموقف الدولي إزاء المشهد السوري واتجه نحو اتخاذ إجراءات عسكرية في لحظة ما.

وعند هذه اللحظة تبدو تركيا أقرب إلى موقف الغرب في حين تعتقد إيران أن لديها من الأوراق الكثير لإشهاره في وجه تركيا والغرب، ولاسيما الورقة العراقية حيث النفوذ الإيراني القوي على الحكومة العراقية والقدرة على استنفارها في وجه تركيا.

أثر الصراع الإيراني التركي على مسار الأزمة السورية، فعلى مستوى الشارع السوري حصل نوع من الانقسام إزاء الموقفين التركي والإيراني، بين مؤيد ومعارض لهذا الطرف أو ذاك، انطلاقا من موقف كل طرف من الأزمة السورية.وفي العمق أفرزت هذه المعادلة حالة من الطائفية الاجتماعية على نحو سني علوي بما ألحق ضررا بالغا بحركة المطالبة بالتغيير، ومن الواضح أن طهران تراهن على أن الحل الأمني سيمكن النظام من عبور أزمته، وعليه تمده بالدعم اللازم، ولكن ذلك أدى إلى نقمة شعبية لدى المطالبين بالتغيير في سوريا، وفي المقابل ترى أنقرة أنه لا يمكن العودة إلى الوراء وأن الزمن لصالح حركة الشعوب المتطلعة للحرية والديمقراطية بما يشكل دعما للقوى المطالبة بالتغيير، وفي المحصلة أثرت هذه المعادلة على وتيرة الأزمة السورية صعودا أو جمودا، وفي الوقت نفسه جعلت منها أزمة مركبة مرهونة بمحددات إقليمية.

---

[1] "تركيا و إيران إلى أين"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/05/03.
http://www.washingtoninstitute.org

خاتمة الفصل:

مع بداية ثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وامتداد رقعتها، وصلت إلى سوريا لتشكل بذلك تهديد لأمن واستقرار سوريا ودول الجوار التي تربطها بها علاقات تاريخية، ويتعلق الأمر هنا بإيران، الحليف الإستراتيجي لسوريا ومع تدهور الأوضاع أكثر استمرت إيران بتقديم دعمها المادي واللوجستي لسوريا منادية بظرورة تبني إصلاحات شاملة، وعلى طرف نقيض برز الموقف التركي المنادي بإسقاط النظام القائم لما يمثله من اضطهاد للأوساط الشعبية وتغييب لأطر الحرية والديمقراطية والشفافية، واعتباره الدعم الإيراني على أنه أحد العوامل الرئيسية التي أدت لتعقيد الوضع الأمني في سوريا أكثر.

من منطلق مصالح كلا الطرفين في المنطقة برز التنافس الجوهري في العلاقات بين البلدين في إطار سعي كل منهما نحو اكتساب المزيد من القبول، الأمر الذي سيسمح لإحداهما بتبوء مكانة ريادية من منطلق ازدياد سياسة الاستقطاب بين البلدين، وهو الأمر الذي ألقى بثقله على العلاقات بين البلدين ليطغى الجانب التنافسي عليها.

الخاتمة

نظرا لما تتسم به طبيعة العلاقات الإيرانية التركية من تفرد في طبيعتها والتي تتأرجح ما بين التعاون والتنافس، فقد حاولت هذه الدراسة تناول هذه العلاقة بغية تحديد طبيعتا ورسم توجهات كل طرف سعيا نحو لعب دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط، والتي لم تتأتى لنا إلا من خلال التطرق لأهم جوانب هذه العلاقة وذلك وفقا لما تم تحديده في إشكالية الدراسة مع العمل على تفكيك هذه الأخيرة من خلال الفرضيات المقترحة في الدراسة.

تطرقت الدراسة إلى فاعلية صنع القرار الخارجي وتأثير في رسم توجهات إيران و تركيا في علاقاتهما البينية إضافة إلى تفاعلهما مع محيطهما الإقليمي والدولي، وذلك بما يتوافق وتأثير هذه التفاعلات والرؤى والمواقف تجاه علاقاتهما، كما تم طرح دور العوامل الداخلية والسيكولوجية في مدى تأثيرها على توجهات البلدين لترسم بذلك إطار العلاقات بينهما.

وعلى اعتبار تعدد أبعاد العلاقات بين البلدين تم رصد أهم هذه الأبعاد لتوضيح مدى فاعليتها في دفع العلاقات بين البلدين نحو التعاون رغم الاختلافات الجوهرية بين البلدين، فدور العوامل الاقتصادية والتي تدفع مسار العلاقات بين البلدين نحو التعاون، كما يبرز دور البعد الأمني والذي يتأتى في من خلال تحليل دور القضية الكردية في طرح التعاون كخيار للحفاظ على الوحدة الهوياتية للبلدين، وذلك بتنسيق الجهود بينهما لتجنب امتداد أثر التغيير في إحداهما على الأخرى، ورغم ذلك فتأثير الملف النووي الإيراني الذي يبرز بداية التوتر في مسار العلاقات بين البلدين مع ازدياد تخوف تركيا من اكتساب إيران للقوة النووية والتي قد تعني نهاية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط كمجال للتنافس بين البلدين سعيا نحو الريادة في الإقليم، في مقابل العود الإيراني كقوة إقليمية في المنطقة والسعي نحو التنافس على المستوى العالمي، ومن ناحية أخرى يبرز تأثير الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وتأثير تفاعل البلدين وتفاعلاتهما مع هذه الإستراتيجية على مسار العلاقات بين البلدين.

كما يسمح مروع الشرق الأوسط الكبير فيا إعادة توضيح مسار العلاقات التعاونية الإيرانية التركية وذلك من خلال تكثيف الجهود سعيا نحو تجنب تأثير علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية على علاقاتها مع إيران والتي عملت على تفادي تأثيرها من خلال استخدام الورقة الكردية، وذلك باطلاع البلدين على وجود مجال لتأثير المشروع على الأقلية الكردية والتي يسعى المشروع الأمريكي من خلالها لمحاولة تفتيت وحدتهما الهوياتية، فنجاح المشروع الشرق الأوسطي الكبير في دفع الأقليات الكردية لانشاء دولة مستقلة على غرار إقليم كردستان العراقي، والذي تم اقامة الدولة الكردية على أراضيه مع الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، يعني فتح الباب أمام تفتيت القوة الإيرانية وكسر دعامة التحالف الإيراني السوري البناني من جهة، ومن جهة أخرى عزل القضية الفلسطينية وزعزعت الاستقرار التركي وهو الأمر الذي يسمح باعادة تشكيل شرق أوسط جديد بما يتوافق و المصالح الأمريكية، ودحض أي محاولة للنهوض كقوة إقليمية أو للتساوي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كل هذه العوامل لم تخفي الطابع التنافسي الموجود في خضم العلاقات الإيرانية التركية والذي برز إلى السطح مع بداية التغيير في المنطقة العربية، هذا التغيير الذي ألقى بظلاله على العلاقات الإيرانية التركية وذلك من خلال الأزمة السورية.

سعت هذه الدراسة نحو توضيح مدى تأثير الأمة السورية على مسار العلاقات التعاونية ودفعها أكثر نحو ابراز إطارها التنافسي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تسليط الضوء على الواقع السياسي في سوريا مع تحديد منطلقات الموقف الإيراني والتركي من الوضع فيها، وتأثير تفاعل الطرف الإيراني الداعم للنظام القائم على العلاقات بين البلدين، في مقابل الموقف التركي المؤيد لجبهات المعرضة السورية والمنادية باسقاط النظام القائم وموقف إيران من التأييد التركي والذي اعتبرته ينبع من منطلق

محاولة دحض التحالف الإستراتيجي الإيراني السوري في محاولة منها لكسر جماح السعي الإيراني نحو التفوق في منطقة الشرق الأوسط.

من هذا المنطلق توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتي تسمح بالإجابة عن الإشكالية محل الدراسة والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

-تأثير بيئة صناعة القرار الداخلية والخارجية منها على تفاعلات الدول على مستوى علاقاتها الإقليمية والدولية.

-تجاوز الخلافات الثقافية و الإيديولوجية والمذهبية فيما بين الدول يساهم في بناء علاقات تعاونية تتوطد مع تجاوز الترسبات الموجودة في تعاملات الدول.

-استمرار مسار العلاقات التعاوني فيما بين الدول مرهون بسياسة الاستقطاب ومصالح الأطراف في المناطق التي تشهد تنافسا حول الريادة الإقليمية والدولية.

-تلعب سياسة الاستقطاب في منطقة الشرق الأوسط دورا رئيسا في إيجاد قبول في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يسمح بنهوض إحدى الطرفين الإيراني أو التركي كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

من خلال الإشكالية محل الدراسة حاولت هذه الدراسة اختبار صحة الفرضيات المقترحة وذلك عبر ما يلي:

-استغلال إيران للعوامل الإيديولوجية وتوظيفها في منطقة الشرق الأوسط بغية حشد المزيد من القبول، يسمح ببروزها في المنطقة.

-استخدام تركيا لقوتها الاقتصادية سعيا نحو كسب المزيد من القبول في المنطقة وذلك وفق منطق برغماتي، يسمح بتحقيق هدفها الريادي في منطقة الشرق الأوسط.

قائمة المراجع

قائمـــــــــة المراجـــــــــع

الكتب العربية:

1- إسماعيل، محمد صادق. من الشاه إلى نجاد..إيران...إلى أين؟. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

2- أوغلوا، أحمد داود. العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجم من طرف: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

3- أولسن، روبرت. المسألة الكردية في العلاقات التركية – الإيرانية، ترجم من طرف: محمد إحسان رمضان. أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2001.

4- بارك، بيل. سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005 .

5- باكير، علي حسين. الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

6- باكير، علي حسين. قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011.

7- بشارة ،عزمي. سورية: درب الآلام نحو الحرية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

8- تاج الدين، أحمد. الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001.

9- تغيان، شريف سعد الدين. الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول محطم الصنم الأتاتوركي. دمشق: دار الكتاب العربي للنشر، 2011 .

10- حتى، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

11- الحمش، منير. وجهة نظر عربية في واقع العلاقات – الاقتصادية العربية – التركية. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

12- دلي، خورشيد حسين. تركيا و قضايا السياسة الخارجية . إتحاد الكتاب العرب، 1999.

13- رضوان، وليد. مشكلة المياه بين سوريا و تركيا. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2006.

14- روبنس، فيليب. تركيا و الشرق الأوسط، ترجم من طرف: ميخائيل نجم خوري. قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.

15- الزويري، محجوب. مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا: ماذا بعد. قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2014.

16- سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية. ط. 2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1997.

17- سمير، العيطة؛ وسيار، الجميل؛ وطارق، المجذب؛ وآخرون، العرب و تركيا تحد يات الحاضر و رهانات المستقبل. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2011.

18- الشمري، حمدان مجزع. الملف النووي الإيراني : إلى أين ؟. الكويت: دار الرياض للنشر، 2007.

19- عتريس، محمد. معجم بلدان العالم. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2002.

20- العتيبي، منصور حسن. السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

21- عصام،عبد الشافي. أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات. التطورات. السياسات. لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2004.

22- الغرير، موسى. العلاقات العربية – الإيرانية (السورية – الإيرانية نموذجا). المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

23- الغريري، محمد ياس خضير. الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

24- غزالي، عبد الحليم. الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الإسلامية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008.

25- فهد، معن. الثورة السورية قصة البداية . سورية: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014.

26- كورأوغلو، برهان. العلاقات الإيرانية التركية في ضوء تفاعلات الربيع العربي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

27- كوفيل، تيري. إيران الثورة الخفية، ترجم من طرف: خليل أحمد خليل. بيروت: دار الفارابي، 2008.

28- اللباد، مصطفى. تركيا و إسرائيل واقع العلاقات آفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

29- محارب، محمود. العلاقات الإسرائيلية – التركية في ضوء رفض إسرائيل الإعتذار. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

30- المخادمي، عبد الله رزيق. مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

31- مسعد، نيفين. صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

32- منصور، ممدوح محمود مصطفى. الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة مدبولي.

33- المولى، سعود. إيران و العالم العربي...لبنان نموذجا. منتدى العلاقات العربية والدولية.

34- النفيس، عبد الله فهد. إيران و الخليج ديالكتيك الدمج و النبذ. دار قرطاس للنشر.

35- هويدي، فهمي. العرب وإيران وهم الصراع وهم الوفاق. القاهرة: دار الشروق، 1991.

المجـــلاّت:

1- أراس، بولنت. "التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا و أثرها على السياسة الخارجية ".مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد 07، (أكتوبر 2010).

2- البديري، إياد عايد والي. " الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي". مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، 2008.

3- البطنيجي، عياد. " التحالف السوري – الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله " المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 21، 2009.

4- جلول، فيصل. " عرب الألفية: تركيا تناقض أم تناغم إزاء الملف النووي الإيراني "، صحيفة 26 سبتمبر، العدد: 1264.

5- الحسيني، سنية. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط " الحوار المتمدن، العدد: 2924، 2010.

6- نور الدين، محمد. " مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين " مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد: 82، 2010.

7- السبكي، آمال. " إيران السياسي بين ثورتين ". عالم المعرفة، العدد، 250، 1990.

8- السعيد، سعيدي. " سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية ". مجلة المفكر، العدد: 10، جامعة محمد خيضر بسكرة.

9- شكارة، أحمد. "إيران والعراق وتركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي". مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد، 75، 2003.

10- صلاحات، مهند. " إيران و سوريا و المشروع الروسي في مقابل الشرق الأوسط الأمريكي في المنطقة". الحوار المتمدن.

11- العايب، خير الدين. "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي" مجلة الفكر السياسي، العدد 79.

12- عثمان، سيد عوض. " العلاقات الإيرانية الخليجية " .مجلة البينة، العدد: 28، 2002.

13- غازي، حسين. " تركيا و العرب و إسرائيل الحلف التركي – الإسرائيلي ". مجلة الفكر السياسي، العدد: 54، 1999.

14- كاخيا، إبراهيم إسماعيل. " اليقظة التركية والموقع الاقليمي ". الدفاع العربي. (تموز 2014).

15- مجيد، إياد عبد الكريم. " الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية (تركيا) انموذجا ". مجلة العلوم السياسة، العدد: 46.

16- محمود إسماعيل. " تركيا بين أزماتها الداخلية و الخارجية ". الوحدة الإسلامية، العدد: 146، 2014.

17- المد حجي، محمد. " أكراد إيران: تحزب و انخراط في الحياة السياسية وعزوف عن الانفصال ". القدس الأسبوعي، العدد: 7881، 2008 .

18- المناعين، شمسان بن عبد الله." مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية ". الشرق الأوسط، (جوان 2014) العدد: 13272.

19- ناصر، فالي. " هل تتحالف تركيا مع إيران ". أخبار الخليج، العدد: 13107، (فيفري 2014).

20-نعيسة، غيات. " هل يمكن أن تصبح سوريا فيتنام تركيا "، الثورة الدائمة، العدد: 03، 2013.

21-وهيب، حسين حافظ. إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، دراسات دولية، العدد: 46، 2010.

22-ياكير، علي حسين؛ وعدنان، أبو عامر." تركيا و القضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي". مركز الجزيرة للدراسات.

الرسائل الجامعية:

1- حجاب، عبد الله. "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979 –2011". رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2012.

2- حسنين، رائد حسين عبد الهادي. " البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي". رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات العليا، غزة، 2011.

3- حوادسي، سمية. "العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية". رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

4- دشدوشة، رابح. "السياسة الخارجية الإيرانية والتركية تجاه المنطقة العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة تحليلية مقارنة" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار عنابة، 2012.

5- مزوزي، عبلة. "العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة". رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2010.

6- المهدي، شنين محمد. "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي2001 – 2013". رسالة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

التقاريــر والملتقيــات:

1- باركي، هنري. " تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار " تقرير: معهد السلام الأمريكي، 2005 .

2- باري، ميركن. الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية ،" تقرير التنمية الإنسانية العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

3- تقرير حول " الربيع العربي..سيناريوهات المستقبل". منتدى الأعمال الفلسطيني.

4- الزويري، محجوب. العلاقات الإيرانية – السورية و الحراك السوري الشعبي. " تقرير شبكة الجزيرة". أوت.

5- سيناريوهات سوريا. تقرير حول: " مشروع تحليل الاحتياجات الإستراتيجي (snap)، 2014.

6- ملكاوي، عصام فاعور. تركيا و الخيارات الإستراتيجية .مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي بعنوان: "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، الخرطوم: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013.

7- محمد بلال و أحمد عايش حبيب و محمود صلاح جاد الله أبو ركبة، " الصراع النووي الإيراني الإسرائيلي . المخاطر و التحديات "، (بحث...الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة، قسم الاقتصاد و العلوم السياسية، غزة) 2012.

محاظرات منشورة:

1- حنا عزو بهنان، " موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا " محاظرة: جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية توفيق.

2- سرمد عبد الستار أمين، " الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا – إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق.

3- سعد حقي." العراق و سياسة حسن الجوار تجاه تركيا و إيران " محاضرة بكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،

4-

مواقــع الانترنت:

1- أبو العينين، محمد. " تركيا من صفر إلى نمر ". الأهرام المسائي. أنظر الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1094869&eid=11888

2- بليك، آرون ستين فيليب. "العلاقات التركية الإيرانية من أصدقاء أصحاب مصالح إلى علاقة معقدة " أنظر على الرابط التالي:
http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=370

3- حسين، خليل. " الشرق الأوسط الكبير: المفهوم والخلفيات ". أنظر على الرابط التالي:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post_9533.html

4- دوران، برهان الدين. "الطبيعة المتغيرة في العلاقات التركية – الأمريكية". أنظر على الرابط التالي:
http://www.turkey-post.net/c-2575

5- رؤية تركية. "الاقتصاد التركي خلال حزب العدالة والتنمية ". أنظر على الرابط التالي:
http://rouyaturkiyyah.com

6- تر: هاجر أبو زيد، " الثورة السورية: العلاقات التركية السورية على المحك "، مركز بغداد للدراسات و الاستشارات و الإعلام: تم تفح الموقع بتاريخ: 2014/12/27.
http://www.baghdadcenter.net/details-53.html

7سميث، ستيف ، "سوريا ونظريات العلاقات الدولية" تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/04/28.
http://www.hiwarat-hurra.com

8السهلي، نبيل. "مشروع الشرق الأوسطي الكبير". تم تصفح الموقع بتاريخ:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/6/28

9سويلم، حسام. " صناعة القرار السياسي في إيران و منهج إدارة الأزمات ". تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/12/26.
http://www.acrseg.org/2261/bcrawl

10-عبد الجليل زيد المرهون، "قصة العلاقات السورية الإيرانية " ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/04/12.

الكتب الأجنبية:

1- Gencer ozean. Turkish – Israeili in Crisis: How to Cut the Gordian Knot? Israel European policy Network, 2011.

2- sipri, oxford .university press, year book ،2004.

3- Stephen kinzer," the next power triangle – why America's future partners in the middle east should be turkey and Iran?," American prospect , 2010,

قائمة المراجع

الملحق رقم 01

خريطة تمثل توزيع الأكراد في سوريا

الملحق رقم 02

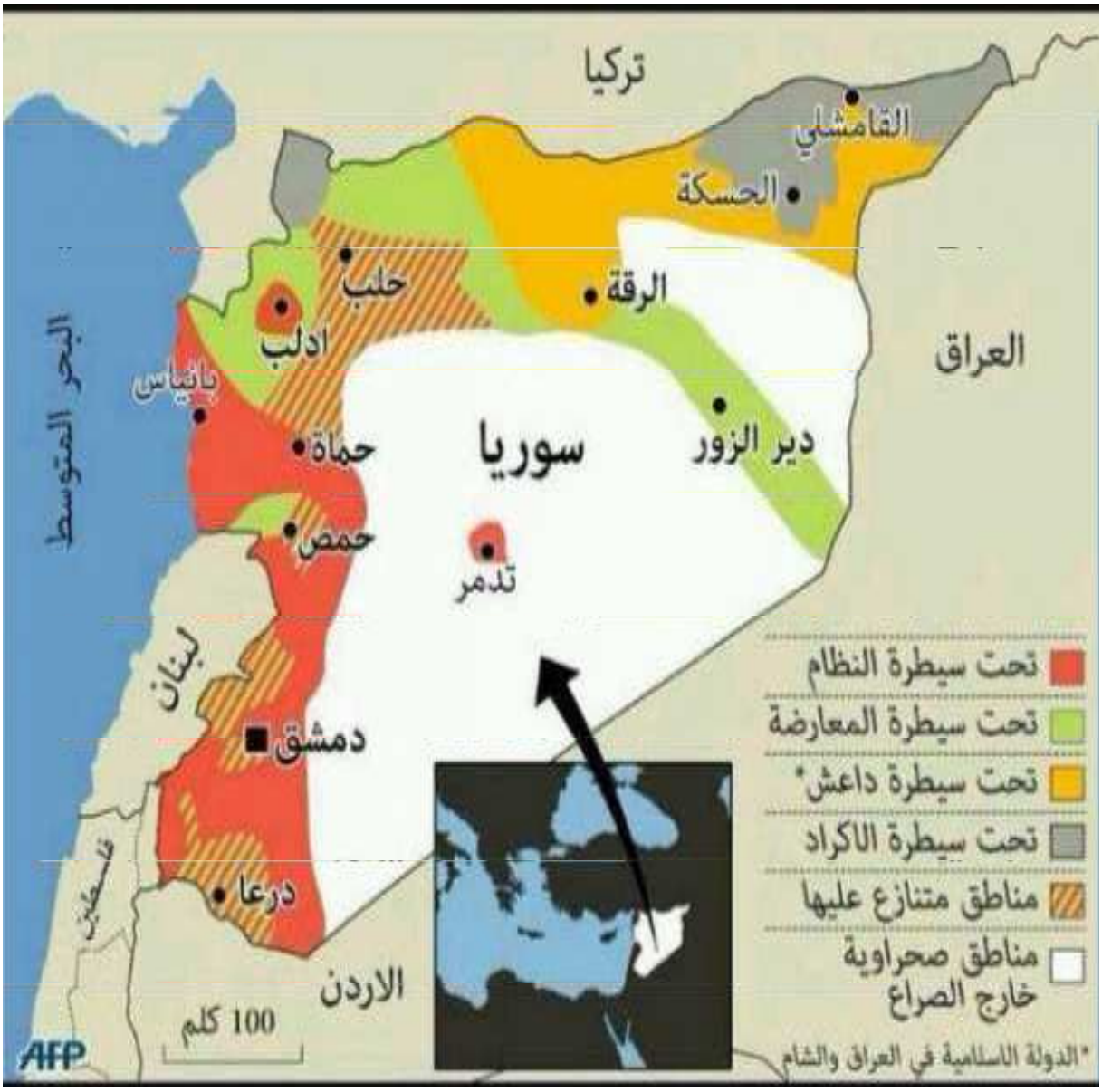

خريطة تمثل مناطق النزاع في سوريا.

الملحق رقم 03

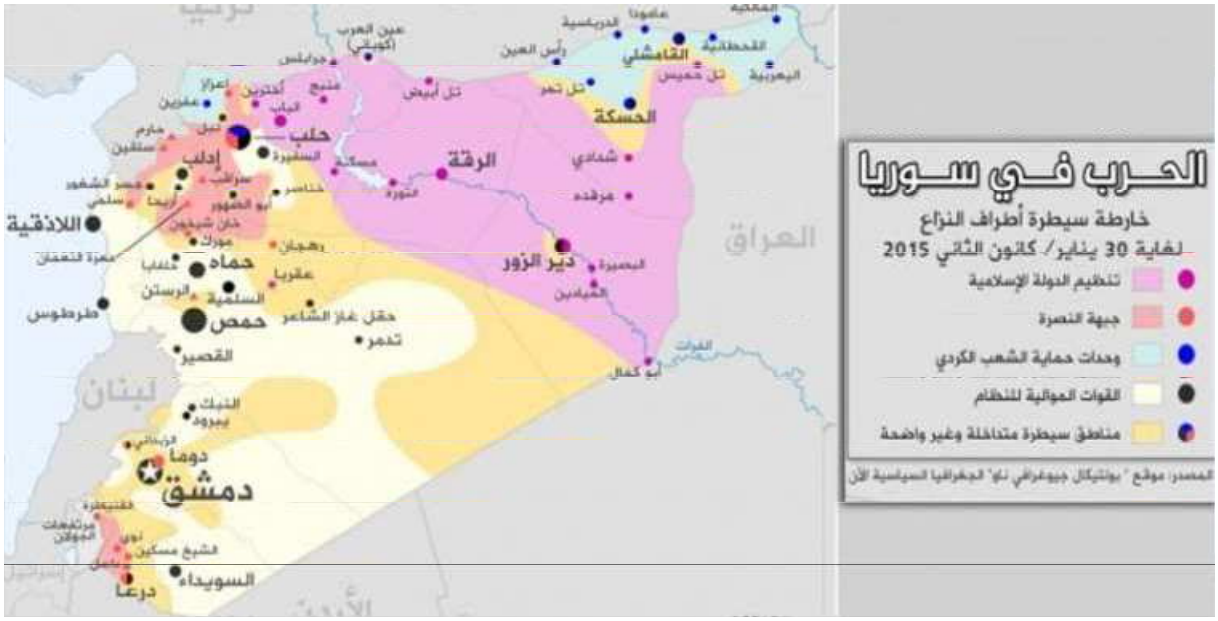

خريطة تمثل سيطرة اطراف النزاع في سوريا.

الملحق رقم 04

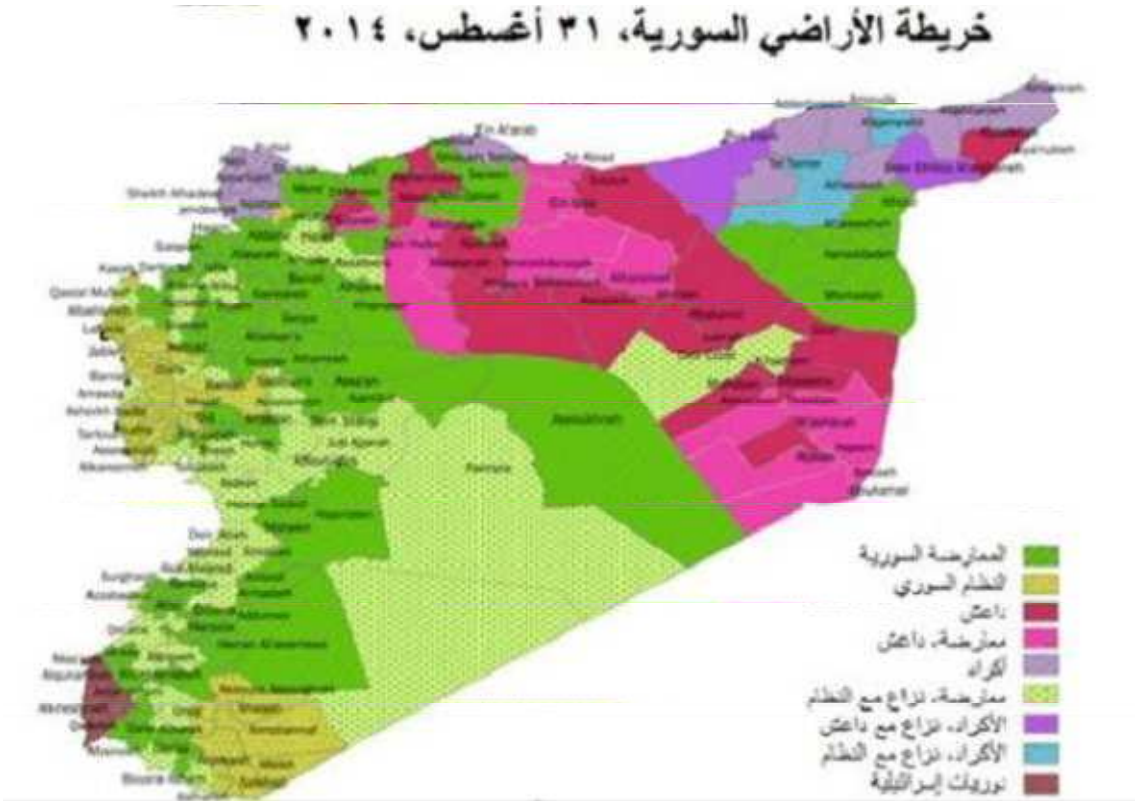

خريطة انتشار تنضيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا

الملخص:

تكتسي العلاقات الإيرانية التركية صبغة تعاونية وتنافسية في نفس الوقت، وهو الأمر الذي جعل ظرورة البحث في طبيعتها هدفا لهذه الدراسة، والتي توصلت إلى بروز الطابع التنافسي على إطار هذه العلاقات وذلك من منطلق سعي كلا الطرفين إلى الريادة في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يتجلى خاصة من خلال سياسة الاستقطاب المتزايدة بينهما في ظل التحولات الدولية والإقليمية التي تأخذ بعدا آخرا.

ولكن ورغم ذلك فالتنافس بين البلدين لم يصل إلى حد الصدام المباشر رغم تأثرهما بالوضع في سوريا خاصة، والتي قد تؤدي الأوضاع المتدهورة فيها إلى زحف هذا التأثير إليهما، ولكن منطق المصلحة يبقى سيد هذه العلاقات.

the summary

The Iranian-Turkish relations have a cooperative and competitive nature at the same time, and that's what made the need to search in its nature an objective to this study, which reached to the emergence of competitive nature on the framework of these relations and so out of both sides seek leadership in the Middle East which is reflected in particular in the increasing of polarization policy between the two in light of international and regional transformations which take another dimension

But despite this Rivalry between the two countries it did not reach direct clash despite the affection of the situation in Syria by both of them which may lead to deteriorating conditions but the logic of interest remains the master of these relations.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي

رحمه الله...

إلى كل ما تبقى لي في حياتي والدتي أطال الله في عمرها.

كما لا يفوتني أن أهديه لمن يسعى دوما لأن يكون في كل زاوية من حياتي حتى يأخذ بيدي في كل زمان ومكان، إليك أخي العزيز " منصف " شكرا جزيلا علني أفيض عليك كلمات تعبيرا عن تقديري لكم رغم عجزها أمام شخصكم الكريم.

إلى كل أفراد عائلتي، مقداد، رابح، حسين، عبد الغني، محمود، كمال.

إليكن ملهمتاي: نعيمة، هندة، أحلام.

إليكن رفيقات دربي، حميدة، ابتسام، أميرة،نريمان، سعيدة، صبرينة، خولة، خميسة.

وسيلـــــــة